



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

التركز المصرفي وتأثيره في الأداء والاستقرار المالي للمصارف التجارية

(دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة 2013 - 2022)

أطروحة مقدمه إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في فلسفة في العلوم المالية والمصرفية

تقدم بها الطالب

جهاد فيصل جهاد الجليحاوي

بإشراف

أ.م.د امير علي خليل الموسوي

2023 م

1445 هـ

اقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن اعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على اطروحة الدكتوراه الموسومة (التركز المصرفي وتأثيره في الاداء والاستقرار المالي للمصارف التجارية) المقدمة من قبل الطالب (جهاد فيصل جهاد) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ووجدنا انها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمصرفية وبتقدير (جيد جداً).

أ.د كمال كاظم جواد الشمري

جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد

رئيساً

أ.م.د. هاشم جبار حسين
جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد
عضواً

أ.م.د هدى محمد سليم محي
الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد
عضواً

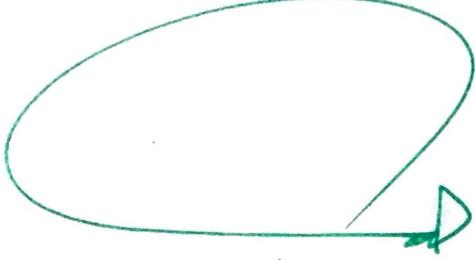
أ.م.د. اخضير عباس حسين
جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد
عضواً

أ.م.د. محمد فائز حسن
جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد
عضواً

أ.م.د امير علي خليل الموسوي
جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد
عضواً ومشفراً

اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على اقرار الخبيرين العلميين و الخبير اللغوي على اطروحة الطالب (جهاد فيصل جهاد) الموسومة بـ (التركز المصرفي وتأثيره في الاداء والاستقرار المالي للمصارف التجارية) ارشح هذه الاطروحة للمناقشة .



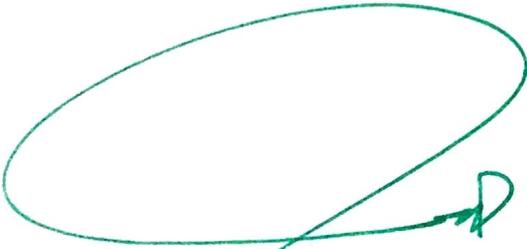
ر.أ.د. علي احمد فارس

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية و الدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على قرار لجنة المناقشة.



أ.م.د هاشم جبار حسين الحسيني

عميد كلية الادارة و الاقتصاد – جامعة كربلاء

2023/ /

اقرار المشرف العلمي

اشهد ان اعداد الاطروحة الموسومة (التركز المصرفي وتأثيره في الاداء والاستقرار المالي للمصارف التجارية) المقدمة من قبل الطالب (جهاد فيصل جهاد) قد جرى تحت اشرافي في قسم العلوم المالية والمصرفية/ كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية.

ا.م.د امير علي خليل الموسوي

التاريخ / / 2023

توصية رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

بناءً على توصية الاستاذ المشرف أشرح هذه الاطروحة للمناقشة.

ا.م.د. أمير علي خليل الموسوي

التاريخ / / 2023

اقرار الخبير اللغوي

اشهد بان الاطروحة الموسومة (التركز المصرفي وتأثيره في الاداء والاستقرار المالي للمصارف التجارية) قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية تحت اشرافي واصبحت خالية من الاخطاء و لأجلة وقعت .

الخبير اللغوي

م.د محمد سلام مظهر

جامعة كربلاء - كلية الادارة و الاقتصاد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا
إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

صدق الله العلي العظيم

الآية {32} سورة البقرة



الإهداء

إلى قرة عيني ، إلى من سكنت القلب ذكراه وأرتحل ، إلى الغائب الحاضر إلى من رباني على حب العلم صغيراً وحقق الله حلمه وأنا كبيراً إلى من اردتُ ان يصله احساسني من خلال ما زفرتهُ أنفاسي ، اذ لم يكن للحياة ايُّ معنى في نفسي لولاه...

(أبي الغالي تغمده الله فسيح جناته ... برأ واحساناً)

إلى النور الهادي في وحشة الايام إلى التي رأني قلبها قبل عينيها ، وحضنتني احشاؤها قبل يديها إلى شجرتي التي لا تذبل ، إلى الظل الذي آوي إليه في كل حين إلى جنة الله في الارض ...

(أمي الغالية حفظها الله وأمد في عمرها ..برأ واحساناً)

إلى الغائب والموجود في كل نبضة من نبضات قلبي.....أخي الشهيد (همام) رحمه الله
إلى من ساندني وآزرني في دربي (إخواني وأخواتياكباراً واجلالاً)
إلى سندي ورفيقة دربي زوجتي الغالية
إلى المستقبل القادم ،حفظه الله وأمد في عمره ولدي (ليث)
إلى أرواح شهداء العراق.....جميعاً

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع



الباحث

شكر وامتنان

الحمد لله الذي بتحميده يستفتح كل كتاب وبذكره يصدر كل خطاب وبحمده يتنعم أهل النعيم في دار الثواب نحمد الله حمداً كثيراً متوالياً ، والصلاة على النبي محمد (ﷺ) ذي المعجزات الباهرات وعلى آله وأصحابه بصلاة تتوالى على ممر الأوقات وتتضاعف بتعاقب الساعات وسلم تسليماً كثيراً ... وبعد

وحينما شارفت على وضع آخر الكلمات في دراستي هذه يدفعني واجب الوفاء أن أقف لأتلوا تحية أجلال وإكبار وتقدير واحترام إلى أستاذي ومشرفي الفاضل (أ.م.د امير علي خليل الموسوي) الذي تحمل عبء الإشراف فأعطاني من وقته وجهده الشيء الكثير الذي لا انساه ولولاه لما تلمست الطريق ولا اهتديت لما توصلت اليه، فجزاه الله عني خير الجزاء.

واسعى آيات الامتنان والتقدير إلى استاذي الكبير ومشرفي في مرحلة الماجستير (أ.د. كمال جواد كاظم الشمري) الذي رعى مسيرتي ومشوار دراستي لبيسر العديد من المصاعب التي اعترضتها منذ الوهلات الأولى في الدراسة .

كما اتقدم بالامتنان والتقدير إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل، لتحملهم عناء قراءة البحث ومناقشته، مع اعتزازي بأرائهم وتوجيهاتهم القيّمة التي ستغني هذا الجهد المتواضع. ويزيد الباحث اعتزازاً أن يشكر المقوم العملي واللغوي على جهودهم المبذولة لإظهار البحث بشكله اللائق لغوياً وعلمياً .

و إلى السيد عميد كلية الادارة والاقتصاد الأستاذ الدكتور (محمد حسين الجبوري) و جميع أستاذتي في قسم العلوم المالية والمصرفية .

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى مديرية مؤسسة الشهداء على الجهود التي تبذلها في دعمها المستمر لأبناء الشهداء من أجل إيصالهم إلى مستويات علمية متفوقة ، ومتابعتها المستمرة وحرصها العالي على تقديم الدعم للطلبة ذوي الشهداء .

الشكر لكل الأخوة والأخوات زملائي في دراسة الدكتوراه لاسيما (مهند فاروق ، ضياء محمد ، حيدر ناصر ، حسين هادي ، كزار حاتم ، حسين فلاح ، سليم رشيد ، زهراء ، مريم ، خوله) وإلى كل من مدّ يد العون والمساعدة طيلة مدة الدراسة ، فجزى الله الجميع خيراً .

وأستميح العذر لكل من كان له إسهام بشكلٍ مباشر أو غير مباشر في إنجاز هذه الدراسة المتواضعة ولم يرد اسمه فيه ومن الله التوفيق.



الباحث

ج

تمثل مجتمع الدراسة بتحليل القوائم المالية للمصارف التجارية العراقية للمدة (2013 – 2022) والتي تتكون من (24) مصرفاً تجارياً، وحسب متطلبات الدراسة وتحديد المتغير المستقل المتمثل بالتركز المصرفي (CR_5) Banking Concentration الذي يشترط دراسة أكبر (5) مصارف من حيث إجمالي الموجودات، تم اختيار عينة الدراسة المتكونة من (5) مصارف تجارية عراقية التي تمتلك أكبر إجمالي موجودات تمثلت بـ (مصرف الشمال للتمويل، مصرف المنصور للاستثمار، المصرف الأهلي العراقي، مصرف التنمية الدولي، مصرف الاقليم التجاري) ، أما المؤشر الاخر المتمثل بمؤشر Hirschmann Herfendaal Indicator (HHI) (التجاري) . أما المتغيرات التابعة فتمثلت بالأداء المالي الذي تضمن مجموعة مؤشرات الربحية والسيولة والتوظيف للأموال و ملاءة رأس المال التي تم استخدامها بالدراسة وتمثلت بـ (العائد على الموجودات ROA، نسبة السيولة النقدية، نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع)، أما المتغير الاخر فتمثل بالاستقرار المالي والذي تم قياسه بشكل بواسطة نموذج Altman Z-Score . وتمثلت مشكلة الدراسة بطرح سؤال رئيسي وهو (هل أن التركيز المصرفي يؤثر في الأداء والاستقرار المالي للمصارف التجارية عينة الدراسة؟) وقد تفرع منه مجموعة تساؤلات فرعية، وهي هل أن التركيز المصرفي يؤثر على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية؟ والتساؤل الاخر هو هل أن التركيز المصرفي يساهم في تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي العراقي؟.

اظهرت نتائج الدراسة من خلال استخدام الباحث البرنامج الاحصائي SPSS.V25 وتحديداً الانحدار الخطي البسيط (Simple linear regression) ومعامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation coefficient) بأنه توجد علاقة ارتباط وأثر ذات دلالة احصائية معنوية بين التركيز المصرفي بمؤشره (CR_5) و (HHI) ومؤشرات الأداء المالي والاستقرار المالي.

وأوصت الدراسة الحالية بضرورة قيام ادارات المصارف التجارية ذات الحجم الصغير من الموجودات اتباع نهج الدمج المصرفي بشكل طوعي من اجل مواجهة التحديات خصوصا في ظل البيئة التنافسية الحالية، وذلك من اجل زيادة قاعدة رأسمالها وزيادة الحصة السوقية، فضلا عن تحسين كفاية رأس المال .

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع	ت
أ	الآية القرآنية	1.
ب	الإهداء	2.
ج	شكر وامتنان	3.
هـ	المستخلص	4.
و- ز	قائمة المحتويات	5.
ح	قائمة الجداول	6.
خ	قائمة الأشكال	7.
الفصل الاول / منهجية الدراسة ودراسات سابقة		
1	المقدمة	8.
8-2	المبحث الاول : منهجية الدراسة	9.
17-9	المبحث الثاني : بعض الجهود المعرفية السابقة	10.
الفصل الثاني / الاطار المفاهيمي للتركز المصرفي والاداء والاستقرار المالي		
المبحث الاول : التركيز المصرفي		
	تمهيد	11.
18	تمهيد	12.
21-19	أولاً : مفهوم التركيز المصرفي	13.
24-21	ثانياً : محددات التركيز المصرفي	14.
26-24	ثالثاً : الاتجاهات الدولية في التركيز المصرفي وحجمها	15.
27-26	رابعاً : مفهوم مخاطر التركيز المصرفي وانواعه	16.
28	خامساً : اساليب الحد من مخاطر التركيز المصرفي	17.
31-29	سادساً : مزايا وعيوب التركيز المصرفي	18.
38-31	سابعاً : مؤشرات قياس التركيز المصرفي	19.
39-38	ثامناً : هل ان التركيز المصرفي ضعف ام استقرار ؟	20.
المبحث الثاني : الاداء المالي		
المطلب الاول : الاداء المالي		
42-40	أولاً : مفهوم الاداء المالي	23.
42-41	ثانياً : أهمية الاداء المالي	24.
44-42	ثالثاً : اهداف الاداء المالي	25.
45-44	رابعاً : العوامل المؤثرة على الاداء المالي	26.
50-45	خامساً : مقاييس الاداء المالي	27.
المطلب الثاني : التحليل المالي		
51-50	أولاً : مفهوم التحليل المالي	29.
52	ثانياً : اهداف التحليل المالي	30.
53-52	ثالثاً : انواع التحليل المالي	31.
55-54	رابعاً : خطوات التحليل المالي	32.
56-55	خامساً : مجالات التحليل المالي	33.
58-56	سادساً : مصادر التحليل المالي	34.
المطلب الثالث : تقييم الاداء المالي		
59-58	أولاً : مفهوم تقييم الاداء المالي	36.
60-59	ثانياً : خطوات تقييم الاداء المالي	37.

61	ثالثاً : ركائز تقييم الاداء المالي	38.
63-62	رابعاً : معايير تقييم الاداء المالي	39.
	المبحث الثالث : الاستقرار المالي	40.
64-63	أولاً : مفهوم الاستقرار المالي	41.
67-64	ثانياً : أهمية الاستقرار المالي	42.
67	ثالثاً: خطوات تحقيق الاستقرار المالي	43.
68	رابعاً : شروط تحقيق الاستقرار المالي	44.
70-68	خامساً : التحديات التي تواجه المؤسسات المالية لتحقيق الاستقرار	45.
74-70	سادساً : اسباب عدم الاستقرار المالي	46.
77-74	سابعاً : نظريات الاستقرار المالي	47.
89-77	ثامناً : مؤشرات الاستقرار المالي	48.
الفصل الثالث : الجانب العملي		
121-90	المبحث الاول : وصف وتحليل متغيرات الدراسة للمصارف التجارية	49.
143-122	المبحث الثاني : تحليل ومناقشة علاقات الارتباط والاثر بين متغيرات الدراسة	50.
الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات		
146-144	المبحث الاول : الاستنتاجات	51.
147-146	المبحث الثاني : التوصيات	52.
165-148	قائمة المصادر	53.

قائمة الجداول

ت	عنوان الجدول	الصفحة
---	--------------	--------

27	اكبر البنوك في العالم من حيث الموجودات	1.
40-39	مؤشرات قياس التركيز	2.
86-85	المتغيرات الداخلة بتكوين المؤشر التجميعي للاستقرار المالي	3.
102-98	اجمالي الموجودات للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة 2013-2022	4.
104	اجمالي الموجودات للمصارف التجارية لعام 2013	5.
104	اجمالي الموجودات للمصارف التجارية لعام 2014	6.
105	اجمالي الموجودات للمصارف التجارية لعام 2015	7.
106	اجمالي الموجودات للمصارف التجارية لعام 2016	8.
106	اجمالي الموجودات للمصارف التجارية لعام 2017	9.
107	اجمالي الموجودات للمصارف التجارية لعام 2018	10.
108	اجمالي الموجودات للمصارف التجارية لعام 2019	11.
108	اجمالي الموجودات للمصارف التجارية لعام 2020	12.
109	اجمالي الموجودات للمصارف التجارية لعام 2021	13.
110	اجمالي الموجودات للمصارف التجارية لعام 2022	14.
111	مؤشر هيرفندال هيرشمان لموجودات المصارف التجارية	15.
114	معدل العائد على الموجودات للمصارف التجارية	16.
117	نسبة الرصيد النقدي للمصارف التجارية	17.
118	متوسط نسبة الرصيد النقدي للمصارف التجارية	18.
119	نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع للمصارف التجارية	19.
120	نسبة حق الملكية الى اجمالي الودائع للمصارف التجارية	20.
125-124	نتائج الاستقرار المالي لمصرف المنصور	21.
125	نتائج الاستقرار المالي لمصرف التنمية الدولي	22.
126	نتائج الاستقرار المالي للمصرف الاهلي العراقي	23.
127	نتائج الاستقرار المالي لمصرف الشمال	24.
128	نتائج الاستقرار المالي لمصرف الاقليم التجاري	25.
130-129	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	26.
131	قيم علاقات الارتباط بين مؤشر التركيز المصرفي CR5 ومؤشرات الاداء المالي	27.
133	قيم علاقات الارتباط بين مؤشر التركيز المصرفي HHI ومؤشرات الاداء المالي	28.
134	قيم علاقات الارتباط بين مؤشر التركيز المصرفي CR5 ومؤشر الاستقرار المالي	29.
135	قيم علاقات الارتباط بين مؤشر التركيز المصرفي HHI ومؤشر الاستقرار المالي	30.
136	نتائج الانحدار الخطي لبسيط للفرضية الفرعية الاولى	31.
138	نتائج الانحدار الخطي لبسيط للفرضية الفرعية الثانية	32.
139	نتائج الانحدار الخطي لبسيط للفرضية الفرعية الثالثة	33.
140	نتائج الانحدار الخطي لبسيط للفرضية الفرعية الرابعة	34.
142-141	نتائج الانحدار الخطي لبسيط للفرضية الرئيسية الثانية	35.
144	نتائج الانحدار الخطي لبسيط للفرضية الفرعية الاولى	36.
146	نتائج الانحدار الخطي لبسيط للفرضية الفرعية الثانية	37.
147	نتائج الانحدار الخطي لبسيط للفرضية الفرعية الثالثة	38.
148	نتائج الانحدار الخطي لبسيط للفرضية الفرعية الرابعة	39.
149	نتائج الانحدار الخطي لبسيط للفرضية الرئيسية الثالثة	40.

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	ت
10	المخطط الفرضي للدراسة	.1
34	منحنى التركيز	.2
38	منحنى لورنز	.3
59	مراحل التحليل المالي	.4
65	خطوات تقييم الاداء المالي	.5
75	العوامل المؤثرة في اداء النظام المالي	.6
80	المصادر المحتملة لعدم الاستقرار المالي	.7
103	اجمالي موجودات المصارف التجارية للمدة 2013-2022	.8
112	مؤشر هيرفندال هيرشمان للمصارف التجارية عينة الدراسة	.9
116	متوسط نسبة العائد الى الموجودات للمصارف التجارية عينة الدراسة	.10
121	نسبة حق الملكية الى اجمالي الودائع للمصارف التجارية	.11

الفصل الأول

منهجية الدراسة وبعض الجهود المعرفية السابقة

المبحث الأول : منهجية الدراسة

المبحث الثاني : بعض الجهود المعرفية السابقة

مقدمة : Introduction

أثار التركيز المصرفي اهتمام العلماء وصانعي السياسات لأنه يمكن ان يؤدي الى تفاقم الأزمات المالية ، حيث يجادل مؤيدو فرضية التركيز بأن القليل من المصارف الكبيرة يسهل السيطرة عليها ويمكن أن تكون قادرة على التنويع بكفاءة وبالتالي تحقيق أرباح عالية وهذا يكون بمثابة حماية أثناء الأزمات المالية، على العكس من ذلك يجادل البعض الآخر إلى أن العدد القليل من المصارف الكبيرة قد يستغلون الزبائن من خلال فرض فائدة عالية على التعاملات والاستثمارات المالية مما يدفع الزبائن إلى الاستثمار في المشاريع المحفوفة بالمخاطر. وعلى أساس تلك الجدلية بين مؤيد ومعارض استدعى موضوع التركيز المصرفي المزيد من الدراسات والتحليل خصوصا في الاقتصادات الناشئة التي تختلف في صناعاتها المصرفية بقوة السوق مقارنة مع الدول المتقدمة .

وفيما يتعلق بالاستقرار المالي فإن زيادة التركيز قد تؤدي إلى زيادة حجم المصارف وقوتها السوقية وأرباحها، وبالتالي تعزيز التنويع وخلق حوافز أعظم للمصارف وتجنب خوض المجازفات غير المؤكدة. ومن ناحية أخرى، قد تتحمل المصارف الأكبر حجما والمرتبطة سياسيا مخاطر أكبر لأنها تستطيع الاعتماد على صناعات السياسات للمساعدة عندما تضر الصدمات الاقتصادية بملاءتها أو ربحيتها . وبالمثل، فإن المصارف الكبيرة ذات النفوذ السياسي قد تشكل السياسات وتساهم بالقوانين التنظيمية وبالتالي تؤثر على أنشطة المصارف. وعلاوة على ذلك فإن المصارف القوية قد تؤثر على الأنظمة الضريبية، والتشريعات، ودرجة الفساد، ومجموعة واسعة من المؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية، ولكن ليس بالضرورة على النحو الذي يساعد الاقتصاد ككل .

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، تناول الفصل الاول مبحثين، الاول تم فيه توضيح منهجية الدراسة وما تضمنتها من مشكلة و أهمية واهداف وفرضيات الدراسة، أما المبحث الثاني فتناول بعض الدراسات السابقة العربية والاجنبية للباحثين الاخرين . أما الفصل الثاني تناول دراسة الاطار النظري حول متغيرات الدراسة وتوضيح أهم المفاهيم والاسس النظرية حول التركيز المصرفي والأداء المالي والاستقرار المالي . أما الفصل الثالث تم فيه دراسة الاطار العملي وقد تم تقسيمه إلى مبحثين، تناول الاول الجانب التحليلي ومن ثم المبحث الثاني الذي تم فيه دراسة الجانب الاحصائي لبيانات المصارف التجارية العراقية . واخير الفصل الرابع الذي تناول أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها الباحث .

المبحث الأول

منهجية الدراسة

أولاً : مشكلة الدراسة : Study Problem

تتناول هذه الدراسة أحد أهم القطاعات الاقتصادية في العراق وهو القطاع المصرفي من حيث دوره في النشاط الاقتصادي، إذ يمكن أن يؤثر التركيز المصرفي في نشاط المصارف وادائها بصوره غير ملائمة من وجهة نظر المجتمع مما قد ينجم عنها خسارة اجتماعية بسبب سوء التسعير نتيجة سيطرة المصارف على الحصص السوقية من قبل المصارف الكبيرة وبالتالي سيطرتها على الاسعار للخدمات المقدمة للزبائن ومن ثم التأثير على الاستقرار المالي . ولمعرفة مدى تأثير هذا القطاع بالتركز المصرفي تم صياغة التساؤل الآتي (هل أن التركيز المصرفي يؤثر في الأداء والاستقرار المالي للمصارف التجارية عينة الدراسة ؟) . ومن أجل الوصول إلى الإجابة يمكن صياغة مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية :

- 1- هل ان التركيز المصرفي ممكن في العراق ؟
- 2- هل أن التركيز المصرفي يؤثر على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية؟
- 3- هل أن التركيز المصرفي يساهم في تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي العراقي؟
- 4- ما مدى تأثير التركيز المصرفي في تحقيق الاستقرار والاداء المالي في العراق ؟

ثانياً : أهمية الدراسة : Importance of Study

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على أهمية خلق مصارف اقوى لديها أنظمة مالية ضخمة اكثر استقراراً . نتيجة لذلك ظهرت حركة واسعة من عمليات الاندماج والاستحواذ حول العالم مما ادى إلى تخفيض عدد المصارف لكن في المقابل ازداد حجمها . الا أن الازمة المالية العالمية 2008 قد زادت من اهتمام الباحثين الاقتصاديين بدراسة العلاقة بين التركيز المصرفي والأداء والاستقرار المالي ، وذلك لان التركيز يلعب دوراً مهماً في الاعداد لأزمة مالية مما يثير مخاوف تراجع الأداء والاستقرار المالي في المصارف ، فضلاً عن ذلك تكمن أهمية دراسة اثر التركيز المصرفي على أداء واستقرار المصارف وكفاءتها وفعاليتها في السوق .

ثالثاً: أهداف الدراسة Objectives of Study

يكمّن هدف الدراسة في اختبار وتقييم أثر التركيز المصرفي في أداء المصارف التجارية ومعرفة مدى تأثير التركيز المصرفي في الاستقرار المالي، وذلك من خلال دراسة المصارف التجارية وتسليط الضوء على واقع المصارف التجارية العراقية من حيث مدى وجود ممارسات للقوة السوقية والتي من شأنها أن تؤثر على درجة المنافسة في القطاع المصرفي، الأمر الذي يتطلب سن قوانين ملائمة ووضع التدابير اللازمة لمعالجة احتكار العوائد المالية لدى بعض المصارف والتي يمكن الاستفادة منها اجتماعياً من خلال تحريك الأسعار بالسوق وتحديد الاسعار المناسبة والمقبولة للزبائن ، كما تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي :

- تسليط الضوء على التركيز المصرفي وعلاقته بالأداء والاستقرار المالي للمصارف التجارية.
- اثبات اثر التركيز المصرفي على الأداء المالي للمصارف التجارية عينة الدراسة.
- اختبار اثر التركيز المصرفي على الاستقرار المالي للمصارف التجارية عينة الدراسة.

رابعاً : فرضيات الدراسة Hypotheses of Study

تمثلت بمجموعتين من الفرضيات، الاولى تضمنت فرضيات الارتباط الرئيسية وما تفرع منها من فرضيات، والمجموعة الثانية تضمنت فرضيات الأثر وما تفرع منها من فرضيات وكالاتي :

المجموعة الاولى : فرضيات الارتباط

الفرضية الرئيسية الأولى : وتنص على أنه (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR_5 والأداء المالي للمصارف التجارية). ولقد تفرع عنها مجموعة فرضيات وكالاتي :

1. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR_5 ومؤشر الربحية للمصارف التجارية .
2. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR_5 ومؤشر السيولة للمصارف التجارية
3. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR_5 ومؤشر توظيف الاموال للمصارف التجارية .
4. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR_5 ومؤشر ملاءة رأس المال للمصارف التجارية .

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية وما تفرع منها من فرضيات فرعية وكالاتي :

تنص على أنه (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين التركيز المصرفي HHI والاداء المالي للمصارف التجارية). ولقد تفرع عنها مجموعة فرضيات وكالاتي :

1. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI ومؤشر الربحية للمصارف التجارية .

2. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI ومؤشر السيولة للمصارف التجارية .

3. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI ومؤشر توظيف الاموال للمصارف التجارية .

4. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI ومؤشر ملاءة رأس المال للمصارف التجارية .

اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة : التي تنص على أنه (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين التركيز المصرفي CR_5 والاستقرار المالي للمصارف التجارية).

اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة : نصت الفرضية (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين التركيز المصرفي HHI والاستقرار المالي للمصارف التجارية).

المجموعة الثانية : فرضيات الأثر

الفرضية الرئيسية الأولى : وتنص على (لا يوجد اثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR_5 والأداء المالي للمصارف التجارية)

ولقد تفرع عنها مجموعة فرضيات وكالاتي :

1. H_0 : لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR_5 ومؤشر الربحية للمصارف التجارية .

2. H_0 : لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR_5 ومؤشر السيولة للمصارف التجارية .

3. H_0 : لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR_5 ومؤشر توظيف الاموال للمصارف التجارية .

4. H_0 : لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR_5 ومؤشر ملاءة رأس المال للمصارف التجارية .

الفصل الأول : منهجية الدراسة وبعض الجهود المعرفية السابقة

الفرضية الرئيسية الثانية : وتنص على (لا يوجد اثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR_5 والاستقرار المالي للمصارف التجارية)

الفرضية الرئيسية الثالثة : وتنص على (لا يوجد اثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI والأداء المالي للمصارف التجارية)

ولقد تفرع عنها مجموعة فرضيات وكالاتي :

1. H_0 : لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI ومؤشر الربحية للمصارف التجارية .

2. H_0 : لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI ومؤشر السيولة للمصارف التجارية .

3. H_0 : لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI ومؤشر توظيف الاموال للمصارف التجارية .

4. H_0 : لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI ومؤشر ملاءة رأس المال للمصارف التجارية .

الفرضية الرئيسية الرابعة : وتنص على (لا يوجد اثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI والاستقرار المالي للمصارف التجارية)

خامساً : حدود الدراسة : Limits of the Study

تتمثل حدود الدراسة بما يأتي :

1- الحدود المكانية : تتمثل الحدود المكانية للبحث بالقطاع المصرفي العراقي وتحديدًا جميع المصارف التجارية .

2- الحدود الزمانية : تتمثل بدراسة البيانات المالية المنشورة للمصارف التجارية العراقية للمدة (2013-2022)

سادسا : متغيرات الدراسة : Study Variables

1- المتغيرات المستقلة

أ- نسبة التركيز ويرمز لها (CR_k) Concentration Rate

وتشير إلى درجة تنافسية المصارف من إجمالي المصارف في القطاع المصرفي، عن طريق اخذ نسبة اكبر خمسة مصارف من حيث الموجودات من إجمالي موجودات المصارف (CR5) وكالاتي :

- نسبة تركيز اكبر 5 مصارف (CR5) Concentration ratio 5-bank : والذي يمثل مقياس لدرجة تنافسية القطاع المصرفي، من خلال قياس إجمالي موجودات أكبر خمسة مصارف تجارية كحصة من إجمالي موجودات المصارف التجارية في البلد.

$$CR_K = \sum_{i=1}^k S_i \dots \dots \dots (1)$$

إذ إن:

S_i: الحصة السوقية للمصرف i.

k: العدد الإجمالي للمصارف.

وتتراوح قيمة (CR_k) بين الصفر والواحد وكلما اقتربت من الصفر كان عدد المصارف كبير، في حين إذا اقتربت من الواحد دل ذلك على أن عدد المصارف قليل.

ب- مؤشر هيرفندال هيرشمان (HHI) Herfindahl-Hirschman Index

يُعرّف بأنه مجموع حصة كل مصرف من إجمالي موجودات القطاع المصرفي بأكمله، ويعد من أكثر المؤشرات استخداماً لقياس نسبة التركيز وذلك لأنه يتميز باستعمال معطيات أكثر من مؤشر التركيز (CR_k) وغالبا ما يكون معيارا لتقييم مؤشرات التركيز الأخرى . ويمكن قياسه من خلال المعادلة :

$$HHI = \sum_{i=1}^n S_i^2 \dots \dots \dots (2)$$

اذ أن :

S_i : الحصة السوقية للمصرف i

N : العدد الإجمالي للمصارف .

وتتراوح قيمة مؤشر HHI بين (0-10000) وتفسر كالاتي :

- اذا كانت القيمة اقل من (1000) يشير ذلك إلى عدم وجود تركيزات (منافسة تامة)
- اذا كانت القيمة بين (1000-1800) يشير إلى تركيزات معتدلة (منافسة احتكارية)
- اذا كانت القيمة اكبر من (1800) يشير إلى مستوى تركيزات مرتفعة (احتكار تام)

الفصل الأول : منهجية الدراسة وبعض الجهود المعرفية السابقة

اذ يختلف مؤشر HHI عن مؤشر (CR_k) في أنه يأخذ جميع المصارف الموجودة في القطاع المصرفي عند حساب المنافسة وليس فقط المصارف الكبيرة.

2- المتغيرات التابعة

أ- الأداء المالي : يعرف الأداء على أنه المستوى الذي تتمتع به مخرجات المؤسسة بعد إجراء العمليات على مدخلاتها . ويمكن قياسه من خلال مجموعة من المؤشرات تتمثل (مؤشر الربحية والذي تم قياسه بواسطة العائد على الموجودات ROA، ومؤشر نسبة السيولة والذي تم قياسه بواسطة مؤشر نسبة السيولة النقدية، ومؤشر توظيف الاموال الذي تم قياسه بواسطة نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، ومؤشر ملاءة رأس المال الذي تم قياسه من خلال نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع)

ب- الاستقرار المالي :

يتم قياس الاستقرار باستخدام مؤشر Altman Z-Score الذي يقيس احتمالية فشل المصارف، ويستخدم هذا المؤشر في اغلب الدراسات لتقييم استقرار مصرف معين وكذلك القطاع المصرفي ككل، إذ قام Altman بتخصيص اوزان نسبية لكل محتوى من محتويات الأنموذج مختلف عن المحتوى الاخر حسب أهميته النسبية، ووضح مدى درجة أهمية كل مكون من المحتويات بحسب الوزن النسبي المضروب في النسبة المالية، إذ تم استعمال (1.2) معاملا لنسبة X1 وهي (رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات) يضاف إلى معامل (1.4) مضروباً بنسبة X2 وهي نسبة (الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات) مضافاً إلى معامل (3.3) مضروباً بنسبة X3 وهي نسبة (الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات) مضافاً إلى معامل (0.6) مضروباً بنسبة (X4) وهي نسبة (القيمة السوقية لحقوق المسأهين إلى مجموع المطلوبات) مضافاً إلى معامل (1.0) مضروباً بنسبة X5 وهي (المبيعات إلى مجموع الموجودات) . حيث كانت الصورة النهائية لمعادلة النموذج كالاتي :

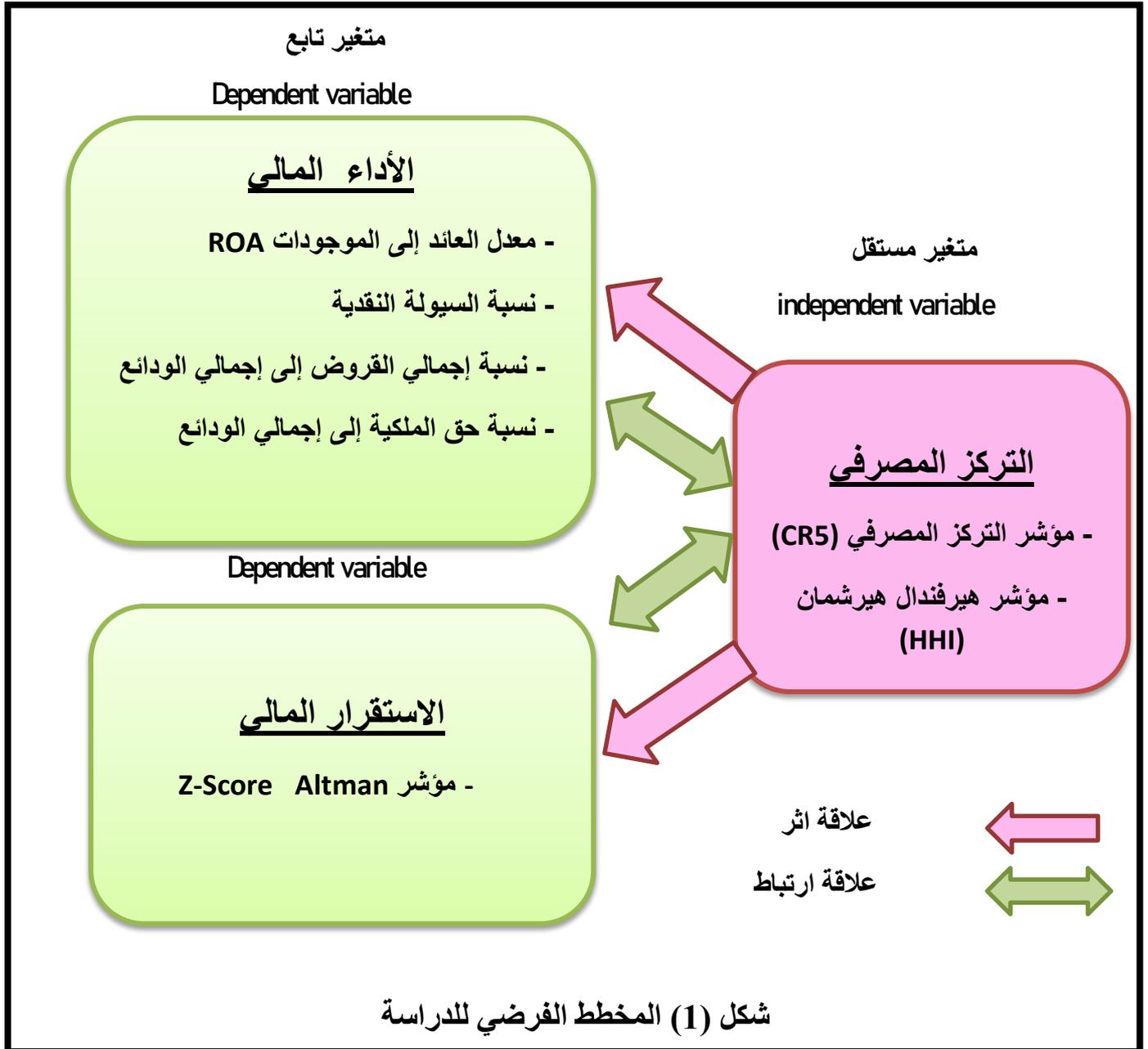
$$Z\text{- Score} = 1.2 * X1 + 1.4 * X2 + 3.3 * X3 + 0.6 * X4 + 1.0 * X5$$

و صنف النموذج المصارف إلى ثلاث مناطق وكما يلي :

- ❖ إذ كانت نتيجة النموذج اقل من 1.8 ($Z < 1.8$) فهي المنطقة الحمراء
- ❖ إذ كانت النتيجة تتراوح بين 1.9 - 2.9 ($1.9 < Z < 2.9$) فهي المنطقة الرمادية
- ❖ إذ كانت النتيجة اكبر من 2.9 ($Z > 3.0$) فهي المنطقة الخضراء

سابعا : المخطط الفرضي للدراسة

يبين الشكل (1) ارتباط و أثر التركيز المصرفي على الأداء المالي والاستقرار المالي للمصارف التجارية، وكما موضح في أدناه:



المصدر من اعداد الباحث

المبحث الثاني

بعض الجهود المعرفية السابقة

تمهيد :

يتضمن الهدف الأساسي لهذا المبحث القيام بعرض موجز لبعض الدراسات السابقة لما لها من أهمية فهي تساهم في بلورة الجهود البحثية للرسائل والأطاريح والبحوث العلمية وبالأخص عندما يكون انطلاق هذه الدراسة من حيث أنتهت الدراسات السابقة في خطوات تكميلية تتمثل بإضافات نوعية، فبذلك من الواجب القيام باستعراض جملة من الدراسات السابقة التي تناولت التركيز المصرفي (المصارف التجارية) و أهم هذه الدراسات كالآتي :

أولاً : الدراسات العربية

1- دراسة ضو (2012)	
عنوان الدراسة	تحليل اثر التركيز المصرفي والحصة السوقية على أداء المصارف التجارية
عينة الدراسة	تم الاعتماد على البيانات المالية الواردة في التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية، والمتكونة من ستة مصارف تجارية متمثلة بـ (المصرف التجاري الوطني، مصرف الجمهورية، مصرف الامة، مصرف الوحدة، مصرف الصحارى، مصرف التجارة والتنمية)
اهداف الدراسة	هدفت الدراسة إلى تحليل اثر التركيز والحصة السوقية على أداء المصارف التجارية الليبية خلال المدة الواقعة بين (1999 – 2008) .
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى عدم وجود اثر ذات دلالة احصائية للتركز المصرفي على العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية، وعلى هامش صافي الفائدة للمصارف التجارية الليبية خلال المدة (1999 – 2008)

2- دراسة الضفيري (2013)	
عنوان الدراسة	أثر التركيز المصرفي على ربحية المصارف التجارية الكويتية للمدة (2011-1996)
عينة الدراسة	المصارف التجارية الكويتية للمدة من سنة 1996 إلى 2011
اهداف الدراسة	هدفت الدراسة إلى قياس أثر التركيز المصرفي المتمثل بالتركز بالودائع والتركز بالقروض على ربحية المصارف التجارية الكويتية، وقد تم قياسها باستخدام نسبة الربحية المتمثلة بـ (العائد على الموجودات)
نتائج الدراسة	اظهرت الدراسة بانه لا يوجد تأثير ذات دلالة احصائية معنوية للتركز المصرفي لكل من الودائع والقروض على بحية المصارف التجارية الكويتية .

3- دراسة صندوق النقد العربي (2020)	
عنوان الدراسة	أثر التركيز في القطاع المصرفي على الاستقرار المالي
عينة الدراسة	شملت الدراسة بيانات (25) بنك اردني للمدة من (2006-2016)
اهداف الدراسة	تسليط الضوء على علاقة التركيز في القطاع المصرفي واثره على الاستقرار المالي، وذلك لظهور حركة واسعة من عمليات الاندماج والاستحواذ في مختلف دول العالم والتي ادت إلى انخفاض عدد المصارف مقابل زيادة حجمها، مما ادى إلى زيادة اهتمام الباحثين بدراسة العلاقة بين التركيز المصرفي والاستقرار المالي، وذلك لان التركيز يلعب دورا مهما في الاعداد لأزمة مالية لاسيما عندما يميل للارتفاع مما يؤثر بشكل مباشر على الاستقرار المالي .
نتائج الدراسة	اظهرت نتائج الدراسة أن انخفاض التركيز المصرفي بأن زيادة مستوى التنافسية في القطاع المصرفي سيعزز الاستقرار المالي في الاردن، إذ تبين أن مستوى التركيز في القطاع المصرفي الاردني في تراجع مستمر، وان لهذا التراجع اثر ايجابي على زيادة المنافسة ومن ثم زيادة الاستقرار المالي

ثانيا : الدراسات الاجنبية

1- دراسة (Doll) 2010	
Bank concentration, competition and financial stability التركز المصرفي والمنافسة والاستقرار المالي	عنوان الدراسة
تم تحليل البيانات المصرفية للمصارف لـ (69) دولة امريكية و اوربية في المدة من 1980 إلى 1997	عينة الدراسة
التعرف على تأثير التركيز المصرفي على المنافسة بين المصارف، فضلا عن تأثيره على الاستقرار المالي للمصارف عينة الدراسة .	اهداف الدراسة
تم التوصل في هذه الدراسة إلى أن معامل تأثير التركيز المصرفي كان سلبيا لكافة العوامل الاقتصادية الكلية والمؤسسية والتنظيمية، إي أن التركيز للمصارف يدخل بشكل سلبي على المتغيرات. إذ تعتبر هذه النتيجة قوية لاستخدام نسبة CR5 (التركيز الاكبر 5 مصارف من حيث الموجودات) بدلاً من نسبة CR3 (التركيز لأكبر 3 مصارف من حيث الموجودات)، كما تم التوصل إلى أن الأزمات المالية تميل إلى أن تكون أكثر حدة في البلدان التي لديها نظام مصرفي مركّز.	نتائج الدراسة

2- دراسة (BOTSVADZE) 2020	
Banking Concentration Impact On Market Structure Of Post-Soviet And Eu Member Country – Estonia تأثير التركيز المصرفي على هيكل السوق في دول ما بعد الاتحاد السوفيتي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي - إستونيا	عنوان الدراسة
تم دراسة جميع المصارف في دولة استونيا المطلة على بحر البلطيق في شمال اوربا خلال المدة 2013-2017	عينة الدراسة
الهدف من الدراسة هو دراسة وتحليل درجة التركيز في السوق المصرفية وتأثيرها على المنافسة وهيكل السوق للأسواق المالية خلال المدة 2013-2017. وتم استخدام كل من أساليب القياس الكمية للتركيز والمنافسة، إلى	اهداف الدراسة

<p>جانب البحث المكتبي ودراسة الحالة واجراء المقابلات مع المتخصصين في القطاع المالي .</p>	
<p>تظهر النتائج أن السوق المصرفية الإستونية تواجه مستوى عالٍ للغاية من التركيز مع سيطرة أكبر 3 مصارف رائدة على أكثر من 79% من السوق. تمثل المصارف الكبرى الرائدة المجموعات المصرفية الاسكندنافية في شكل شركات تابعة وفرعية. يشكل بنك Swedbank بنسبة 41% من الموجودات الكلية، و Seb Bank بنسبة 24%، وبنك Luminor بنسبة 14%، وهي تعد قادة القطاع المصرفي. أن تأثير المؤسسات المصرفية الأخرى في السوق منخفض للغاية، وهو ما يؤكد مؤشر HHI الذي يظهر مستوى عالٍ من التركيز المصرفي. أما فيما يتعلق بالاستقرار، فإن إنشاء بنك كبير يؤدي أنشطة متعددة على أساس التنوع يمكن أن يعزز الاستقرار المالي، إذ تتمتع المصارف الأكبر حجماً بقدرات أفضل على التنوع، وبالتالي فإن الأسواق المصرفية التي تتكون من عدة مصارف كبيرة تميل إلى أن تكون أقل هشاشة من الأسواق المصرفية التي تضم العديد من المصارف الصغيرة. وتوصلت الدراسة إلى أن التركيز المصرفي العالي في إستونيا يتعايش مع مستويات المنافسة العالية والمتوسطة واطهرت أن العلاقة بين التركيز والاستقرار هي إيجابية، مما يعني أن التركيز العالي يؤدي إلى استقرار عالٍ.</p>	<p>نتائج الدراسة</p>

<p>3- دراسة (Antony) 2021</p>	
<p>The Role of Banking Concentration on Financial Stability دور التركيز المصرفي في الاستقرار المالي</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>تم إجراء الدراسة على (40) بنك تجاري في كينيا للمدة من 1990-2017</p>	<p>عينة الدراسة</p>
<p>هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين التركيز المصرفي والاستقرار المالي مع المنافسة كمتغير داخلي (وسيط)</p>	<p>اهداف الدراسة</p>
<p>اظهرت النتائج أن التركيز المصرفي العالي يدفع المصارف إلى زيادة تكلفة</p>	<p>نتائج الدراسة</p>

<p>تقديم الخدمات وكذلك اسعار الفوائد (زيادة الاحتكار)، مما يؤدي إلى زيادة مخاطر الائتمان وتعريض المصارف إلى المخاطر، فضلا عن أنه تم التوصل إلى أن المنافسة تلعب دور بارز في ضمان استقرار النظام المالي، وبالتالي فإن التركيز المصرفي يؤدي إلى خلق بيئة مصرفية غير تنافسية بسبب الاحتكار، ويزيد من تعرض المصارف إلى مخاطر مرتفعة مما يجعل القطاع المصرفي عرضة للمخاطر النظامية .</p>	
---	--

4- دراسة (Hamade) 2021

<p>The Impact Of Banks ' Concentration On Financial Stability In The Mena Region أثر تركيز المصارف على الاستقرار المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>تم دراسة (15) دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا للمدة 1996-2016 .</p>	<p>عينة الدراسة</p>
<p>شهد القطاع المصرفي في العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا العديد من عمليات الاندماج المصرفي مما ادى إلى أن انخفاض عدد المصارف وزيادة التركيز المصرفي في السوق، وهذا ما ادى إلى اثاره التساؤلات حول تأثير هذا التركيز على سلامة النظام المصرفي، وعليه هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير التركيز المصرفي على استقرار القطاع المالي في منطقة الفرات الأوسط وشمال افريقيا.</p>	<p>اهداف الدراسة</p>
<p>تم التوصل في هذه الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة احصائية معنوية بين التركيز المصرفي والاستقرار المالي، وهذا يعني أن وجود العديد من المصارف التي تتمتع بقوة سوقية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا سيشجعها على تحمل المزيد من المخاطر، مما يؤدي إلى ضعف او هشاشة النظام المصرفي، اذ أن نسبة التركيز العالي في القطاع المصرفي سوف تحد من المنافسة بين المصارف وبالتالي زيادة الاحتكار مما يعرض القطاع إلى مخاطر اعلى، وعليه يمكن القول أن الحد من المنافسة بين المصارف سوف يزيد المخاطر مثل مخاطر الملاءة والائتمان.</p>	<p>نتائج الدراسة</p>

5- دراسة (Guidi) 2021	
Concentration, competition and financial stability in the South-East Europe banking context	عنوان الدراسة
التركز والمنافسة والاستقرار المالي في البيئة المصرفية لجنوب شرق أوروبا	
تمثلت عينة الدراسة باختيار المصارف في دول جنوب شرق أوروبا والتمثلة بـ (ألبانيا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، رومانيا وصربيا)، للمدة الزمنية من سنة 2003 إلى 2012، والسبب وراء قرار النظر في هذه المدة هو أن البيانات المتعلقة بالشركات المصرفية في جنوب شرق أوروبا تم جمعها وإتاحتها على نطاق واسع في الآونة الأخيرة فقط	عينة الدراسة
الهدف من الدراسة هو القاء الضوء على كيفية تأثير التركيز المصرفي والمنافسة في الصناعات المصرفية في جنوب شرق أوروبا على الاستقرار المالي من خلال المصارف	اهداف الدراسة
اظهرت نتائج الدراسة الحالية أن بلدان جنوب شرق أوروبا قد أنتقلت من الاسواق المصرفية شديدة التركيز المصرفي إلى الاسواق المصرفية الاقل تركيزاً خلال مدة الدراسة الممتدة من (2003-2012)، وهذا ما بينه مؤشر التركيز المصرفي CR3 الذي سجل انخفاضاً في درجة التركيز للمصارف في بلدان جنوب شرق أوروبا، وكذلك مؤشر هيرفندال هيرشمان HHI قد بين التحول من الاسواق شديدة التركيز إلى الاسواق المعتدلة بالتركز، فضلا عن ذلك قد تم التوصل إلى أن بلدان جنوب شرق اسيا تعمل في ظل منافسة احتكارية، إذ لا يوجد اجماع في الأدبيات المصرفية حول الهيكل التنافسي الامثل في القطاع المصرفي، كما تم التوصل إلى أن نسبة القروض المتعثرة في لدى المصارف الصغيرة يكون اقل منه في المصارف الكبيرة جنوب شرق أوروبا، أما فيما يخص مؤشر الاستقرار المالي Z-Score فكانت النتائج مماثلة، حيث اظهرت قيم Z ارتفاعاً في خطر الاعسار بالنسبة للمصارف الكبيرة مقارنة بالمصارف الصغيرة .	نتائج الدراسة

6- دراسة (Kozak & Wierzbowska) 2021	
Banking Market Concentration And Bank Efficiency. Evidence From Southern, Eastern And Central Europe تركز السوق المصرفية وكفاءة البنك، أدلة من جنوب وشرق ووسط أوروبا	عنوان الدراسة
تستخدم هذه الدراسة بيانات سنوية من 150 بنكاً عاملاً بين عامي 2005 و2019 في 19 دولة في SECE، بما في ذلك 11 دولة في الاتحاد الأوروبي (أي بلغاريا وكرواتيا وتشيكيا وإستونيا والمجر ولاتفيا وليتوانيا وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا - 992 ملاحظة) و 8 دول من خارج الاتحاد الأوروبي (أي بيلاروسيا والبوسنة والهرسك ومولدوفا والجزر الأسود وروسيا وصربيا وأوكرانيا)	عينة الدراسة
دراسة الآثار المترتبة للتركز المصرفي على السوق المصرفي في دول جنوب وشرق ووسط أوروبا على كفاءة المصارف العاملة في تلك الدول	اهداف الدراسة
تشير نتائج الدراسة إلى أن زيادة التركيز يؤثر إيجاباً على كفاءة أرباح المصارف. وهذا التأثير مماثل بالنسبة للمصارف التي يسيطر عليها المستثمرون المحليون والأجانب. وان العلاقة ذات طبيعة غير خطية، ويعني ذلك أن هـ في القطاعات المصرفية التي تتميز بتركيز منخفض ومرتفع، فإن النمو الإضافي في التركيز سيؤدي إلى تحسن في كفاءة الربح مقارنة بالقطاعات ذات التركيز المعتدل. وبطريقة مماثلة، فإن زيادة حجم البنك ستؤدي إلى زيادة كفاءة أرباح المصارف، وتشير مثل هذه العلاقة بين هيكل السوق المصرفية وكفاءة الربح إلى أن المصارف سواء في الاتحاد الأوروبي أو خارج الاتحاد الأوروبي تعمل وفقاً لفرضية الهيكل الفعال، التي تفترض أن المصارف الأكثر فعالية تستحوذ على المنافسين الأقل فعالية، مما يزيد من حجمها. وفي الوقت نفسه، زيادة تركيز وكفاءة القطاع بأكمله. وفي كلا المجموعتين من البلدان، يؤدي تنويع الدخل التشغيلي إلى تحسين كفاءة أرباح المصارف، وهو ما يرتبط باستخدام وفورات النطاق وزيادة مشاركة المصارف في العمليات المالية .	نتائج الدراسة

7- دراسة (Channa & Talpur) 2023	
Concentration Performance Analysis of Banking Sector: A Comparative Study of Islamic and Conventional Banks of Pakistan	عنوان الدراسة
تحليل أداء التركيز في القطاع المصرفي: دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والتقليدية في باكستان	
تعتمد هذه الدراسة على البيانات الكمية التي تم الحصول عليها من التقارير السنوية للمصارف الباكستانية وتمتد للمدة من 2006 إلى 2020، وتغطي ثمانية مصارف، أربعة منها إسلامية وأربعة تقليدية.	عينة الدراسة
هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير التركيز على أداء المصارف التقليدية في باكستان، فضلاً عن دراسة تأثير التركيز على أداء المصارف الإسلامية الباكستانية، ومن ثم تقييم أثر تركيز السوق على أداء المصارف الإسلامية والتقليدية معاً في باكستان.	اهداف الدراسة
أكدت نتائج الدراسة العلاقة بين التركيز المصرفي للمؤشرين HHI و CR مع مؤشرات الأداء المالي (ROA، ROE، NIM، NPM) لكلا النظامين المصرفيين التقليدي والإسلامي، وتم التوصل من التحليل الإحصائي أنه من حيث الحصة في السوق، أنه يظل كلا النظامين المصرفيين التقليدي والإسلامي يعملان مدى الحياة في حالة وجود بيئة تنافسية حيث تبين أن مؤشرات الأداء المالي مثل ROA و NIM (للمصرف التقليدي) NPM (للمصرف الإسلامي) يتأثر سلباً مع التركيز المصرفي لأنه في حالة وجود تركيز عالي ستقل درجة المنافسة. كما تبين أن القدرة التنافسية بين المصارف تعتمد على حجم المصارف والموجودات التي تمتلكها المصارف، ويلاحظ من التحليل أيضاً أن الهيكل المصرفي أو حجمه يؤثر بشكل إيجابي على أدائه. ومن ثم، فإن المصارف الأكبر حجماً من حيث حجم الموجودات تظهر ربحية أعلى في كل من الأنظمة المصرفية الإسلامية والتقليدية.	نتائج الدراسة

الفصل الأول : منهجية الدراسة وبعض الجهود المعرفية السابقة

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة اعلاه ان الدراسة الحالية تناولت ثلاثة متغيرات معاً وهي (التركيز المصرفي و الاداء المالي والاستقرار المالي) واختبرت تأثير التركيز المصرفي على كل من الاداء المالي والاستقرار المالي ، اما الدراسات السابقة الذكر فتناولتها بشكل مستقل ، فضلا عن ان الدراسة الحالية هي الدراسة الوحيدة التي تناولت موضوع التركيز المصرفي في المصارف التجارية العراقية للمدة الزمنية من (2013 - 2022) .

الفصل الثاني

الاطار المفاهيمي للتركز المصرفي والاداء والاستقرار المالي

المبحث الأول : التركيز المصرفي

المبحث الثاني : الاداء المالي

المبحث الثالث : الاستقرار المالي

الفصل الثاني / الإطار المفاهيمي

التركز المصرفي والاداء المالي والاستقرار المالي

تمهيد

قد يكون للتركز في الصناعة المصرفية آثار بعيدة المدى على كفاءة القطاع المالي واستقرار المصارف والقدرة التنافسية والسياسات والقوانين والمؤسسات الأساسية للنمو الاقتصادي على المدى الطويل. يجادل بعض الكتاب بأن التركيز سيؤدي إلى تكثيف قوة السوق وبالتالي إعاقة المنافسة والكفاءة . ويجادل آخرون بأن وفورات الحجم (اقتصاديات الحجم) تشجع المصارف على عمليات الاندماج والاستحواذ المصرفي بحيث يؤدي التركيز المتزايد إلى تحسين كفاءة المصارف. فيما يتعلق بالاستقرار فقد يؤدي التركيز الأكبر إلى زيادة حجم المصارف وقوتها السوقية وأرباحها، وبالتالي تعزيز التنوع وخلق حوافز أكبر لتجنب المخاطر . ومن ناحية أخرى، قد تصبح المصارف الأكبر أكثر قوة وأكثر قدرة على تحمل المخاطر لأنها قادرة على الاعتماد على صناعات السياسات للمساعدة عندما تواجهها أزمات تضر بملاءمتها أو ربحيتها، وقد تقوم المصارف الكبيرة ذات النفوذ السياسي بالمساعدة في تشكيل السياسات والقوانين التي تؤثر على أنشطة المصارف في الاقتصاد عموماً .

وبشكل عام آثار التركيز المصرفي اهتمام العديد من العلماء وصانعي السياسات لأنه ربما أدى إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية (2007-2009)، حيث يجادل مؤيدو فرضية التركيز بأن القليل من المصارف الكبيرة يسهل السيطرة عليها، ويمكن أن تكون قادرة على تنويع استثماراتها بشكل أكثر كفاءة وبالتالي تحقيق أرباح عالية وهذا يكون بمثابة عازل أثناء الأزمات المالية، فضلاً عن ذلك يؤدي التركيز المصرفي الأعلى إلى زيادة الشمول المالي مما يعزز كلاً من الأداء والاستقرار المالي في القطاع المصرفي .على العكس من ذلك يجادل البعض الآخر إلى أن العدد القليل من المصارف الكبيرة قد يستغلون الزبائن من خلال فرض فائدة عالية على التعاملات والاستثمارات المالية مما يدفع الزبائن إلى الاستثمار في المشاريع المحفوفة بالمخاطر. وعلى أساس تلك الجدالات بين مؤيداً ومعارض استدعى موضوع التركيز المصرفي المزيد من الدراسات والتحليل خصوصاً في الاقتصادات الناشئة التي تختلف في صناعاتها المصرفية بقوة السوق مقارنة مع الدول المتقدمة.

المبحث الأول

Banking concentration التركيز المصرفي

أولاً : مفهوم التركيز المصرفي Concept of Banking Concentration

يعرف التركيز بأنه زيادة في حجم المشروعات وتركز الإنتاج، ويُعد من أبرز معالم النشاط الاقتصادي في العصر الحديث . فالنظام المصرفي لا يختلف عن غيره من ميادين النشاط الاقتصادي من حيث انتشار ظاهرة التركيز، فقد تميز النظام المصرفي منذ القرن التاسع وبداية القرن العشرين بتركز العمليات المصرفية في أيدي عدد قليل جداً من المصارف الكبيرة ذات الشبكات الواسعة من حيث عدد الفروع، وانخفاض عدد المصارف الصغيرة في معظم البلدان . مع بداية القرن العشرين سيطر في جنوب أفريقيا مصرفان على ما نسبته (95 %) من موجودات النظام المصرفي . وفي كندا تسيطر ثلاثة مصارف على ما نسبته (70 %) من موجودات النظام المصرفي، وفي فرنسا يتركز النظام المصرفي بـ "شركات الائتمان" . وفي إنجلترا تسيطر خمسة مصارف تجارية تُعرف بـ " المصارف الخمسة الكبرى " على نحو (90 %) من موجودات النظام المصرفي . ولا يخرج الحال عما تقدم عن بقية البلدان الأخرى، ويمكن القول إن التركيز المصرفي ظاهرة عامة من ظواهر النظام الاقتصادي. (ضو، 2012: 29)

إذ تعددت الآراء حول تحديد مفهوم التركيز المصرفي حسب الكتاب والباحثين، ويعرف التركيز المصرفي بشكل عام من حيث الموجودات التي تمتلكها ثلاثة مصارف من أكبر خمسة مصارف في بلد ما (Beck et al. , 2006 : 1589) . كما يعرف بأنه مدى سيطرة عدد قليل من المصارف الكبرى على القطاع المصرفي من حيث حصتها في السوق ، حيث تلعب المصارف دوراً مهماً في تعبئة الموارد وتخصيصها على المشاريع الإنتاجية في الاقتصاد مما سيولد تأثير كبير على التوسع الصناعي وزيادة العمالة والنمو الاقتصادي والتنمية على المدى الطويل، ويرتبط التركيز المصرفي بزيادة الشمول المالي الذي يعزز التنمية المالية والاستقرار (Owen et al. , 2018 : 60-61).

وأيضاً عرف بأنه وجود عدد قليل من المؤسسات التي تسيطر على خدمة معينة أو سوق سلعة (Davcev & Hourvoulides , 2014 : 3) . هو عملية تحويل الأموال من مجموعة من

الحسابات المصرفية إلى حساب استثماري واحد والذي من خلاله يمكن استثمار الأموال بشكل أكثر كفاءة، وتتطلب الأعمال المصرفية المركزة عادةً أن تحتفظ المؤسسة بجميع حساباتها المصرفية مع مصرف واحد، فعندما يتم تركيز النقد في الحسابات المتعددة التي تديرها المصارف الأخرى فإنها سوف تتحمل كلف أعلى وبالتالي التقليل من الربح للمصرف (YAGLI, 2020:19). كما يعرف بأنه سيطرة عدد قليل من المصارف في السوق من حيث الخدمات المقدمة، وهذه السيطرة غالباً ما تكون ناجمة عن تمتع المصارف الكبيرة بفروع متعددة تمنحها ميزات هامة في مزولة انشطتها وأعمالها انطلاقاً من الاعتبارات التالية : (الضيفري، 2013: 96).

- 1- المصرف الكبير لديه سهولة في تجميع الاموال نظرا لما يترتب على ضخامة الحجم من بعث الثقة في نفوس المودعين .
- 2- زيادة قدرة المصارف الكبيرة على توفير التسهيلات الملائمة للمؤسسات التجارية والصناعية .
- 3- إرتفاع مستوى الكفاءة الفنية بالمصارف الكبيرة نظرا لما تنتج له مواردها من استخدام عناصر فنية ممتازة وإنشاء أقسام للبحوث .
- 4- كبر حجم المصرف وكثرت فروعه كلما ازداد تنوع العمليات التي يقوم بها سواء أكان ذلك في ناحية تنوع الموجودات أم اتساع نطاق المنطقة الجغرافية التي يباشر فيها عملياته، وما يترتب عليه من زيادة متانة المركز المالي للمصرف .

وعرف ايضا بانه عمليه تسمح للمصارف بمشاركة المعلومات حول المقترضين فيما بينها مما يساعد على التخفيف من مشكلة عدم تناسق المعلومات بين المصارف والمقترضين في السوق، وبالتالي تسمح بزيادة أكبر للوصول إلى الائتمان وبالتالي تحفيز الشركات على تجنب السلوك الانتهازي والسماح بمزيد من الاستثمار للشركات (Abadi, etal , 2016 :4)

ومن هذا المنطلق يرى الباحث ان التركيز المصرفي هو احد الملامح المهمة لأحداث التغييرات الهيكلية في القطاع المصرفي ، فهو سيطرة عدد قليل من المصارف الكبيرة على القطاع المصرفي في الدولة من حيث الحصة السوقية والخدمات المقدمة للزبائن، إذ تقوم هذه المصارف الكبيرة بتجميع حساباتها المصرفية المتعددة في حساب استثماري واحد بهدف تقليل الكلف وزيادة الارباح عن طريق الاستفادة من اقتصاديات الحجم في الاستثمارات خصوصا للمصارف المسيطرة على السوق، حيث

يساعد المصارف على تجنب المخاطر، فضلا عن سهولة تنميط العمليات المصرفية ودقتها بدون اي عوائق.

ثانيا : محددات التركيز المصرفي Determinants of Banking Concentration

هناك مجموعة من المحددات التي تعترض او تحول دون التركيز في العمل المصرفي والتي يمكن اختصارها فيما يأتي :

1- الطلب على الخدمات المصرفية ونمو الاسواق

تعد زيادة الطلب على الخدمات المصرفية احد اهم الاسباب لتوسع عمل المصارف ودخول مصارف جديدة إلى الاسواق، فمع زيادة النشاط الاقتصادي يزداد الطلب على الخدمات المصرفية بمختلف انواعها وخاصةً التسهيلات الائتمانية مما يؤدي إلى توسع حجم الموجودات في المصارف، فضلا عن ان زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الادخار وبالتالي تجد طريقها نحو القطاع المصرفي، كما يؤثر حجم التجارة الخارجية على طلب المستوردين للائتمان من اجل تمويل عمليات الانتاج المختلفة مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات المصرفية، ويتحدد عدد المصارف التي يمكن ان تعمل بكفاءة في السوق بحجم الطلب على الخدمات المصرفية المختلفة في السوق وهذا بدوره يتأثر بعوامل كثيرة منها (Scherer , 2012 : 60)

- أ- حجم وعدد المبادلات التي تتم بين المؤسسات المالية والمصارف مثل صناديق الاستثمار وشركات الصرافة التي تنافس الخدمات التي تقدمها المصارف .
- ب- حجم وعدد المصارف الحكومية المتخصصة لخدمة اغراض تنموية تنافس المصارف في مجال منح القروض مثل مؤسسة الاقراض الزراعي .
- ج- عدد الفروع التابعة للمصارف العاملة وحجمها وسعة انتشارها، حيث يعمل الفرع المصرفي على توسيع نطاق الاسواق من خلال الوصول إلى مناطق وتجمعات سكنية وتجارية لم يكن من الممكن تقديم الخدمات لها .
- د- عدد وحجم المصارف الاجنبية العاملة في البلد، والتي تنافس المصارف المحلية في جذب الودائع من الجمهور ومنح الائتمان وغير ذلك من الخدمات المصرفية .

٥- مستوى الدخل والنمو السكاني، فمع تزايد الطلب على الخدمات المصرفية تنمو المصارف بمعدلات متناسبة وحسب قدرتها على اجتذاب الودائع وعلى تقديم خدمات مصرفية متميزة تتناسب مع احتياجات الزبائن، فكل هذا يؤثر على التركيز المصرفي السائد في القطاع المصرفي، فإذا استطاعت المصارف الصغيرة النمو بمعدلات عالية فإن هذا يعني ان الاسواق تتوجه نحو درجات تركيز منخفضة وان المنافسة تتعزز في القطاع، أما اذا نمت المصارف الكبيرة فإن هذا يعني ان الاسواق تتوجه نحو تركيزات اكبر لما لذلك من اثر عكسي على

المنافسة في القطاع المصرفي

2- الاطار التنظيمي والسياسات الحكومية :

تعد التشريعات والسياسات الحكومية واحدة من اهم المعوقات لدخول اسواق المصارف، وبالتالي تؤثر على المنافسة بين المصارف، ويكون تأثيره على هياكل الاسواق بشكل عام وعلى التركيز بشكل خاص عن طريق اربعة قنوات رئيسية وهي كالتالي : (Beck , et la , 2006: 1567)

أ- السياسات المتعلقة بالدخول للسوق المصرفي Policies Relating to Entry

يقوم البنك المركزي بإعطاء التراخيص للمصارف وفق صلاحياته بما يراه مناسباً، والهدف من هذه السياسة هو التخفيف من حدة المنافسة في قطاع المصارف وذلك لان الزيادة في المنافسة تؤدي إلى فشل المصارف الاقل كفاءة، ومن الممكن ان يخلق ذلك اجواء من عدم الثقة التي قد تدفع الجمهور إلى سحب ودائعهم مما يؤدي إلى الافلاس، لذلك تعد الثقة في قطاع المصارف من اهم الاساسيات في نجاح المصارف وحشد المدخرات وتوظيفها لخدمه الاقتصاد الوطني.

ب- السياسات المتعلقة بالودائع Policies on Deposits

هذه السياسة تعتمد على تحديد حجم الودائع بالنسبة لرأس المال والاحتياطيات، فإذا زاد حجم الودائع عن الحد المعين سوف يدفع المصرف المزيد من رأسماله او قد يلجأ إلى تقليل الودائع خلال مده معينة . وتهدف هذه السياسة إلى حماية المودعين ضد الخسائر التي قد يتعرض لها المصرف بسبب انخفاض موجوداته .

ج- الاندماج المصرفي Banking Integration

للاندماج المصرفي دورا مهما في تحديد معالم السوق، فالاندماج المصرفي يقلل من اعداد المصارف العاملة في القطاع المصرفي ويزيد من حجمها، وبالتالي يؤثر بشكل مباشر على التركيز في القطاع المصرفي . وهناك نوعين رئيسيين من الاندماج هما الاندماج الطوعي والاندماج القسري، فالاندماج الطوعي هو اتفاق عدد من المصارف على الانضمام على شكل مصرف جديد ويقوم بوضع السياسات والقوانين التي ستحكم النشاط في المستقبل . أما الاندماج القسري فهو قيام مصرف معين بشراء مصرف اخر تتلاشى فيه شخصية المصرف المشترية مع احتفاظ المصرف الدامج بشخصيته كونه في الغالب اقوى حجما واكبر . او قد يكون الاندماج القسري بصورة اخرى تتم وفق قرار حكومي عندما يكون المصرفان المندمجان ملكاً للدولة.

وتوجد العديد من الاسباب التي تؤدي إلى الاندماج وكالاتي : (Cerasi ,et al , 2010 :4)

- الرغبة في النمو والتوسع من اجل رفع مستوى الكفاءة في مجالات الادارة والتسويق وزيادة القدرة على تحمل المخاطر المختلفة .
- توحيد الجهاز الاداري من اجل التخفيف من اعباء المصاريف الادارية وزيادة الكفاءة.
- التغلب على المنافسين وزيادة حجم الوحدة الاقتصادية وتعزيز دورها التنافسي.
- المصادقية في التعامل حيث ان زيادة حجم المصارف تؤدي إلى تقوية المركز المالي وتكسب المصارف مصداقية اكبر في التعامل مع الجمهور والمصارف الاخرى.
- دمج المؤسسات المتعثرة من اجل تحسين اوضاعها واستمرارها في السوق .

د- التفرعات المصرفية Forest Banking

يعد التفرع المصرفي احدى الاساليب التي تسلكها المصارف لزيادة حصتها السوقية وتحسين موقعها التنافسي بين المصارف الاخرى فضلا عن تنويع خدماتها، حيث ان الموقع الذي تقدم فيه الخدمات المصرفية يعد من العوامل الرئيسية لاختيار العميل للمصرف الذي يتعامل معه . فالمصارف عادةً ما تبدأ عملياتها من مركز واحد دون فروع، وان حجم عملياته يتأثر بشكل مباشر بحجم المجتمع الذي يتعامل معه المصرف في نطاقه وحجم النشاط الاقتصادي في حدود المصرف .

فأذا وجد المصرف ان تعاملاته قليلة وغير مجد اقتصادياً سوف يلجأ إلى فتح فروع جديدة من اجل النمو،فضلا عن المزايا الاخرى وكالاتي: (Karadima , et al , 2021, 163)

- سيتمكن المصرف من التخصص وتقسيم العمل وادخال الآليات والتقنيات المحسنة.
- يتيح التوزيع الجغرافي للمصرف الحماية من الاخطار التي قد تواجه المصرف الذي لا فروع له.
- يعطي حرية انتقال الاموال عبر الفروع خط دفاع ثان ضد وقوع ازمات السيولة.
- اعطاء فرصه اكبر لعملاء المصرف الافادة من الخدمات المصرفية العديدة .

ثالثا : الاتجاهات الدولية في التركيز المصرفي وحجمها

International Trends In Banking Concentration and Size

يمكن النظر في تركيز القطاع المصرفي على المستويات العالمية أو الوطنية أو الإقليمية، فالتحليل هو معقد لأن المصارف تعمل في أسواق منتجات متعددة يمكن أن يكون لها حدود جغرافية واسعة تتراوح من المجتمعات الصغيرة إلى الاقتصاد العالمي. ففي كل من المنتجات المصرفية التقليدية والأنشطة الأخرى تخضع لدرجات متفاوتة من المنافسة من أنواع أخرى من المؤسسات المالية (257 : 2007 : Davis). ويوضح الجدول رقم (1) النمو الهائل في حجم أكبر المصارف في العالم على مدى العقدين الماضيين وكالاتي :

الجدول رقم (1) أكبر المصارف في العالم من حيث الموجودات (مليار دولار أمريكي)

1985	Bank	1995	bank	2004	bank	2005	Bank	
167	Citicorp	503	Deutsche Bank	1553	UBS	1587	Barclays Bank	1
158	Dai-Ichi Kangyo	501	Sanwa Bank	1484	Citigroup	1585	Mitsubishi UFJ F.G.	2
147	Fuji Bank	500	Sumitomo Bank	1296	Mizuho Financial Group	1563	UBS	3
136	Sumitomo Bank	499	Dai-Ichi Kangyo Bank	1277	HSBC Holdings	1499	HSBC Holdings	4
133	Mitsubishi Bank	487	Fuji Bank	1243	Crédit Agricole	1494	Citigroup	5
123	BNP	478	Sakura Bank	1234	BNP Paribas	1484	BNP Paribas	6
123	Sanwa Bank	475	Mitsubishi Bank	1157	JPMorgan Chase	1380	Groupe Crédit Agricole	7
123	Crédit Agricole	460	Mitsubishi Bank	1144	Deutsche Bank	1334	Royal Bank of Scotland Group	8
115	BankAmerica	386	Crédit Agricole	1119	Royal Bank of Scotland	1294	Bank of America	9
111	Crédit Lyonnais	374	ICBC (China)	1110	Bank of America	1268	Mizuho F.G.	10
3 316		6 628		14 621		16 494	Total	
2.1%		2.6%		6.0%		5.9%	Assets / G7 GDP	
							Top 10 banks'	
41.3%		33.9%		56.2%		60.9%	assets / G7 GDP	
							Top 10 banks'	
25.7%		22.5%		35.3%		36.9%	Assets / world GDP	

Sources: Bank assets – The Economist, 20–26 May 2006, 'A Survey of International Banking', Survey p 4; Euromoney, August 2006, 'Bank Atlas', p 80; World GDP – IMF World Economic Outlook database, April 2007 (<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2007/01/data/index.aspx>)

لقد تباينت المؤسسات "العشرة الأولى" بشكل كبير بمرور الوقت، مما يعكس ثروات الأفراد والتطورات (بما في ذلك تحركات أسعار الصرف) في اقتصاداتهم المحلية. بين عامي 1985 و 1995، انخفضت نسبة موجودات المصارف العشرة الأولى إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 25.7 إلى 22.5 في المائة. ومع ذلك، فقد ارتفع بين عامي 1995 و 2004 إلى 35.3 في المائة حيث تجاوز معدل نمو الموجودات السنوية للمصارف البالغ 8.8 في المائة نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي البالغ 3.8 في المائة. زاد حجم أكبر بنك من الموجودات بنسبة 2.6 في المائة إلى ما يقرب من 6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي لمجموعة الدول السبع (G7).

هذه الزيادة في حجم أكبر المصارف العالمية تشير إلى زيادة التركيز العالمي في القطاع المالي. على سبيل المثال، بين عامي 1995 و 2004، زادت نسبة الموجودات في المصارف العشرة الأولى إلى إجمالي الناتج المحلي لمجموعة الدول السبع بنسبة 66 في المائة بينما زاد إجمالي موجودات المصارف إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 15.5 في المائة، في الولايات المتحدة، كانت الزيادة في نسبة الموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي لجميع المؤسسات المالية 19 في المائة فقط، بينما زادت نفس النسبة للمصارف بنسبة 13 في المائة.

وبالتالي تشير البيانات إلى حدوث زيادة في تركيز الثروة المالية تحت سيطرة أكبر المصارف في العالم في العقد الماضي. في حين لا يزال لديهم حصة صغيرة نسبياً من موجودات المصارف العالمية، وهناك تغييرات منتظمة في التصنيف حسب الحجم، فإن أهميتها للمنافسة والاستقرار في كل من الأسواق المالية العالمية والمتعددة المحلية تخلق تحدياً مستمراً للسياسة يتضمن الحاجة إلى زيادة التنسيق بين السلطات التنظيمية عبر البلدان.

رابعاً : مفهوم مخاطر التركيز المصرفي وانواعه :

The Concept of Banking Concentration Risk And Its Types

يمكن تعريف مخاطر التركيز المصرفي بأنها المخاطر الناجمة عن تركيز أنشطة المصرف في نشاط واحد او عدة أنشطة ذات مخاطر مرتفعة والتي قد يترتب عليها : (Wilde , 2001:88)

- خسائر كبيرة قد تهدد المصرف على القيام بأنشطته الاساسية .
- تغير جوهري بهيكل المخاطر بالمصرف .

اما فيما يخص انواع مخاطر التركيز فهي : (البنك المركزي المصري، 2006 : 5-6)

أ- مخاطر الائتمان : ينشأ هذا النوع من المخاطر نتيجة تركيز توظيفات البنك لدى عميل واحد او الاطراق المرتبطة ذات الصلة سواء بشكل مباشر او غير مباشر او ان البنك يقوم بالتوظيفات في احدى القطاعات المعينة، وتنشأ هذه المخاطرة نتيجة تعثر البنك وتحقيق خسائر جسيمة الامر الذي يؤدي إلى التأثير السلبي على سلامة المركز المالي للبنك او على قدرة البنك بمزاولة انشطته الرئيسية .

تنشأ مخاطر التركيز المتعلقة بهذا النوع من المخاطر عن عوامل متعددة، الاول هو التركيز الفردي على مستوى العملاء والاطراف المرتبطة بهم، الثاني هو التركيز القطاعي والذي ينتج عن التركزات الكبيرة لدى مجموعات من الاطراف التي يكون فيها احتمال اخفاقهم في السداد مرتبط بعوامل مشتركة مثل النشاط الاقتصادي والموقع الجغرافي والعملة .

ففي هذه الحالة تنشأ مخاطر التركيز في فئة مخاطر الائتمان وكذلك مخاطر السوق، على سبيل المثال عندما يقوم المصرف بمنح قروض او تسهيلات ائتمانية او الاستثمار في اسهم شركة واحدة فان هذا يؤدي إلى تدهور الجدارة الائتمانية .

ب-مخاطر السيولة : هي المخاطر الناشئة عن اعتماد المصرف على عدد قليل ومحدود من مصادر التمويل للحصول على السيولة اللازمة على سبيل المثال عدد قليل من المودعين او تركيز توظيفات المصرف في ادوات مالية يصعب بيعها وشراؤها بسهولة نتيجة انخفاض الطلب عليها او وجود ركود عام في السوق.

ج-مخاطر السوق : هي المخاطر الناجمة عن وجود تركيز في محفظة المصرف المحتفظ بها لأغراض المتاجرة، على سبيل المثال يمكن ان ينشأ التركيز في استثمارات المصرف بعملة معينة او اوراق مالية تم اصدارها من مصدر واحد .

د- مخاطر التشغيل : هي المخاطر التي تنشأ على سبيل المثال عند اعتماد المصرف على مصدر واحد خارجي للحصول على نظم تكنولوجيا المعلومات اللازمة لإدارة اعمال البنك .

خامساً : اساليب الحد من مخاطر التركيز المصرفي

Methods of Reducing The Risks of Banking Concentration

يمكن التخفيف من مخاطر التركيز عن طريق مجموعة من الادوات منها : (البنك المركزي المصري، 2006 : 6)

أ- **وضع حدود داخلية** : يمكن وضع نظام شامل للحدود الائتمانية يتضمن وضع حدود داخلية لتوظيفات المصرف إلى العميل او العملاء المرتبطين به بما يعكس درجة المخاطر المسموح بها والخاصة بمخاطر التركيز شرط ان تتم المتابعة المستمرة لهذه الحدود، ويمكن ان يضع البنك حدود للقطاع والدولة وانشطه اخرى بالإضافة إلى ذلك يجب ان تقوم المصارف بتحديد ومتابعة التوظيفات المرتبطة ببعضها البعض سواء كان ذلك في البنود داخل الميزانية او خارجها ووضع الحدود المناسبة لها .

ب- **ادارة المحافظ** : يقوم المصرف بإدارة ومتابعة المحافظ بشكل نشط ومستمر بما يمكنه من اجراء تعديلات في انشطته الجديدة من اجل معالجة وتصويب اي تركيزات كبيرة او تجنب ما قد يراه غير مناسباً في المستقبل.

ت- **تحويل المخاطر** : يمكن للمصرف تحويل المخاطر التي قد يتعرض لها من خلال تحويل الخطر إلى طرف آخر باستخدام اسلوب منهجي بصورة غير مباشرة عن طريق بيع القرض او اجراء توريق لجزء من محفظة القروض لديه من خلال اجراء عمليات تغطية مع اطراف أخرى مثل الحصول على ضمانات وكفالات .

ث- **الاحتفاظ برأس مال اضافي** : يمكن ان يحتفظ المصرف برأس مال اضافي فوق الحد المطلوب في اطار الدعامة الاولى من مقررات بازل 2 .

سادساً : مزايا وعيوب التركيز المصرفي

Advantages And Disadvantages of Banking Concentration

العديد من الدراسات المصرفية تناولت مزايا وعيوب الاندماج المصرفي الذي يؤدي إلى تكوين كيانات والاستفادة من مزايا الحجم الكبير للوحدات الاقتصادية او المعانة من سيئاته خصوصا في مجال الاندماج المصرفي، في حين لم يتم التطرق الا القليل من الادبيات المصرفية حول مزايا وعيوب التركيز المصرفي، حيث ان التركيز المصرفي يؤثر على أداء المصارف وعلى كفاءتها وفعاليتها، كما يعد احد الوسائل لمعالجة العديد من المشاكل المصرفية مثل انخفاض الربحية او ضعف القدرة التنافسية او الفساد او الانحراف الاداري، فضلا عن انه يعد احد الوسائل لزيادة الربحية وتوفير الاستقرار وتنوع الخدمات المصرفية (Allen , etal , 1999: 140) .

أ- مزايا التركيز المصرفي

يحقق التركيز المصرفي مزيدا من الاستقرار في القطاع المصرفي خصوصا واستقرار الاقتصاد بشكل عام، وقد اثبتت احدى الدراسات للمكتب الوطني للاقتصاد في الولايات المتحدة الامريكية ان نسبة التركيز تصل إلى 72% او اكثر مما ادى إلى التقليل من التعثر المصرفي على مستوى الولايات المتحدة . فضلا عن ان التركيز المصرفي ساعد المصارف بشكل كبير على تنوع القطاعات الاقتصادية التي تتعامل معها، مما يوفر للمصارف الكبيرة القدرة على تخفيض المخاطر والانتقال بسهولة بين القطاعات المربحة (Barruch , 2007 : 142) .

كما يشجع التركيز المصرفي المصارف بشكل كبير على تحقيق الارباح خصوصا للمصارف المسيطرة على السوق المصرفي وهذا يساعد المصارف على تجنب المخاطر ومواجهتها، كما يساعد التركيز المصرفي السلطات النقدية على مراقبة المصارف مقارنة مع المصارف الصغيرة وهذا يساعد بشكل فعال في تتميط العمليات في المصارف وسرعتها ودقتها دون اي عوائق (Vinod ,2009 : 27) . فضلا عن ان التركيز المصرفي يساهم في الحد من تكاليف البحث والتطوير وتطبيق الانظمة المصرفية المتكاملة وادخال التكنولوجيا مما سوف يعزز من قدرة المصارف على تسويق الخدمات المصرفية من حيث التطوير والترويج، كما يؤدي إلى تقوية قاعدة رأس المال الناتج عن وجود كيانات مصرفية كبيرة مما يساهم في تدعيم كفاية ومثانة رأس المركز المالي، وهذا بدوره يؤدي إلى جذب

الاستثمار الاجنبي المباشر للسوق المحلي مما يؤدي إلى نمو النشاط الاقتصادي للدولة والوفاء بمتطلبات الملاءة المالية وفقا لمعايير لجنة بازل الخاصة بكفاية رأس المال لاكتساب ثقة المصارف العالمية والمؤسسات والمستثمرين الدوليين (قنوع ، 2009 : 104)

ب- سلبيات التركيز المصرفي

لا يخلو التركيز المصرفي من السلبيات بالرغم من ايجابياته العديدة، فالتركز المصرفي يقيس مدى سيطرة مجموعة الشركات او المؤسسات على السوق وبالتالي زيادة التركيز تعني انخفاض مستوى المنافسة مما يعني انخفاض مستوى الخدمات المقدمة من المصارف وتغير اسعار الفائدة على القروض وزيادة الرسوم، ويمكن القول ان التركيز يزيد من ربحية المصارف التجارية في حال كانت المصارف قادرة على التسعير المصرفي للخدمات والقروض وبالتالي تحصل على اكبر منفعة ممكنة من هيمنتها وهذا لا يمكن حدوثه في حال التدخل من قبل السلطات المعنية .

و يمكن القول ان الكيانات الاقتصادية الضخمة التي تمثل التركيز يؤدي تعثرها إلى آثار كبيرة على الاقتصاد مقارنة بتعثر المصارف الصغيرة، وقد يترتب على التركيز المصرفي اوضاع احتكارية بما يحمله الاحتكار من مساوئ، وحتى لو أن التشريعات في بعض الدول تمنع هذا الاحتكار، فقد يدفع هذا الاحتكار إلى غياب دافع التجديد والتطوير في الخدمات المصرفية، وعليه يمكن القول أن التركيز المصرفي يعمل ضد عملية تطوير عملية القطاع المصرفي ويعود بالسلبية على القطاع الاقتصادي ككل وبالتالي يؤدي إلى السيطرة وبسط النفوذ من قبل أصحاب رؤوس الأموال. حيث يؤدي التركيز إلى ظهور حالات احتكارية قد تكون عالية بين المصارف وبالتالي فان هذه المصارف بطبيعة الحال ستسعي إلى تحقيق أعلى أرباح بأقل مخاطر ممكنة ومن المعلوم ان المصدر الرئيس للحصول على مبالغ الاستثمار هي المصارف لذلك ستقوم المشاريع القائمة فعلا والراغبة بالتوسع بالتوجه إلى المصارف للحصول على المبالغ الراغبة بها وسوف يقوم الأشخاص الراغبون بإنشاء مشاريع جديدة أيضا بالتوجه إلى هذه المصارف وبما ان هذه المصارف في حال الاحتكار فإن لديها القدرة العالية على الاختيار بين هذه الأطراف ومن المتوقع ان تقوم هذه المصارف بالتوجه بإعطاء القروض إلى المشاريع القائمة أصلا والتي حققت مستويات نجاح عالية على حساب الأشخاص الذين يرغبون بإقامة مشاريع جديدة وهذا بدوره يدعم حالة الاحتكار في الأسواق أخرى إضافة إلى الاحتكار في سوق المصارف، ويظهر بشكل أوضح اثر التركيز اذا ما أخذنا بعين الاعتبار ان المصدر الرئيس للقروض التي تقدمها المصارف هو الودائع فيؤثر

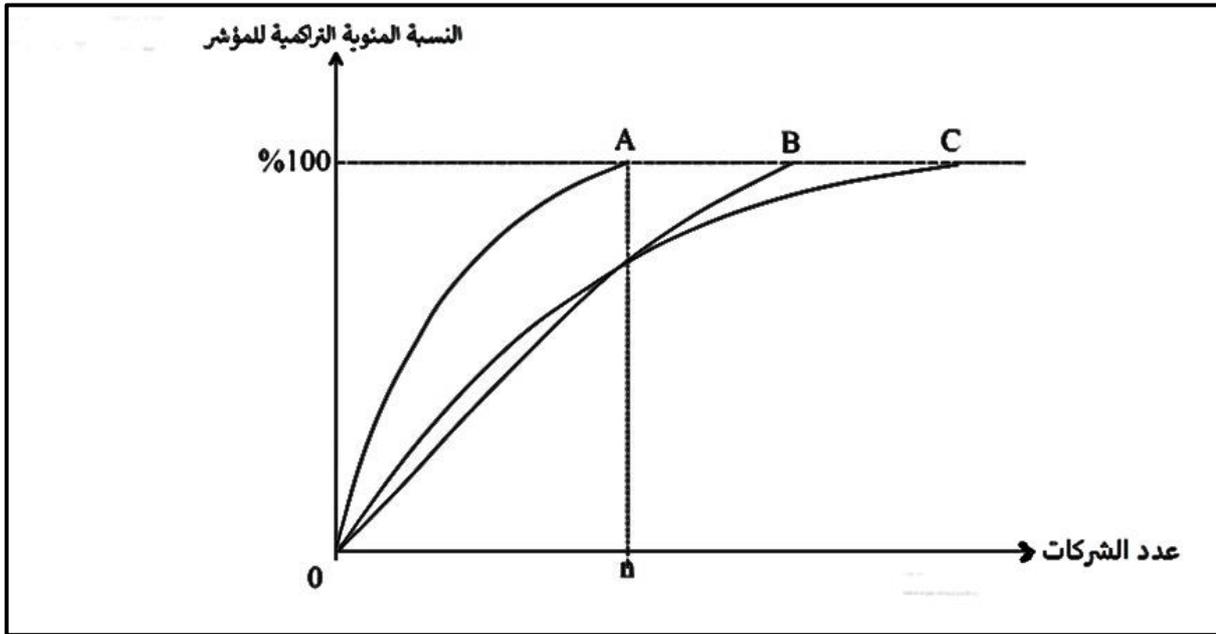
التركز على الودائع في مصارف معينة على قدرة هذه المصارف على التأثير في أسواق أخرى إضافة إلى ان الاحتكار في هذه المصارف يفرض معدلات فائدة عالية، ومن المعلوم وفق الأدبيات الاقتصادية ان هناك علاقة عكسية بين أسعار الفائدة ومعدلات الاستثمار وذلك لان الفوائد المدفوعة على القروض تعتبر جزءا من التكاليف الاستثمارية . (الشمائله، 2007، 16-18).

سابعا : مؤشرات قياس التركيز المصرفي Banking Concentration Indicators

وفقاً لبعض الدراسات النظرية، يمكن قياس تركيز السوق من خلال مؤشرات مختلفة مثل مؤشر Herfindahl–Hirschman، مؤشر عدد الشركات في الصناعة 'number in an industry'، ومؤشر Hannah–Kay، ومؤشر Entropy، ومؤشر تباين اللوغاريتم logarithm variance، ونسبة تركيز الشركات n–firm concentration ratio، وغيرها العديد من المؤشرات . لكن نظرياً، يعتبر مؤشر Herfindahl–Hirschman أقوى وأكثر موثوقية من غيره، وكثيراً ما يستخدم لحساب التركيز .

هناك العديد من النظريات والأساليب لدراسة الهيكل والوضع التنافسي في السوق ، تنقسم هذه الأساليب إلى فئتين هيكلية وغير هيكلية . تعتبر الطريقة الهيكلية ان التركيز المكثف عاملاً فعالاً أداء الشركة، بينما تدعي الطريقة الثانية أن التركيز المكثف يمكن أن يؤدي إلى سلوك احتكاري. يتم تصنيف المؤشرات الهيكلية إلى صنفين هما الجزئية والمطلقة.

والفرق الرئيسي بينهما هو أن المؤشرات الجزئية لا تأخذ في الاعتبار تأثير عدد الشركات، على الرغم من أنه يمكن استخدامها كمؤشرات مناسبة لفحص التركيز، بعض المؤشرات الجزئية الهامة هي معامل جيني Gini، مؤشر ليرنر Liner، ومؤشر نسبة التركيز المعدلة و مؤشر قياس التنشتت (Bikker and Haaf , 2002 : 55) . وسيتم توضيح هذه المؤشرات بشكل مفصل. ويظهر منحنى التركيز بشكل عام في الشكل (2).



شكل (2) منحنى التركيز

Sources : Dargazani, Nasim. The Effect of Electronic Banking on the Degree Of Concentration of the Banking Industry of Iran. Diss. Allameh Tabataba'i University, 2017 , P.8

يتم الحصول على منحنى التركيز من نظام الإحداثيات، حيث يمثل المحور الأفقي العدد التراكمي للشركات في السوق، والمحور الرأسي هو النسبة المئوية التراكمية للمؤشر المحدد للشركات بالنسبة إلى المؤشر الإجمالي (على سبيل المثال، النسبة المئوية التراكمية لمنتج الشركة بالنسبة لإجمالي المنتج). على المحور الأفقي، يتم تصنيف الشركات من الكبيرة إلى الصغيرة ؛ لذلك، يكون المنحنى واحداً لأسفل ؛ كما أنه خط مستقيم إذا كانت جميع الشركات متساوية في الحجم. بعبارة أخرى، يرجع تحذب المنحنى إلى الاختلاف في الحجم النسبي للشركات، ويمثل التقاء منحنى التركيز مع مستوى 100% عدد الشركات في الصناعة لذلك، يمكن القول أنه عندما يكون منحنى التركيز للصناعة أعلى ويساراً من منحنى التركيز للصناعة الأخرى (A) سيكون لها درجة تركيز أعلى وبالعكس في حال ابتعاد المنحنى إلى اليمين.

1- نسبة تركيز عدد الشركات n-firm Concentration Ratio

مؤشرات التركيز هي في الواقع ملخص لمنحنى التركيز بحيث يبرز كل مؤشر نقطة على المنحنى بشكل أكثر وضوحاً. من أجل اختيار احد المؤشرات منهم يتم النظر في الخصائص بشكل عام وفقاً لمتطلبات الدراسة. أحد أكثر المؤشرات شيوعاً في حساب التركيز هو نسبة تركيز عدد الشركات (n). ولحساب هذا المؤشر يجب الحصول على إجمالي حصة السوق لأكثر 9 شركات في السوق، وهذا

المؤشر هو في الواقع الحصة السوقية لشركة (n) المهيمنة بالسوق . ويتم قياس هذا المؤشر من خلال المعادلة الآتية

$$CR_n = \frac{\sum_{i=1}^n X_i}{X}$$

أو

$$CR_n = \sum_{i=1}^n S_i$$

حيث ان (Si) : الحصة السوقية للشركة و (n): هو عدد شركات الصناعة

على سبيل المثال، إذا كانت حصة أربع شركات كبيرة من الصناعة على التوالي هي 8 و 12 و 10 و 15 (بالنسبة المئوية)، فعندئذ ان المؤشر هو $45 = 4\%$. وأن حساب نسبة تركيز الشركات n وفهمها أمر بسيط وفق المعادلة المذكورة إلا أن نقطة ضعفها الرئيسية هي أنها لا تأخذ في الاعتبار جميع الشركات في الصناعة. لذلك، عند حساب هذا المؤشر يتم فقدان الكثير من المعلومات حول الشركة.

2- مؤشر هيرفندال هيرشمان : Herfindahl-Hirschman Index

حقق مؤشر Herfindahl-Hirschman نجاحا كبيرا في الدراسات المتعلقة بالاقتصاد ، وهذا المؤشر هو مجموع مربع للحصة السوقية لكل صناعة، من سمات هذا المؤشر أنه يأخذ في الاعتبار جميع نقاط منحني التركيز. يظهر فهرس هيرفندال - هيرشمان على النحو التالي:

$$HHI = \sum_{i=1}^N \left(\frac{X_i}{X}\right)^2$$

أو

$$HHI = \sum_{i=1}^N S_i^2$$

حيث ان (Si) : الحصة السوقية للشركة و (n): هو عدد شركات الصناعة

كما يمكن ملاحظته، يتم توزيع حصة كل شركة في السوق، بحيث تكون الشركات الأكبر أكثر أهمية في صنع هذا المؤشر وقياس تركيز السوق . ويستخدم هذا المؤشر على نطاق واسع في وضع سياسات مكافحة الاحتكار، فضلاً عن توفير ظروف المنافسة. إذا يتم ضرب حصة الشركات في 100، فإن القيمة العددية لهذا المؤشر تتراوح بين 0 و 10000. تُظهر القيمة الصفرية لهذا المؤشر منافسة كاملة، وتشير القيمة 10000 إلى حالة احتكار عالي (Dargazani , 2017:10-12)

3- مؤشر هانا كاي Hannah-Kay Index :

يتطلب مؤشر HHI توازناً في حصة السوق وهذا المؤشر مفيد خاصة عندما تتقاطع منحنيات التركيز ومع ذلك، لا يبدو هذا التوازن مناسباً دائماً، لذلك قدم هانا كاي (1977) مؤشر التركيز على النحو التالي:

$$R = \sum_{i=1}^n S_i^\alpha$$

حيث ان (S_i) : الحصة السوقية للشركة و (n): هو عدد شركات الصناعة و (α) هو وزن أهمية الشركات.

يتم تحديد المعلمة (α) من خلال تقييم الباحث، و يشير إلى وزن أهمية الشركات. فكلما كانت (α) أكبر، سياتر مؤشر Hannah-kay بشكل أكبر بالشركات الأكبر. وكلما كانت (α) أصغر، كلما كان عمل الشركات الصغيرة ملحوظاً. وإذا كانت (α) تميل إلى الصفر سيقترب المؤشر من n (عدد الشركات). وبعبارة أخرى، فإن المؤشر يحجم عن الاختلاف في حجم الشركة. (554: 2020 , Hosseini)

4- مؤشر الانتروبي Entropy Index :

تم تقديم مؤشر Entropy بواسطة الاقتصادي Till في عام 1967 واستخدم في العديد من التحليلات الاقتصادية، حيث يتميز المؤشر بالمرونة والقدرة التحليلية العالية. و له أنواع مختلفة و أحد أنواع هذا المؤشر هو كما يلي:

$$E = \sum_{i=1}^n S_i \ln \frac{1}{S_i}$$

حيث ان (S_i) : الحصة السوقية للشركة و (n): هو عدد شركات الصناعة

هذا المؤشر هو في الواقع مجموع مرجح لأسهم الشركات، بحيث يتم إعطاء وزن يساوي لحصّة كل شركة. لمؤشر الانتروبيا علاقة عكسية مع التركيز. إذا كان هناك سوق احتكار، فإن قيمة المؤشر تقترب من الصفر، وعندما تتساوى حصص جميع الشركات في السوق ويكون تركيز السوق عند أدنى مستوى ممكن، تكون قيمة المؤشر عند أعلى مستوى. وهو على عكس مؤشر Herfindahl-Hirschman، إذ يخصص مؤشر Entropy وزناً أقل للشركات الكبيرة (125 : 2014 , Yousefi et.al).

5- مؤشر التباين اللوغاريتمي logarithm variance

يتم حساب هذا المؤشر على النحو التالي

$$V = \frac{1}{n} \cdot \sum_{i=1}^n (\log S_i)^2 - \frac{1}{n^2} \cdot (\sum_{i=1}^n \log S_i)^2$$

حيث ان (Si) : الحصة السوقية للشركة و (n): هو عدد شركات الصناعة
إذا كان تباين اللوغاريتم هو صفر، فهذا يدل على أن أحجام جميع الشركات هي نفسها وستؤدي إلى سوق أكثر تنافسية.

6- مؤشر التشتت Dispersion Index

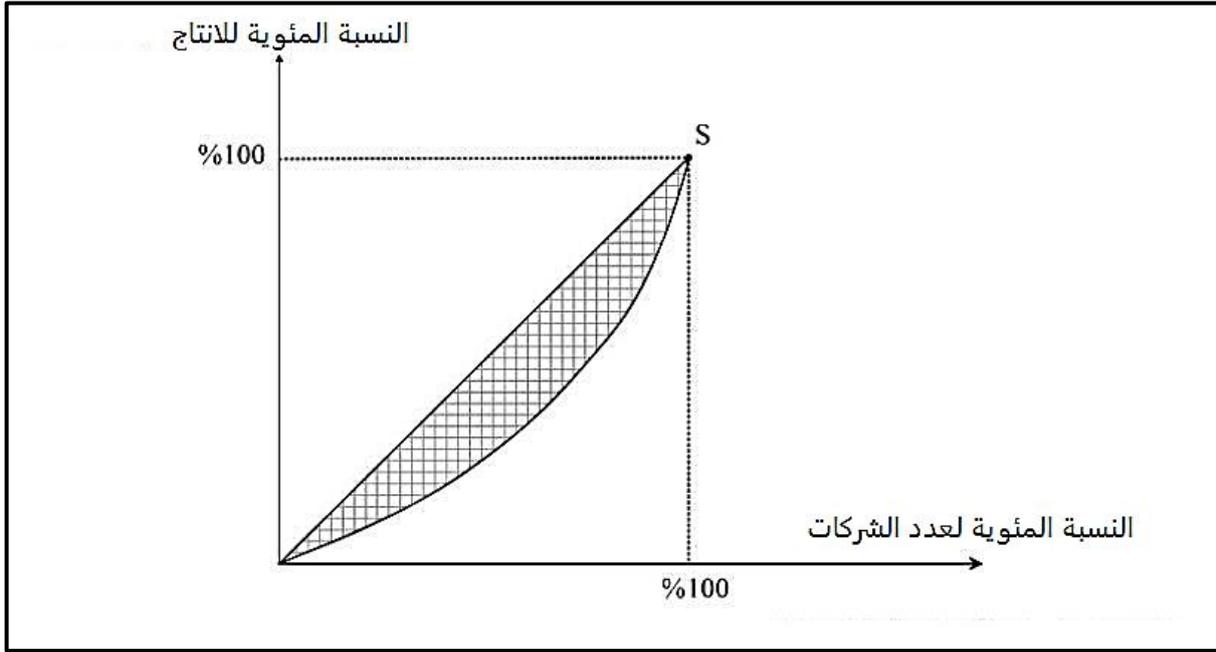
مقاييس التشتت هي توزيع حصة السوق في جميع أنحاء الصناعة. يظهر هذا المؤشر أدناه:

$$D = n \cdot \sqrt{\frac{1}{n} \cdot \sum_{i=1}^n (S_i - \frac{1}{n})^2} = \frac{\sigma}{P}$$

حيث ان (Si) : الحصة السوقية للشركة و (n): هو عدد شركات الصناعة، P هو متوسط حصة الشركات، σ هو أيضاً الانحراف المعياري لحصة الشركة في السوق، فكلما انخفض المؤشر، قل التفاوت في توزيع حصص السوق. هذا يعني أن التركيز ينخفض أيضاً.

7- معامل جيني Gini Coefficient :

يتم قياس هذا المؤشر من خلال منحنى لورنز. يوضح هذا المؤشر العلاقة بين النسبة المئوية التراكمية لعدد الشركات (المحور الأفقي) والنسبة المئوية التراكمية للإنتاج (المحور الرأسي). يقع منحنى لورنز تحت المنصف. وهذا موضح في الشكل (3).



شكل (3) منحنى لورنز

Source : Dargazani, Nasim. The Effect of Electronic Banking on the Degree Of Concentration of the Banking Industry of Iran. Diss. Allameh Tabataba'i University, 2017 , P.12

إذا كان هناك تفاوت كبير في حجم الشركة، يصبح المنحنى بعيداً عن المنصف ؛ وعندما تتساوى جميع الشركات في الحجم، يتطابق المنحنى مع المنصف (S) . معامل جيني هو أيضاً رقم بين 0 و 1. فكلما زاد عدم المساواة بين حجم الشركات، كلما اقترب معامل جيني من 1، والعكس صحيح. هذا يعني أن معامل جيني هو (1) في حالة الاحتكار، (0) في حالة المنافسة الكاملة (Najarzadeh , 2013 : 93)

8- مؤشر التركيز المعدل The Adjusted Concentration Index:

إذا تعرضت الصناعة لمنافسة خارجية، فلن يتحقق المستوى المناسب من التركيز حتى لو توفرت معلومات الشركات الداخلية. لذلك، يتم إجراء بعض التعديلات المطلوبة بهذه الطريقة، تتم كتابة نسبة التركيز المعدل على النحو التالي:

$$C_{An} = \frac{Q_n - C_{nX}}{Q + M - X}$$

Q_n أكبر شركة n و C_{nX} معلومات الشركات الخارجية، X صادرات، M الواردات

9- مؤشر ليرنر Lerner Index:

يعد مؤشر ليرنر من أبرز المؤشرات المستخدمة لقياس قوة الاحتكار ويتم التعبير عنه على النحو التالي.

$$L = \frac{P - MC}{P}$$

أذ ان MC التكلفة الحدية، و P هي السعر. نحن نعلم أنه في المنافسة الكاملة، يكون السعر مساوياً للتكلفة الحدية. إذا كان هناك فرق بينهما بحيث يكون السعر أعلى من التكلفة الحدية، فهذا يرجع إلى ما يسمى بقوة الاحتكار (Tash & Forough , 2014 :16)

الجدول (2) يوضح مؤشرات قياس التركيز

المؤشر الرئيسي	المعادلة (الصيغة)	الشروط
n-firm concentration ratio	$CR_n = \sum_{i=1}^n S_i$	الاخذ بنظر الاعتبار الشركات الكبيرة
Herfindahl-Hirschman index	$HHI = \sum_{i=1}^N S_i^2$	تأخذ جميع الشركات (يعطي وزناً أكبر للشركات الكبيرة)
Hannah-kay index	$R = \sum_{i=1}^n S_i^\alpha$	التركيز على تأثير الشركات الكبيرة (يقرر الباحث قيمة)
Entropy index	$E = \sum_{i=1}^n S_i \ln \frac{1}{S_i}$	النظر في جميع الشركات (يعطي وزناً أقل للشركات الكبيرة)
Logarithm Variance	$V = \frac{1}{n} \cdot \sum_{i=1}^n (\log S_i)^2 - \frac{1}{n^2} \cdot (\sum_{i=1}^n \log S_i)^2$	- النظر في جميع الشركات - إذا كان التباين اللوغاريتمي لحجم الشركة هو صفر، فهذا يدل على أن جميع الشركات متساوية في الحجم وأن السوق يتحرك نحو القدرة التنافسية

Dispersion index	$D = n \cdot \sqrt{\frac{1}{n} \cdot \sum_{i=1}^n (S_i - \frac{1}{n})^2}$	يتفاوت هذا المعامل بين فكلما قل \sqrt{n} صغر و-1 المعامل، قل عدم المساواة في توزيع حصة السوق وهذا يعني تركيزاً أقل.
Gini coefficient	$G = 1 - 2 \int_0^1 F(X) d_x$	كلما زاد عدم المساواة في حجم الشركة، يكون معامل جيني أقرب إلى 1 ومع مزيد من المساواة في حجم الشركة، يكون معامل جيني أقرب إلى 0
The adjusted concentration relation index	$C_{An} = \frac{Q_n - C_{nX}}{Q + M - X}$	بسبب المنافسة الأجنبية، يتم تعديل التركيز
Linda index	$L_n = \frac{1}{n(n-1)} \sum_{i=1}^n \frac{n-i}{i} \cdot \frac{CR_i}{CR_n - CR_i}$	يعتمد هذا المؤشر على نسبة CR من الشركات (n) تركيز من n تمثل نسبة تركيز (الشركات)

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على الادبيات اعلاه

ثامناً : هل ان التركيز المصرفي ضعف Fragility أم استقرار Stability ؟

تقدم الأدبيات رأيين متناقضين حول التركيز المصرفي وكالاتي : (صندوق النقد العربي، 2020 : 6-7)

1- التركيز المصرفي هو ضعف Concentration-Fragility

تفترض هذه الفرضية بأن القطاع المصرفي مع عدد قليل من المصارف الكبيرة ومستويات أعلى من التركيز ومستويات أقل من المنافسة سيكون أقل استقراراً وأكثر ميلاً لحدوث أزمات مالية، ففي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن هنالك عدد من الباحثين وضعوا فرضية تقترح عدم وجود علاقة بين التركيز المصرفي والاستقرار، حيث أن العلاقة بين التركيز والاستقرار هي معقدة وليس من السهل تحديد وجود علاقة سلبية أو إيجابية بين الاثنين، وعليه فإن تحليل العلاقة يتأثر بعوامل أخرى عديدة، تتعلق بالاقتصاد الكلي والإطار التنظيمي والمؤسسي في الدولة بالإضافة إلى فرضيات البحث والبيانات المستخدمة فيه .

2- التركيز المصرفي هو استقرار Concentration- -Stability

تفترض أن التركيز الكبير في القطاع المصرفي مع عدد قليل من المصارف الكبيرة، يؤدي إلى تعزيز الاستقرار المالي وبالتالي سيكون أقل عرضه لحدوث أزمات مالية، مقارنة بقطاع مصرفي مع عدد كبير من المصارف الصغيرة ومستويات أقل من التركيز، حيث أن المصارف الكبيرة لديها تنوع كبير في استثماراتها، مما يزيد من قدرتها على تحمل الصدمات المالية والاقتصادية بسبب أرباحها العالية، إضافة إلى عدم رغبتها بتحمل مخاطر مرتفعة في سعيها لتحقيق أرباح .

المبحث الثاني

الأداء المالي Financial Performance

المطلب الاول : الاداء المالي

أولاً : مفهوم الاداء المالي Concept of Financial Performance

قبل التطرق لمفهوم الاداء المالي ينبغي القيام بعرض وافي لمفهوم (الاداء)، اذ يعرف الاداء على انه ناتج او نتائج الانشطة او البرامج التي سيتم او تم تحقيقها فيما يتعلق باستخدام الميزانية بكميات ونوعية مقاسة (2 : 2019, Aswar)، كما عرف على انه اتمام عمل يساعد المؤسسة بشكل عام على تحقيق الاهداف المرجوة (299 : 2020, Tsirikas et al)، وايضا عرف الاداء بأنه عبارة عن مرآة عاكسة لكيفية قيام المؤسسة باستخدام الموارد المالية والبشرية وكيفية استغلال هذا المورد بشكل فعال لتحقيق اسمى الاهداف للمؤسسة (1084 : 2021, Hameedi et al)، ويشير اخرون بان الاداء هو الفعالية في تحقيق الاهداف من خلال الاداء الكفوء الذي يضمن للمؤسسة الاستدامة، بمعنى مدى قيام الموظفين والمديرين بأداء المطلوب لغرض الوصول للهدف المقصود، ويمكن قياس الفعالية تبعا لهدف المؤسسة (مدى ارتباط الاهداف والنتائج) (الزهراء و الزهرة , 2022 : 169) ومن هذا المنطلق نستوضح بشكل اشمل ان مفهوم الاداء متعدد ومختلف لأنه شامل الاستعمال بمعناه ويعني قدرة المؤسسة على تنظيم واستغلال الموارد المتاحة لغرض تحقيق الاهداف وعلى مختلف المستويات القصيرة، المتوسطة، الطويلة ومدى الكفاءة والفعالية للمؤسسة في تحقيق ذلك . وعرفه الكرخي على أنه العمل الذي يؤديه الشخص من خلال وعيه واستيعابه لمهامه واختصاصاته واحاطته بالتوقعات التي قد تحدث مستقبلا أثناء عمله وحسن إصغائه للتوجيهات من المشرف عليه وتنفيذه للتعليمات والمهام المطلوبة من اجل تحقيق اهداف المؤسسة (الكرخي، 2015: 141). في حين عرف بأنه المخرجات أو الأهداف التي تسعى المؤسسات إلى تحقيقها لذا فهو يعد مفهوم واسع يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها أي انه مفهوم يربط بين أوجه النشاط و الأهداف التي تسعى المؤسسات إلى تحقيقها (عبد الكريم وامين، 2018 : 31). كما يرى الشرش على انه الكيفية التي يحقق بها الشخص متطلبات الوظيفة وغالبا ما قد يجد لبس او تداخل بين الجهد والأداء، فالجهد يشير إلى الطاقة المبذولة أما الأداء فيشير إلى النتائج (الشرش، 2015 : 83). ويرى (Carlo, 2015 : 48) بأنه قياس كفاءة الأداء المالي لوحدات الأعمال ثم الأداء، كما عرفه بأنه الميدان المتعلق بالجوانب المالية الذي يصف الوضع الاقتصادي للمؤسسات باستخدام النسب والمؤشرات المالية كالربحية والسيولة التي تتيح للمؤسسة معرفة نقاط قوتها وضعفها، فضلاً عن معرفة موقعها السوقي في المنطقة مقارنة بالوحدات الاقتصادية المنافسة

أما الاداء المالي فقد عرف بأنه مقياس لقيمة المؤسسة من حيث العائدات على الموجودات، وعوائد حقوق الملكية، وعوائد الاستثمار، والعائد على رأس المال المستخدم ونمو المبيعات، أي انه مقياس يقيس قيمة المؤسسة التي توفر السبل لأصحاب المصلحة في تقييم المبالغ المستثمرة Gerrit & (95 : 2010, Abdolmohammadi). ويرى اخرون بأن الأداء المالي للمؤسسة يُقاس باستخدام الأرباح والإيرادات والعائد على رأس المال . ويستند البعض الآخر إلى التقييم الذاتي للموظفين للابتكارات، والقدرة على جذب العمال الموهوبين وتطويرهم والاحتفاظ بهم، وضوابط الجودة، وجودة المنتجات، والالتزام بحماية البيئة (4 : 2022, Khalif). كما عرف على أنه رغبة وقدرة المنظمة على الوفاء بالالتزامات المالية طويلة الأجل، وهو مؤشر على السلامة المالية للمؤسسة (Balout, 2021:21). ويعرف على أنه المفهوم الضيق لأداء المؤسسات، حيث يركز على استخدام المؤشرات المالية لقياس مدى الإنجاز للأهداف، فضلا عن انه يعبر عن أداء المؤسسة حيث أنه يعد الداعم الأساسي للأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسة و يساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد المؤسسات بفرص استثمارية مختلفة (كمال، 2022 : 32). وفي ضوء ما سبق اتفق الباحثون حول نقطة جوهرية، وهي إنَّ الأداء المالي يعتمد على التحليل المالي ومؤشراته المالية التي من خلالها يتم تحديد والوضع المالي للمنظمة، وعلى هذا الأساس فإن الأداء المالي يعتمد على التحليل المالي الذي يركز على تحليل النشاط الإجمالي للمؤسسة، من خلال استخدام مجموعة من الأدوات المالية لتحديد موقف المنظمة من ناحية القوة أو الضعف كونه يعتمد على مصادر وأستخدامات الأموال، فضلاً عن النسب المالية والتحليل العمودي والأفقي (بورقبة، 2011: 17)

ومن هذا المنطلق نستنتج بأن الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسات من اجل معرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة والاستعداد لما قد يواجهها في المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات وجدول حسابات النتائج، ولكن لا جدوى من ذلك إن لم يأخذ بنظر الاعتبار الظروف الاقتصادية التي تنتمي إليها المؤسسة النشطة في الدراسة، وعليه فإن شخيص الأداء يتم عن طريق معاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل النمو والأرباح.

ثانيا : أهمية الاداء المالي Importance of Financial Performance

تتمثل أهمية الأداء المالي في انه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من جوانب عدة وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات التي تربطهم علاقة بالمؤسسة خدمة لمصالحهم، وذلك لما يوفره من معلومات مهمة تساعدهم على ترشيد قراراتهم المالية، فضلا عن ذلك انه يُمكن من مراقبة أعمال المؤسسة ومتابعة أوضاعها ومستويات أدائها مقارنة بالموارد المتاحة لها، وبشكل عام يمكن ايجاز أهمية الاداء المالي في

كونه يساعد في تقييم ربحية المؤسسة وتقييم سيولتها، فضلا عن متابعة نمو المؤسسة وتقييم تطور توزيع الأرباح . (سالم وبشير، 2021 : 32) . ويرى (ربحة وهناء، 2022 : 13) ان اهمية الاداء المالي تمكن بالنقاط الآتية :

- 1- الزيادة في فرص الوصول إلى مصادر تمويل خارجي والذي بدوره يقود إلى فرص استثمارية أكبر، ونمو وارتفاع في نسب استخدام واستغلال العمالة الموجودة في الدولة.
- 2- تخفيض تكلفة رأس المال، والتي ترتبط بارتفاع قيمة المؤسسة مما يجعل الاستثمار أكثر جذبا للمستثمرين والعملاء .
- 3- يعطي أداء تشغيلي أفضل ناجم عن تخصيص أفضل للموارد المتاحة .
- 4- يعطي امكانية للتحكم في الأزمات المالية التي تصيب المؤسسة او امكانية تخفيضها .
- 5- بناء علاقة أفضل مع أصحاب وأطراف المصالح، مما يساعد على تحسين العلاقات مع كل المجتمع المحلي والدولي .
- 6- يساعد على تقديم معلومات مفيدة من خلال التقارير المالية، بما يمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة بالوقت المناسب .
- 7- يساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية، والتي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف والمراقبة.

ثالثا : اهداف الاداء المالي Financial Performance Goals

هناك العديد من الاهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها وأهمها :

- 1- السيولة : ويقصد بها الاحتفاظ بنقدية جاهزة، أو موجودات لها طبيعة إمكانية التحول إلى نقدية بدون خسارة، وبالوقت المناسب وبالسرعة المطلوبة. ومن أمثلة هذه ما ينطبق على بعض عناصر الموجودات المتداولة مثل كل من الأوراق المالية (الأسهم) سهلة التسويق، والمخزن من السلع تامة الصنع في الشركات (نوري وياسين، 2022 : 39)

وبشكل عام ان عدم قدرة المؤسسات على توفير السيولة الكافية يؤدي إلى العديد من الإضرار بثلاث مصالح وهي (Lassala etal , 2021 : 430)

أ- المؤسسة : تحد السيولة من نمو وتطور المؤسسة، وذلك بعدم تمكينها أو السماح لها مثلاً من استغلال الفرص التي قد تظهر في المحيط مثل شراء مواد أولية بسعر منخفض مقارنة بمستوياتها الحقيقية، أو الاستفادة من التخفيضات لقاء تعجيل الدفع أو الشراء بكميات كبيرة .

ب- أصحاب الحقوق : مشكلة نقص السيولة تخلق عدة أزمات اتجاه الأطراف التي لها حقوق على المؤسسة ففي الكثير من المرات يؤدي هذا النقص في السيولة إلى تأخير تسديد الفوائد ودفع المستحقات وكذلك تسديد ديون الموردين ... الخ .

ت- عملاء المؤسسة : تؤدي هذه المشكلة إلى تغيير شروط التسديد للعملاء، وبالتالي انتقالها من اليسر إلى العسر، وهذا الأمر ينتج عنه تدهور العلاقة مع العملاء والتي يجب على المؤسسة تحسينها وخاصة في ظروف المحيط الحالي، فكل هذه المشاكل التي تترتب على نقص السيولة تفرض على المؤسسة الاهتمام بها وتسييرها بأسلوب جيد .

2- التوازن المالي : يعد التوازن المالي هدفاً مالياً تسعى الوظيفة المالية لبلوغه، وذلك لأنه يمس المؤسسة، ويمثل التوازن المالي بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به خلال المدة المالية يستوجب ذلك التعادل بين استخدامات الأموال ومصادرها .

يتضح أن رأس المال الثابت والمتمثل بالاستثمارات يجب ان يمول عن طريق الأموال الدائمة وهي (رأس المال الخاص مضافاً إليه كافة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل)، وهذا يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه إلى سيولة من اجل مواجهة مختلف الالتزامات وتحقيق تغطية الأموال الدائمة للموجودات الثابتة، حيث يستوجب التعادل بين المقبوضات والمدفوعات . ومما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم بتوفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة، وتكمن أهمية تحقيق هدف التوازن المالي في النقاط التالية : (Hameedi et al , 2021 :1087)

أ- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة .

ب-ضمان تسديد كل الديون أو جزء منها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي.

ت- الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير .

ث- تخفيض الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة .

3- المردودية : تعد من الأهداف الأساسية التي تضعها المؤسسة وتوجه الموارد من اجل تحقيقها، فهي بمثابة الهدف الكلي للمؤسسة، ويرى البعض بأنها هدف من الأهداف التي يجب أن تسعى المؤسسة إلى تحقيقها . فالمردودية كمفهوم عام يشير إلى قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة والوسائل التي

تستعملها المؤسسة تتمثل برأس المال الاقتصادي، وهذا يعكس المردودية الاقتصادية، ورأس المال المالي يعكس المردودية المالية، فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية، و بصفة عامة اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية (Aswar , 2019:6).

رابعاً : العوامل المؤثرة في الاداء المالي

Factors Affecting Financial Performance

يتوقف بلوغ مستوى الأداء المالي لأي مؤسسة على مجموعة من العوامل التي تحكمه وتؤثر فيه سواءً بشكل إيجابي أو سلبي، ويمكن إيجاز هذه العوامل كالآتي -81 : (Deitiana & Lionel , 2015 : 82):

1. العوامل التنظيمية : يعد الحجم من المحددات التنظيمية المهمة جدا لأداء المؤسسات، فحجم المؤسسات هو انعكاس لحجم الموارد المتاحة لها وحجم نشاطها، حيث تمتلك المؤسسات الكبيرة عادةً طاقة إنتاجية أكبر من حيث قدرتها على زيادة توليد المبيعات وبالتالي زيادة الأرباح، علاوةً على ذلك فأنها تكون أكثر استقراراً وقدرة على توزيع الأرباح إلى المساهمين وبالتالي زيادة أسعار تلك المؤسسات في السوق فضلاً عن أن ملائمة الهيكل التنظيمي وطريقة ترتيب العمل وتتابعه يؤثر بشكل مباشر على الأداء وبالتالي على معدلات الأداء .
2. استخدام التكنولوجيا: تتمثل التكنولوجيا بالأنظمة المتاحة لتحويل المدخلات إلى مخرجات، فكلما كانت المؤسسة قادرة على استخدام تكنولوجيا متطورة كلما زادت مقدرتها على تحقيق ربحية أكثر وأداء أفضل مقارنة مع المؤسسات النظرية التي لا تتوفر لديها هذه التكنولوجيا الحديثة .
3. العوامل البيئية : هي العوامل الخارجية التي تحيط بالمؤسسة، والتي تؤثر في الأداء و تتمثل أساساً بالعوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية ومستوى الوعي . فكلما كان الاقتصاد في مرحلة نمو وانتعاش كلما ساعد على زيادة قدرة المؤسسات على تحقيق أداء أفضل، بالإضافة إلى العوامل القانونية المتمثلة بالتشريعات والقوانين التي تنظم عمل المؤسسة في السوق، والبيئة السياسية التي تعكس الظروف السياسية المؤثرة على الأمن والاستقرار والتي تؤثر على الحالة الاقتصادية، فضلاً عن البيئة الاجتماعية بكافة عاداتها وتقاليدها التي يؤمن

بها الفرد، ومستوى الوعي والثقافة المؤثرة بقرارات الأفراد الخاصة بالتعامل مع طبيعة أنشطة المؤسسة والخدمات التي تقدمها .

ويرى باحثون اخرون بان هناك مجموعتين من العوامل اما داخلية و خارجية تؤثر على الاداء المالي وهي (محمود، 2021 : 381)

المجموعة الاولى : العوامل الداخلية : وتتمثل بـ

أ- حجم السيولة لدى البنك

ب-درجة الرافعة المالية للبنك

ت-تكلفة الحصول على الاموال

ث-مدى كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة .

المجموعة الثانية : العوامل الخارجية وتتمثل بـ

أ- السياسات المالية والاقتصادية

ب-درجة رضا الزبائن عن خدمات البنك

ج-المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف

د- التعليمات والقوانين المفروضة من الجهات الرقابية على المصارف

خامسا : مقاييس الأداء المالي Financial Performance Metrics

للأداء المالي مجموعة من المؤشرات منها (كفاية رأس المال، جودة الأصول، سلامة الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية لمخاطر السوق) وتستخدم مؤشرات السلامة المالية لتحليل الروابط المشتركة بين محددات الاقتصاد الكلي المؤسسي للدول إلى جانب تقويم حساسيتها لصدمات مالية مختلفة من خلال اختبارات الإجهاد وتوفير اللبنيات الأساسية للاستقرار المالي، فضلا عن أنّ الروابط هي ليست فقط بين مختلف فئات مؤشرات السلامة، وانما مع المتغيرات الأخرى في القطاعات المالية والقطاعات غير المالية الأخرى (Szołno , et al. , 2014 :184)

- معيار التقييم المالي او معيار السلامة المصرفية CAMELS

يعرف نظام (CAMELS) بأنه نظام رقابي يعكس أداء المصارف في ستة مكونات رئيسية وهي كما يلي (ملاءة رأس المال Capital Adequacy ، جودة الاصول Asset Quality ، الإدارة Management ، الأرباح Earnings ، السيولة Liquidity ، تحليل الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity Analysis For Market Risks) . ويعتبر من الأنظمة المهمة جدا في تقييم السلامة المصرفية، إذ إن هذا النظام يقوم أداء فروع المصارف على حده على وفق معيار ثابت موحد في اطار تقييم كلي، وله دور في رفع كفاءة أداء المصارف وجودتها فضلاً عن تحديده لمواطن الضعف ومساعدتها لسد ثغرات بنود الاداء الغير المرضي ،فهو اداة مهمه للرقابة المصرفية ، ويعتمد في التحليل على البيانات المالية السنوية المرسله للبنك المركزي من المصارف . وقد عرفها عبد الله بأنها أداة رقابية فعالة لتقييم مدى متانة المصارف وتحديد المصارف التي تحتاج إلى اهتمام وعناية خاصة من السلطات الرقابية وهو أداة للإنذار المبكر (عبد الله، 2021: 66) . كما عرف بأنه نظام رقابي موحد لتقييم أداء المصرف وتحديد جدارته وذلك بالاعتماد على ستة عناصر جوهرية لتمكين السلطة الرقابية من التدخل وتصحيح الأوضاع وحماية السلامة المالية في القطاع المصرفي (الموسوي وآخرون، 2020 : 177) فهو مؤشر يوضح الموقف المالي للمصارف ودرجة تصنيفها ويعدّ من الوسائل المباشرة التي تعكس الواقع الحقيقي للمصارف عن طريق التفتيش الميداني، ويكون تصنيف هذا النظام من خمسة تصنيفات بالتسلسل (1) تصنيف ممتاز (2) جيد (3) مرضي (4) ضعيف / حاد (5) ضعيف جداً (الدوري:2013:108). ويضم هذا النظام (CAMELS) مجموعة من مؤشرات السلامة المصرفية وهي (كفاية رأس المال C، جودة الموجودات A، سلامة الادارة M ، الايرادات والربحية E، السيولة والتمويل L، درجة حساسية مخاطر السوق S) وكالاتي :

1- كفاية رأس المال Adequacy Capital :

كفاية رأس المال تجسد مدى الصلابة والسلامة المالية للمصارف بهدف حماية ثقة أصحاب المصالح المستثمرين والمودعين، اذ يعد رأس المال بمثابة مصدر يوفر الحماية من خلال تعزيز استقرار المصرف وتحسين كفاءته كونه يمثل المركز المالي العام للمصرف، ويعكس ما إذا كان المصرف باستطاعته مواجهة الصدمات غير المتوقعة في المستقبل والمخاطر التي قد تواجه المصارف (3 : Aspal & Dhawan , 2016) .

2- جودة الموجودات Assets Quality

يتم قياس جودة الموجودات لغرض تحديد تركيبة الموجودات المتعثرة أو المخصصات التي وضعت من اجل مواجهة التعثر كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات، اذ تعد هذه النسب الجزء الحاسم في نشاط المصرف وعملياته المالية التي ينتج عنها تحقيق الايرادات، فامتلاك المصارف موجودات جيدة يعني انها تولد دخل أكثر ولها تقييم أفضل من حيث حجم السيولة وكفاءة الادارة ورأس المال، ان الشاغل الرئيسي للمصارف هو كيفية الحفاظ على مبلغ القروض المتعثرة في ادنى مستوى . ويرجع ذلك إلى أن ارتفاع خسائر القروض يؤثر بشكل سلبي على ربحية المصرف (Sangmi & Nazir , 2010 : 45)

3- كفاءة الإدارة Management Efficiency

الإدارة تعمل كضمان لتشغيل المصرف بطريقة سهلة ولائقة، وتسمى بـ (الإدارة الماهرة) كلما تحكمت الادارة في تكلفتها وزادت الإنتاجية بحيث تحقق في نهاية المطاف أرباحاً أعلى . ويتم قياس الكفاءة عن طريق قسمة إجمالي التكلفة إلى إجمالي الدخل المتحقق، بمعنى انه يمكن قياس الكفاءة وفق قدرتها في تحقيق أكبر دخل ممكن بأدنى تكلفة. وتشير الكفاءة إلى الالتزام بالمعايير المحددة والقدرة على مواجهة البيئة المتغيرة، وغالبا ما يتم قياس المؤشرات الإدارية لإدارة المصرف من خلال دراسة رأي الجهات الرقابية بسلطة النقد وتحليلها من اجل الوصول إلى مدى قوة أو ضعف إدارة المصرف، لذلك يتعين على جهاز التفتيش والرقابة المصرفية اجراء بحث وتحليل العديد من القضايا المتعلقة بأداء الإدارة ومنها (المصاريف من غير الفوائد على إجمالي الدخل، إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع) (Piyu , 1992) .

4- جودة الأرباح Quality Earning

تعكس جودة الأرباح الأداء التشغيلي الحالي للمصارف، وتعد مؤشراً جيداً للتنبؤ بالأداء التشغيلي المستقبلي للمصارف، فضلا عن كونها مؤشر بالغ الأهمية لأنه يعبر عن قدرة المصارف في الحفاظ على الاستقرار و الجودة في حجم الأرباح، ويتم تقييم جودة الأرباح من خلال مجموعه من النسب المعتمدة منها (معدل العائد على الموجودات، صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الموجودات) (Dechow & Schrand , 2004 : 3)

5- السيولة Liquidity

الموجودات الأكثر سيولة تعد مؤشراً على قدرة المصارف على جمع الأموال النقدية خلال مدة قصيرة، ولكنها تقلل من قدرة الإدارة على الالتزام بشكل موثوق باستراتيجية الاستثمار التي تحمي المستثمرين، إذ تعرف السيولة بأنها قدرة المصارف في الحصول على الأموال اللازمة عند الحاجة إليها من خلال التطابق في التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات الإقراض والاقتراض، ويتم قياس السيولة بـ (نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى الودائع، الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات (MacDonal & Koch 78 : 2006).

6- الحساسية Sensitivity

تعرف الحساسية على أنها المخاطر التي تحدث بسبب التغييرات في ظروف السوق والتي يمكن أن تؤثر بشكل سلبي في الأرباح أو رأس المال، مخاطر السوق تتضمن أسعار الفائدة وسعر الصرف الأجنبي وأسعار الموجودات الثابتة وقدرة الإدارة في تحديد تلك المخاطر والتحكم فيها، حيث أن جميع تلك العناصر مهمة إلا أن الخطر الرئيسي هو مخاطر أسعار الفائدة، ومن النسب المستخدمة لتقييم الحساسية هي (إجمالي الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات، نسبة الأرباح السعيرية) (9 : 2016 , Aspall & Dhawan) .

7- معيار الربحية :

تعتبر الربحية من المؤشرات المالية الهامة المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي، حيث تعكس الأداء العام للبنك. ويقاس هذا المعيار معدل الأرباح والنمو، وهناك علاقة قوية بين مؤشرات الربحية ومعدل العائد على الموجودات (ROA) والعائد على حقوق الملكية نسبة (ROE) ، إنَّ استخدام كل من نسب العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية هو التمييز بين الربحية الناتجة من إدارة الموجودات (ROA) ومن الربحية الناتجة من المطلوبات (ROE) (Mohammed, 2022 :64)

ومؤشراتها هي : (Reilly & Brown,2012: 277)

أ- العائد إلى الموجودات (ROA) Return On Assist :

تشير هذه النسبة إلى الأرباح المتحققة من استغلال المصرف لموجوداته وكفاءة إدارته لتوليد الأرباح ويتم احتسابها بقسمة صافي الربح إلى إجمالي الموجودات .

ب- العائد إلى حق الملكية (ROE) Return On Equity :

وتعدّ هذه النسبة مهمة جدا بالنسبة للمساهمين وذلك لأنها تعبر عن معدل الأرباح التي يحصلون عليها نتيجة استثمار أموالهم وتكون أما أرباح محتجزة أو توزيعات نقدية، ويتم احتسابها من خلال قسمة صافي الربح على حق الملكية .

ج-العائد إلى إجمالي الودائع (ROD) Return on Deposit :

تكون هذه النسبة مهمة للمصرف بقدر أهميتها على جني الأرباح كونها تمثل مقدار الأرباح التي يحققها المصرف من جذبه للودائع، بحيث إنّه كلما كانت ارصدة الودائع عالية كلما كان وضع المصرف في أحسن أحواله، ويتم احتسابها بقسمة صافي الربح على إجمالي الودائع .

8- معيار كفاية رأس المال :

يعد مؤشر كفاية رأس المال من المؤشرات المالية المهمة التي تستخدم من اجل قياس قدرة المصرف على استيعاب الخسائر التي قد تحدث بسبب المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف، وغالباً ما يكون من الانخفاض في قيمة الموجودات، وكون جودة الموجودات تستخدم لقياس الأرباح والقدرة على استيعاب الخسائر دون الاعتماد على رأس المال في المقابل، إن النمو السريع في الإيرادات والأرباح هو الإفراط في خوض المجازفات (Al-Maliki and Saeed 2013: 224)، بينما تشير اجراءات السيولة إلى قدرة النظام المصرفي على تحمل الصدمات على التدفقات النقدية.. بمعنى آخر، استيعاب المخاطر الناتجة عن توظيف الأعمال، بالإضافة إلى أهميتها في استمرار البنك في عمله، حيث أن رأس المال الكافي يوفر الطمأنينة والسلامة للمودعين من جهة، والسلطات الرقابية من جهة أخرى، ويهتم المودعون عادةً بالقوة المالية للبنك وملاءته المالية لحماية ودائعهم بالنظر إلى رأس مال البنك والاحتياطات مقارنة بحجم الودائع ومن مؤشراتهما : (Makaew & Maksimovic,2020:520)

أ- حق الملكية إلى إجمالي الودائع:

تستخدم النسبة هذه لقياس مدى قدرة المصرف على استيعاب الخسائر، وتعكس مدى مقدرته على حماية المودعين والدائنين من مخاطر زيادة الموجودات.

ب- حق الملكية إلى الائتمان النقدي:

يقيس هذا المؤشر درجة المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف عند منحه الائتمان وربط السياسات المالية لمخاطر الإقراض وكيفية تعامل المصرف مع الصدمات الخارجية.

ج- إجمالي الودائع إلى حق الملكية

يقيس مقدار الرافعة المالية التي تبين مقدار الائتمان الممنوح للتمويل من قبل المصارف مقابل الفوائد المتمثلة بالقروض القصيرة والطويلة الأجل، إذ يعكس التغير النسبي في الأرباح التغير بربحية السهم الواحد للمصرف وبزيادة الرفع المالي تكون زيادة المديونية للمصرف مما تعرض نتيجتها المصرف للمخاطرة.

المطلب الثاني : التحليل المالي Financial analysis

أولاً : مفهوم التحليل المالي Concept of Financial Analysis

بما أنّ الأداء المالي له الأهمية الأكبر في تحديد كفاءة المصارف و تحقيق أهدافها، لذا يكون نجاح المصارف وفشلها من خلال ما تعكسه مقاييس الأداء المالي، إذ يوضح التحليل المالي الصحة المالية للمصارف وتوقع حالته في المستقبل، و أن التقارير المالية للمصرف تحتوي على ثروة من المعلومات لدعم هذا التحليل التي ينبغي إدراجها في النظام، وهذا ينطوي على حساب النسب وتحليل العلاقات بينها والتنبؤ بدقة البيانات المالية أو النسب وتطوير الاستدلال لتحليل النسب وتوفير نظام قادر على أداء أنواع من التحاليل وهي : السيولة ودوران الموجودات والربحية والأداء في الماضي، والنتائج النهائي من هذا النظام هو قائمة من الاستنتاجات والتوصيات بناء على هذه التحليلات.

(Moynihan, 2010 : 850)

وقد تطرق العديد من المتخصصين في هذا المجال إلى ان التحليل المالي هو عملية تنطلق من عرض القوائم المالية للمؤسسة المتمثلة بالميزانية العمومية والتدفقات النقدية وجدول الحسابات وغيرها، ودراستها

ومن ثم تحليلها باستخدام الأدوات المعتمدة في التحليل المالي من اجل الكشف عن نقاط القوة والضعف وإبرازها بشكل دقيق لوصف التصحيحات الضرورية للنقائص من جهة، وتعزيز نقاط القوة وتحسين وظيفتها من جهة أخرى، ومن ثم تمكين المؤسسة من تجاوز صعوباتها وتحقيق أهدافها (عبد الكريم، 2022: 23). ويرى Alice وآخرون بان الهدف الحقيقي لعملية التحليل المالي هو التعرف على درجة توظيف الأموال بالشكل الامثل ومدى تحقيق الأرباح للمصرف وتقويم كفاءة أدائه مستقبلاً (Alice ، 53: 2009). وعرف التحليل المالي بانه عملية لتشخيص الأداء للمؤسسات من خلال استخدام مؤشرات التحليل المالي لتقييم الأداء وتطويره ورفع مستواه عن طريق مقارنته بأداء المؤسسات المماثلة، أي مقارنته قطاعياً (Douglas, 2003: 145).

كما أشير إلى التحليل المالي بانه مجموعة من الأساليب والطرائق الرياضية والإحصائية التي يقوم بها المحللون الماليون على البيانات والتقارير والكشوفات المالية من أجل تقييم أداء المصارف في للمدة الماضية والحالية وتوقع ما سوف تكون عليه بالمستقبل. (العارضى، 2013: 54) . وايضا عرفه الزغبى بأنه مجموعة من العمليات التي تهتم بدراسة وفهم المعلومات المالية المتاحة بالقوائم المالية للمصارف وتحليلها وتفسيرها من اجل الاستفادة منها في الحكم على المركز المالي للمصرف وتكوين معلومات تساعد باتخاذ القرارات عن طريق تقييم أداء المصرف واكتشاف الانحرافات والتنبؤ في المستقبل. (الزغبى، 2000: 157).

ومن خلال ما تقدم فإن الباحث يرى بانه مجموعة الإجراءات لقياس البيانات المالية وفحصها وفق المؤشرات المالية من اجل بيان المركز المالي للمصرف ومقارنته بين أقوى المنافسين في السوق المصرفي وفق مفهوم المقارنة المرجعية .

ثانيا : اهداف التحليل المالي Goals of Financial Analysis

تتمثل اهداف التحليل المالي فيما يلي :

- 1- بالنسبة للشركات : تعد نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها متخذي القرارات من أجل الحكم على مدى كفاءة الإدارة والتعرف على قدرتها في تحقيق الاستثمار الأفضل، وبالتالي فإن التحليل المالي يهدف إلى : (Tian & Sijia , 2019 : 80)
 - أ- الاستفادة من نتائج التحليل من اجل اعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
 - ب- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركات والتي يمكن استثمارها.
 - ت- التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه الشركات.
 - ث- يعتبر مصدرا مهما للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.
- 2- بالنسبة للمتعاملين مع الشركة : حتى الجهات المتعاملة مع الشركة نفسها لها أهداف محددة حيث يهدف التحليل المالي إلى (النعيمي و التميمي، 2008: 21)
 - أ- تكوين ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها الشركة.
 - ب- تقييم النتائج المالية و التي بواسطتها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة .
 - ت- تقييم الوضع المالي ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض .
 - ث- الموافقة او الرفض على طلبات الشركة من اجل الاستفادة من القروض .

ثالثا : انواع التحليل المالي Types of Financial Analysis

يوجد نوعان اساسيان من التحليل المالي و هما :

- 1- التحليل الرأسي (العمودي) : وهو عبارة عن تحويل الأرقام المالية الصحيحة إلى ارقام بشكل نسب مئوية من الرقم المالي الرئيسي في تلك القائمة و لكل مدة، و ومن المتعارف عليه أن يكون الرقم الرئيسي في قائمة كشف الدخل هو رقم صافي المبيعات، و في الميزانية العمومية هو مجموع الموجودات، و يساعد هذا النوع من معرفة نقاط القوة و الضعف الموجودة في المؤسسة . إذ يتضمن التحليل العمودي دراسة العلاقات الكمية بين بنود القوائم المالية بتاريخ محدد وتحلل كافة القوائم المالية على حده تحليلا رأسياً، وذلك من خلال تحديد نسبة كل بند القائمة المالية إلى إجمالي القوائم، مثلاً يمكن إجراء التحليل الرأسي للميزانية العمومية عن طريق نسبة كل بند

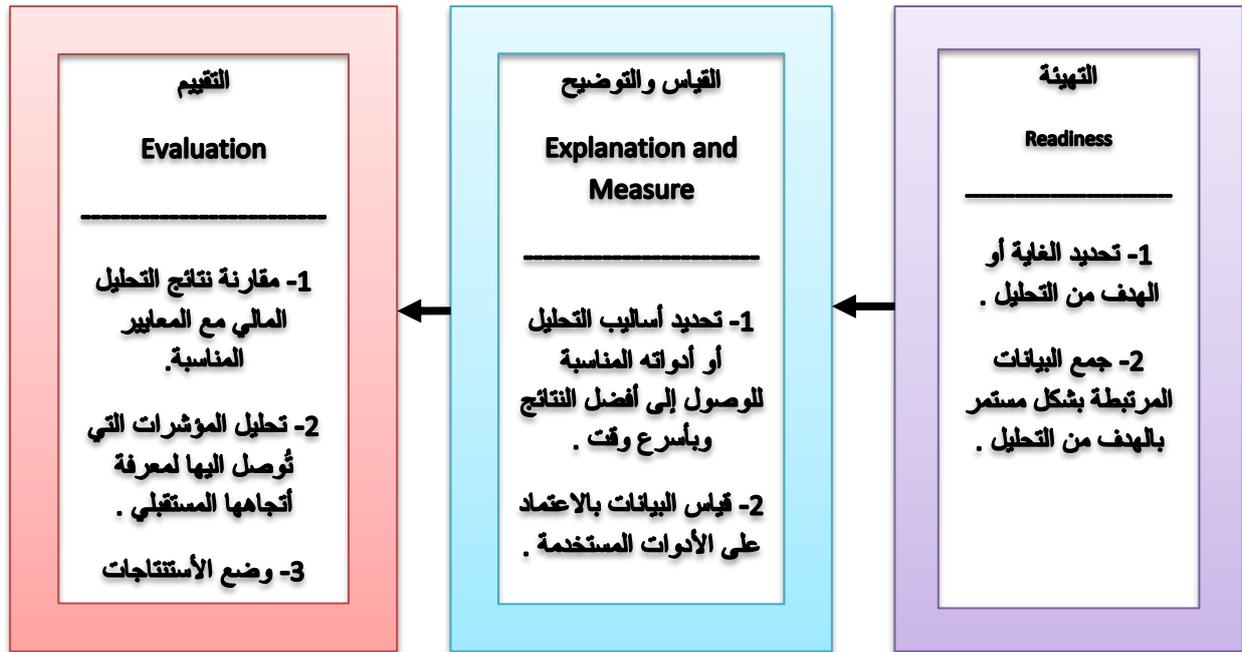
من الموجودات إلى إجمالي الموجودات، وكذلك نسبة كل بند من المطلوبات وحقوق الملكية إلى إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية (البديري، 2013: 272). وأن هذا التحليل يساعد في معرفة الأهمية النسبية لكل بند من القائمة المالية واكتشاف العلاقات التي تربط البنود بعضها البعض، وأيضاً يساعد في تقييم أداء المصرف في المدة المحددة (سعيد، 2011: 89) .

2- التحليل الأفقي : يقوم على اساس تحليل عدة سنوات، ويتم صياغة كل عن عنصر من العناصر المالية المراد تحليلها أفقياً بشكل نسب مئوية، أي يقوم على أساس دراسة مجموعة من القوائم المالية خلال مراحل زمنية متتابعة من اجل لتعرف على حجم ونوع التغيير الذي يطرأ على البند المحدد أو مجموعة من البنود وقياس الاتجاه ونوعه وتقييمه. (حنفي , 2000: 164)، بمعنى يمكن القول أن التحليل المالي يساعد في فهم وتفسير الاتجاهات بين الفترات المالية لعناصر القوائم المالية، وهو عملية التحليل التي تهتم بعملية تقييم الأداء بين مدتين زمنيةتين أو أكثر وذلك عن طريق إيجاد العلاقة الأفقية بين بنود أو فقرات الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، ويتم التحليل الأفقي من خلال مقارنة بين قيم البند أو مجموعة بنود على لعامين متتالين أو أكثر، كمقارنة التغيرات الحاصلة مثلاً بين صافي الربح على مدار السنوات السابقة، أو مقارنة نسب التداول للمصرف في نهاية العام الحالي بنسب التداول في نهاية العام الماضي، ويطلق على هذا النوع من التحليل مصطلح "تحليل الاتجاهات " لأنه يهتم بدراسة سلوك كل بند القوائم المالية في زمن متغير، وبمعنى متابعة حركة هذا البند بالزيادة أو النقصان عبر مرحلة زمنية معينة، وعليه فإن هذا التحليل يعد تحليلاً ديناميكياً وذلك لأنه يوضح التغيرات التي حدثت فعلاً خلال مرحلة زمنية سابقة. ويستفاد من هذا التحليل من اجل التعرف على سلوك أي بند من بنود القوائم المالية التي تخضع للدراسة واتخاذ القرارات المناسبة. (Lakada et al , 2017 : 3993)

رابعاً : خطوات التحليل المالي Financial Analysis Steps

من اجل ان يقوم المحلل بعملية التحليل المالي لا بد ان يتبع مجموعة من الخطوات المتسلسلة كما بالشكل (4) وكالاتي (Beaver et al. , 2011 : 123)

- 1- تصنيف البيانات المالية : يقوم المحلل المالي بترتيب وتصنيف البيانات المالية التي تحتويها القوائم المالية وفق الأسلوب الذي يمكن أن يساعده بعملية استخراج العلاقات الرياضية والتي يمكن أن تنشأ بين بنود تلك البيانات المالية، وبذلك يسهل للقيام بالخطوة التالية . ومن أمثلة عمليات الترتيب والتصنيف التي يمكن أن يقوم بها المحلل المالي هو إعادة ترتيب مكونات المطلوبات المتداولة ومكونات الموجودات المتداولة بسبب وجود العديد من العلاقات التي يمكن أن يستفاد منها في ذلك، في سبيل المثال استخراج صافي رأس المال العامل .
- 2- المقارنة : يقوم المحلل المالي بإجراء عملية مقارنة للبيانات المالية المتوفرة لديه من خلال العلاقات الرياضية التي يمكن أن تنشأ مع بعضها البعض والذي يمكن أن يساعده في القيام بالخطوة التالية، وان المحلل المالي كلما كان دقيقاً بإيجاد العلاقات المهمة كلما كان دقيقاً في تفسير النتائج التي يتم التوصل إليها .
- 3- تفسير النتائج : من النتائج التي تم التوصل إليها وفق الخطوة السابقة يجب على المحلل المالي في هذه المرحلة القيام بتفسير وتوضيح الأسباب التي أدت إلى تحقيق تلك النتائج، وذلك عن طريق الاستعانة بواحد أو أكثر من معايير التحليل المالي في سبيل إعطاء الحكم الصحيح عن تلك النتائج .



شكل (4) مراحل التحليل المالي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الادبيات السابقة

خامسا : مجالات التحليل المالي Areas of Financial Analysis

التحليل المالي يستخدم في العديد من المجالات وهي : (الزعيبي, 2000: 160).

أ - **تقييم الاداء** : يعمل التحليل المالي بما يمتلكه من الاساليب والاجراءات على تقييم أداء المؤسسات والمشاريع، اذ انه يساعد على تقييم الربحية للمؤسسة و قدرتها على ادارة مواردها وموجوداتها، وبيان مدى توازنها المالي ودرجة السيولة لديها , ونسبة النمو المتحققة , للمؤسسة نفسها او مع مؤسسات الاخرى او مشاريع مشابهة لها تعمل بنفس المجال او مجالات اخرى، بالإضافة إلى خدمة المستفيدين من التحليل، مثل الإدارة والمستثمرين والجهات الرسمية والمقرضين.

ب - **التخطيط المالي** : يوفر التحليل المالي مؤشرات مالية واحصائية ورياضية ونسبة تساعد المحلل المالي في عملية التنبؤ بالمستقبل وبذلك تكون له القدرة على وضع الخطط المستقبلية بناء على تلك البيانات والمعلومات التي وفرها التحليل.

ت - **التحليل الاستثماري:** : يساعد التحليل المالي المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بالاعتماد على البيانات والمعلومات الخاص بتحليل أداء تلك المؤسسات او المشاريع، بالإضافة إلى مساعدة الإدارة في تبني اي قرارات استثمارية تتعلق بالمؤسسة نفسها .

ث - **التحليل الائتماني:** يتم الاستفادة من هذا التحليل من المقرضون، اذ يمكنهم من بيان قدرة المؤسسة على الايفاء بالتزاماتها المستقبلية , ومدى قدرتها وكفاءتها في ادارة عملياتها .

ج - **تحليل بعض الحالات الخاصة :** منها حالات الاندماج والانضمام والتصفية والشراء وهي حالات تعتبر غير متكررة، اذ تتطلب هذه الحالات تحليلا ماليا لخدمة جميع الاطراف ذات العلاقة.

سادسا : مصادر التحليل المالي Sources of Financial Analysis

تعد القوائم المالية احد المصادر الرئيسية التي يعتمد عليها التحليل المالي في القياس والتقييم، إذ تعد القوائم المالية أساس فهم طبيعة أنشطة المؤسسات والشركات عموما والمصارف خصوصا، والعوامل الخارجية المؤثرة في هذه الأنشطة وكذلك على أساس القوانين والإجراءات المفروضة من قبل السلطات النقدية التي تؤثر في تحديد أسعار الفائدة والسيولة و الائتمانات أو من المؤثرات الاقتصادية والمالية التي تؤثر بتقييم الموجودات والمطلوبات، والقوائم المالية هي مجموعة من الكشوفات المحاسبية التي يتم اعدادها من قبل المؤسسة في نهاية السنة والتي تعبر عن البيانات التفصيلية والإجمالية لمستوى أدائها خلال مدة زمنية معينة (ŠTANGOVÁ & Agneša , 2016 :194)، والبيانات المالية للمصارف تقدم بقائمتين أو ثلاث قوائم وكالاتي :

1- كشف الدخل

يعرف كشف الدخل بأنه كشف يقيس مدى نجاح المصرف في العمليات المصرفية خلال مدة محددة بهدف تحديد ربحية المصرف وقدرته الائتمانية وقيمة الاستثمار وتوفير المعلومات إلى المستثمرين والمقرضين مما يساعدهم في تقدير قيمة التدفقات النقدية المتوقعة (عبد الستار, 2012: 123). ويسمى ايضاً كشف الدخل بـ (حساب الأرباح والخسائر)، وأن حساب الأرباح والخسائر هذا يتألف من جزئين هما : جانب الإيرادات والذي يتضمن جميع إيرادات المصرف التي حققها من عملياته المختلفة خلال المدة التي أعدت حساباً عنها، وجانب النفقات والذي يتضمن جميع النفقات التي تكبدها المصرف خلال المدة . والفرق بين الإيرادات والنفقات يسمى صافي الدخل إن كانت الإيرادات تزيد عن

النفقات، أما إذا كانت النفقات تزيد على الإيرادات فإن النتيجة تسمى صافي الخسارة.(رمضان, 1997: 66-67) .

2- الميزانية العمومية

الميزانية العمومية توضح بيانات كاملة لموجودات المصرف و ما عليه من مطلوبات و حق الملكية في مدة منية معينة، او بعبارة أخرى إن الميزانية تظهر موجودات المصرف في الجانب الايمن وبعدها استخدامات للأموال التي يحصل المصرف عليها وتتمثل بالاستثمارات بالأوراق المالية والائتمان النقدي، وتتضمن كذلك النقد والموجودات الثابتة، وتظهر في الجانب الأخر الايسر من الميزانية مطلوبات المصرف التي تتمثل بالتزامات المصرف تجاه الغير وكذلك القيمة الصافية المسجلة لمصادر أموال معينة (Hempel & Simonson,1999: 38). كما تسجل الميزانية العمومية للمصرف المواقف المالية عند نقطة معينة من الوقت وتكون عادة معدة لتاريخ معين وبالعادة يكون في اليوم الأخير من الشهر أو السنة أو قد تكون فصلية (65: 2001, Donald et al.). كما تعبر الميزانية عن مفهوم شامل لإدارة المطلوبات و الموجودات برماعة جميع البنود فيها، ويتكون مدخل إدارة الميزانية من عناصر اساسية وهي التمييز بين المخاطر، والنظرة الشمولية للمصرف، إذ تميز الإدارة الشاملة بين العديد من المخاطر المرتبطة لزيادة الموجودات وتمويلها وهي (مخاطر الائتمان والسيولة وأسعار الفائدة) وكذلك مخاطر رأس المال فهذه المخاطر مرتبطة بأداء المصارف، وترتكز الإدارة عادة على النظرة الشمولية أي أخذ الموقف الكلي للمصرف بدلاً من التركيز على جانب واحد فقط بمعزل عن الجوانب الأخرى (النعمي,2005: 17) .

3- كشف التدفقات النقدية

يبين كشف التدفقات النقدية مقدار التدفقات الداخلة (المقبوضات) والتدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات) وفق الأنشطة التشغيلية (النشاط الرئيسي للمشروع)، والأنشطة التمويلية (الاقتراض والائتمان)، والأنشطة الاستثمارية (الاستثمار في الموجودات المختلفة خلال مدد مالية معينة) (كبة وآخرون، 2018 :56). حيث يعطي الكشف معلومات مهمة مختلفة في مضمونها ودلالاتها عن المعلومات الواردة بالقوائم المالية الأخرى، إذ أنه يعطي معلومات مهمة لتحديد نقاط الضعف والقوة في نشاط المؤسسة، كما يشكل بما يحتويه من معلومات وما يمكن اشتقاقه منه من مؤشرات مالية كمية كأداة فاعلة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها ادارة المؤسسة في مجال التمويل والاستثمار، وكذلك في استكشاف الخطط المستقبلية في التوسع، فضلا عن انه يوفر معلومات إضافية هامة للتحليل المالي مثل

توقيت التدفقات النقدية، وتأثير العمليات في السيولة، وجودة الأرباح، والتدفقات النقدية المستقبلية (حماد، 2006: 456).

المطلب الثالث : تقييم الاداء المالي Financial Performance Evaluation

أولا : مفهوم تقييم الاداء المالي

تعددت الآراء حول تحديد مفهوم الاداء المالي حسب الكتاب والباحثين ونذكر منها ما يلي :

يعرف تقييم الأداء المالي على انه الطريقة الدورية من اجل الوصول إلى الصورة الواقعية من خلال مقارنة المؤشرات الفعلية للمؤسسة بتلك المستهدفة خلال مدة زمنية محددة (Wang, 2018 :66). كما عرف بأنه مجموعة الدراسات التي تهدف إلى التعرف على مدى قدرة المؤسسة وكفاءتها في إدارة انشطتها في جوانب مختلفة خلال مدة زمنية محددة، ومدى مهاراتها بتحويل المدخلات إلى مخرجات نهائية بالتنوع والكمية المطلوبة وبيان مدى قدرتها التنافسية مع المؤسسات الاخرى المماثلة عن طريق تخليها عن الصعوبات التي قد تعترضها وتعمل على اتباع أساليب أكثر تطورا في مجال عملها (Tran , 2019 :55). ويعرف تقييم الأداء المالي على أنه تشخيص الوضع المالي للمؤسسة من اجل معرفة مدى قدرتها على خلق القيمة المضافة ومواجهة المستقبل عن طريق الاعتماد على الميزانية العمومية والقوائم المالية الاخرى، مع الاخذ بنظر الاعتبار الطرف الاقتصادي والقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة، وعلى هذا الأساس فإن عملية تشخيص الأداء تتم من خلال معاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة و معدل نمو الأرباح (Paul , & Das, 2015 : 40)

كما يعرف بانه مدى قدرة المؤسسة على توليد الإيرادات سواء من أنشطتها الجارية او الرأسمالية أو الاستثنائية، فضلا عن قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها المختلفة من أجل مكافأة عوامل الانتاج وفقا للنظرية الحديثة (Geng & Li , 2019:69). كما يقصد بتقييم الاداء المالي هو استخدام المؤشرات المالية المتعددة التي يفترض ان تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية أو ذلك النظام الذي يساعد الإداريين بمعرفة مدى التطور والتقدم الذي تحرزه المؤسسة لتحقيق أهدافها وفي تحديد بعض مجالات التنفيذ التي تحتاج إلى عناية واهتمام بشكل أكبر (Mishra , 2012 :340) وعرف أيضا بانه تقديم حُكم له قيمة على إدارة الموارد المالية والمادية والطبيعية المتاحة للمؤسسة من اجل خدمة

رغبات أطرافها المختلفة، أي ان تقييم الأداء المالي للمؤسسة يعد قياساً للنتائج المتحققة أو النتائج المنتظرة في ضوء معايير محددة سابقاً (Huang , 2022: 87)

ومن خلال ما تقدم يمكن ان نستنتج ان عملية تقييم الأداء المالي هو قياس ما تم تحقيقه من قبل المؤسسة والذي وصلت اليه ومقارنته بالنتائج المحددة سابقا او المخطط لها مسبقا في ضوء معايير ومؤشرات معينة تسمح بالتعرف على الانحرافات وتصحيحها.

ثانياً: خطوات تقييم الاداء المالي Steps For Evaluating Financial Performance

تقييم الاداء يعد من العمليات المهمة التي تهدف إلى قياس مدى النجاح الذي حققته المؤسسة في انجاز مختلف الاهداف التي تسعى اليها، وقد اختلفت الآراء حول تحديد مفهوم تقييم الاداء وذلك لاختلاف الزاوية التي ينظرون اليها الباحثين وهو بذلك لا يختلف عن المفاهيم الادارية الاخرى . وعموماً يتفق اغلب الباحثين على ان تقييم الاداء هو مقارنة الاداء الفعلي بمؤشرات سبق وان تم تحديدها من قبل ادارة المؤسسة بهدف اكتشاف الانحرافات و العمل على تصحيحها. (الياسري وآخرون، 2014: 12)

ويرى (الخطيب، 2010 : 52) ان عملية تقييم الأداء المالي تمر بالخطوات الآتية :

- أ- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية: حيث إن من خطوات الأداء هو إعداد القوائم المالية والموازنات والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال مدة زمنية .
- ب- حساب المقاييس المختلفة لتقييم الأداء، مثل نسبة الربحية والسيولة و الرفع المالي والنشاط و التوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية المناسبة التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي .
- ج- دراسة وتقييم النسب المستخرجة، لمعرفة الانحرافات والفروقات ونقاط الضعف بالأداء المالي الفعلي عن طريق مقارنته بالأداء المتوقع او مقارنته مع أداء الشركات التي تعمل بنفس القطاع .
- د- وضع التوصيات الملائمة بالاعتماد على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب المستخرجة.

وتتأثر عملية تقييم الاداء المالي في المؤسسات المصرفية بعدد من العوامل الخارجية والداخلية منها: (دودين، 2010 : 19)

- أ. طبيعة النشاط المصرفي للمؤسسة .
- ب. طبيعة العلاقات بين المؤسسة المصرفية ولوائح العمل الداخلية والبنك المركزي من احتياطات ومسموحات وغيرها .
- ت. استراتيجيات العمل لمحفظه القروض والاستثمارات وحدودها التي تحددها الإدارة العليا للمؤسسة.
- ويرى الباحث ان عملية تقييم الاداء المالي تتضمن الخطوات حسب الشكل (5) وكالاتي :



شكل (5) خطوات تقييم الأداء المالي

المصدر : من اعداد الباحث

ثالثاً : ركائز تقييم الاداء المالي Rules For Evaluating Financial Performance

توجد مجموعة ركائز أساسية يستند إليها نظام تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية وهذه الركائز هي (النصراوي وحمادي، 2020 : 202) :

1- تحديد اهداف المصرف التجاري بشكل دقيق وفي مختلف المجالات : ان عملية تقييم الأداء تتطلب تحديداً واضحاً للأهداف التي يسعى المصرف التجاري إلى تحقيقها ويتضمن ذلك تحديد جميع الاهداف .

2- التفصيلية : يمكن تصنيفها إلى اهداف قصيرة الأمد و بعيدة الأمد، وأهداف رئيسة وأهداف فرعية، كذلك يجب أن تكون الأهداف واضحة لجميع الأفراد العاملين في المصرف.

3- وضع الخطط التفصيلية مع مراعاة التنسيق بينها، من اجل ان تكون مؤشراً لتحقيق تلك الأهداف بالشكل والصيغة والمدد المطلوبة، على أن تتضمن الخطط تحديداً للموارد المتاحة وأسلوب استخدامها علمياً بالشكل الذي يمكن من تحقيق الأهداف بأقل كلفة ممكنة مع مراعاة ان تكون الخطط متناسقة و واقعية مع الأهداف المحددة، بالإضافة إلى مرونتها من اجل اجراء التعديلات عليها عندما تستدعي الضرورة ذلك .

4- التحديد الواضح لمراكز المسؤولية الإدارية : تتضمن القواعد الرئيسية لنظام تقييم الأداء في المصارف التجارية تحديداً لمراكز المسؤولية، فمن المعروف أن المصرف التجاري لديه العديد من الفعاليات والأنشطة، وتبعاً لذلك يوجد عدد من مراكز المسؤولية لها فعالية أو نشاط في المصرف، لذلك من الضروري جداً تحديد مسؤولية كل وحدة من تلك الوحدات الإدارية والفنية بصورة واضحة من أجل تسهيل آلية المراقبة والمتابعة، وكذلك تشخيص الانحرافات وتحليلها من اجل تحديد المراكز الإدارية والفنية المسؤولة عن هذه الانحرافات والمساهمة في وضع الحلول الناجحة للتغلب عليها او للتقليل من التأثيرات السلبية .

5- الاختيار السليم لمؤشرات تقييم الأداء : يجب اختيار مؤشرات صحيحة من اجل اجراء التقييم بشكل دوري ومعرفة ادائها وتحديد مدى نجاح هذه المؤسسات او فشلها .

6- وجود انظمة متكاملة للمعلومات والبيانات وبما يساعد باتخاذ القرارات الصحيحة، وتصويب الأخطاء .

رابعا : معايير تقييم الأداء المالي Standards Financial Performance Evaluation

توجد مجموعة مختلفة من معايير تقييم الاداء وهذه الأنواع تحدد على وفق الهدف الذي سيستخدم من اجله المعيار، ومن هنا يمكن تصنيف المعايير للآتي (حسن، 2018: 76)

1-المعايير المطلقة (العرفية) : تشير إلى وجود قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع

المصارف وهذه النسبة يقاس بها التقلبات الواقعية، ورغم اتفاق الكثير من المتخصصين الماليين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي الا أنه توجد بعض النسب المالية مثل (نسبة التداول ونسبة السيولة) التي ما تزال تستخدم كمعيار مطلق.

2-المعايير المستهدفة :

هو نسبة أو معدل تضعه إدارة المؤسسة مسبقاً من اجل استخدامه في قياس الأداء لعملية معينة أو نشاط ما لتقييمه، وهذا المعيار يفيد الإدارة في تحديد أهدافها الاستراتيجية التي تسعى إلى تحقيقها، وكذلك تحديد الإمكانيات التي يفترض أن تتوفر من اجل تحقيق هذا المعيار، ولكن يجب على المديرين أن يحددوا الطاقات المتوافرة للمؤسسة وأن يكون هذا المعيار واضحاً لجميع المستخدمين.

3-المعايير القطاعية (الصناعية)

يشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات المصرفية بالقطاع الواحد، وبمعنى آخر مقارنة النسب المالية للمؤسسة بالنسب المالية للمؤسسات المساوية لها في طبيعة تقديم الخدمة وحجمها، ويتم الاستقادة بدرجة كبيرة من المعايير الصناعية في عملية التحليل المالي، لأنها مستمدة من القطاع الذي تنتمي إليه المصارف التجارية، الا إنه يعاب على هذا النوع من المعايير بعدم الدقة بسبب الاختلاف من حيث حجم وطبيعة الانشطة، خاصة وان الكثير من المؤسسات أخذت بمبدأ التنوع في تقديم الخدمة للتقليل من المخاطر المحتملة.

4-المعايير التاريخية:

يقوم على مقارنة الأداء الحالي للمؤسسة مع الأداء السابق لها، وأهمية هذا المعيار تستمد الكبيره في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام للمؤسسة والكشف عن مواضع القوة والضعف وبيان الوضع المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك لغرض الرقابة على السنة المطلوبة وتقييم الاداء من قبل الإدارة العليا، بالإضافة إلى ما يقدمه من فائدة كبيرة في تحسين كفاءة الادارة

المالية، ولكن يعاب على هذا المعيار التاريخي بعدم قدرته على المقارنة بين وضع المؤسسة المالي و أوضاع المؤسسات الأخرى، فضلا عن عدم دقته لاسيما في حالة توسع المؤسسة أو إدخال خدمات جديدة أو مبتكرة (طالب والمشهداني، 2011 : 73) .

5- معايير الأداء التنافسية:

إعد هذه المعيار بهدف مقارنة الأداء المتحقق مع واحد أو أكثر من المنافسين، ومن مميزاتنا أنها تربط أداء المؤسسة مع قدرتها التنافسية في مجال أعمالها أو خدماتها بصورة مباشرة وتكون هذه المعايير أكثر فائدة لتحسين لأداء (فتاح، 2005 : 65)

المبحث الثالث

الاستقرار المالي Financial Stability

أولا : مفهوم الاستقرار المالي Concept Of Financial Stability

يعرف الاستقرار المالي بصفة عامة على انه الاستقرار في إدارة المؤسسات المالية الرئيسية ومن أهمها الأسواق المالية، وان استقرار هذه الأسواق والمؤسسات المالية يعني امتلاك رأس المال الكافي لاستيعاب الخسائر، وامتلاك المؤسسة السيولة الكافية لإدارة العمليات، والتقلبات التي قد تحدث خلال مدة معينة ، فاستقرار السوق لا يعني ثبات أسعار الموجودات، لان الأسواق المستقرة يمكن أن يكون فيها تقلب كبير في أسعار الموجودات، ولكن بشكل عام يعني غياب ذلك التقلب ذي العواقب الاقتصادية الوخيمة (ناصر، 2009 : 22) . وكما عرف الاستقرار المالي بأنه الحالة التي تتمتع فيها المؤسسات المالية بقدر كبير من الثقة في قدرتها على الاستمرار بأداء المهام بدون الحاجة إلى المساعدات الخارجية (الطائي، 2017 : 48).

ويرى الشكرجي ان مفهوم الاستقرار المالي يشير إلى استقرار مكونات النظام المالي و الأنشطة المرتبطة به مما يمنع وقوع الازمات للمؤسسات المالية (الشكرجي، 2013 : 12). كما عرف على انه الاداء السهل لمجموعة معقدة من العلاقات بين البنى التحتية والاسواق المالية والهياكل الارتكازية والمؤسسات المالية (Blaise & Kaushik , 2010 : 366) .

كما عرف بانها الحالة التي يكون فيها النظام المالي بمكوناته المتمثلة بـ (الوسطاء الماليين والأسواق المالية والبنى التحتية للأسواق) قادرا على تحمل الصدمات ، فالنظام المالي يتميز بثلاث خصائص

الاولى متمثلة بالقدرة على القيام بدور الوساطة ما بين المستثمرين والمدخرين وبطريقة منتظمة، والثانية متمثلة بدقة تقييم المخاطر المالية وكفاءة ادرتها فضلا عن القدرة على امتصاص المفاجآت والصدمات المالية أو تلك التي قد يكون مصدرها الاقتصاد الحقيقي (Rose & Shajul, 2016 : 1). وعرف ايضا على انه ظرف معين يكون فيه النظام المالي الذي يتألف من المؤسسات المالية الوسيطة والاسواق المالية والهياكل الارتكازية قادراً على الصمود أمام الصدمات ومعالجة الاختلالات المالية، وبذلك يتم تخفيف احتمالية حدوث الاضطرابات خلال عملية الوساطة المالية بحيث يحقق الضرر بتخصيص المدخرات نحو الفرص الاستثمارية المربحة (European Central Bank , 2007 : 11). ويشير Verlis على ان الاستقرار المالي هو قدرة النظام المالي على تحقيق أو تنفيذ مهامه أو اهدافه أو غاياته المرجوة على نحو ملائم أو مقبول خلال مدة زمنية غير محددة وذلك عن طريق تصحيح الاختلالات الحاصلة بشكل متكرر في آلياته التشغيلية (Verlis, 2010 : 4). وايضا تم تعريف الاستقرار المالي على أنه حالة يكون فيها النظام المالي قادر على تحمل الصدمات وكشف الاختلالات المالية، وبالتالي التخفيف من احتمالية حدوث اضطرابات في عملية الوساطة المالية والتي تكون شديدة بما يكفي لإضعاف تخصيص المدخرات بشكل كبير لفرص الاستثمار المربحة (Davies & 2010 : 55).

وتأسيساً على ذلك نبين ان الاستقرار المالي يرتبط بمكونات النظام المالي و الأنشطة المرتبطة به وعلى رأسها اسواق المال والمصارف التجارية ومن أهم الجهات المسؤولة عن تحقق ذلك هي المصارف المركزية في ضوء ادارتها السياسة النقدية التي تنتهجها . وعليه يمكن تعريف الاستقرار المالي بأنه الحالة تكون فيها مكونات النظام المالي المتمثلة بـ (المؤسسات المالية (المصارف) والاسواق المالية (سوق رأس المال وسوق النقد) والقوانين والتشريعات المالية مستقرة وقادرة على مواجهة الازمات المالية.

ثانيا : اهمية الاستقرار المالي Importance of Financial Stability

للاستقرار المالي فوائد عدة يمكن تلخيصها بالآتي :

- 1-الكفاءة : تلعب الكفاءة دور مهم تحقيق المكاسب العامة بالنظام المالي والاقتصاد الحقيقي، فالاستقرار المالي مهم لضمان التخصيص الفعال للأموال داخل الاقتصاد، فالكفاءة مهمة لسير النظام المالي من أجل تحويل الأموال الزائدة من المدخرين إلى المقترضين بكفاءة .
- 2-زيادة الثقة : للاستقرار المالي اهمية في السياسات والاجراءات التي يتم اتخاذها لتقليل المخاطر وتطوير تدفق الاموال وتدفق الائتمان من اجل دعم وتقوية النظام المالي، حيث يتم تقوية الميزانية

العمومية من خلال تطوير العمل المصرفي فإن ذلك يؤدي إلى زيادة ثقة الزبائن والشركات والمستثمرين في التعامل وهذا سوف يؤدي إلى تخفيض التشتت المالي ويحسن التخلف عن السداد، وكذلك يحسن العرض الائتماني الموجه إلى المؤسسات والشركات الصغيرة الاستثمارية، فضلا عن انه يساعد على زياده الثقة في الميزانية العمومية وزياده كفاءة الاسواق وزياده المراقبة وتطبيق المعايير الدولية الخاصة بالإفصاح من قبل المصارف (Nier , 2009 : 41-42).

3- المنافسة : يساهم الاستقرار المالي في الحفاظ على حسن سير النظام المالي وقدرته على تسهيل ودعم كفاءة أداء الاقتصاد وبالتالي زيادة المنافسة بين المؤسسات المالية . ومن اجل تحقيق الاستقرار المالي، يجب وضع آليات وقوانين ومعايير مصممة خصيصا لمنع المشكلات المالية ومنها غياب الشفافية لأنها تهدد استقرار النظام الاقتصادي .

4- المركزية والتنوع : تؤدي المركزية والتنوع إلى التقليل من آثار الصدمات المالية، ففي ظل وجود عدد من المؤسسات التي تعمل في النظام المالي فإن فشل مؤسسة مالية واحدة لا يؤثر على استقرار النظام، وذلك لأن هناك مؤسسات مالية أخرى تقوم بتقديم الخدمات المالية المختلفة، إذ يرتبط الاستقرار المالي ارتباطا كبيرا بالاستقرار النقدي، حيث ان الاقتصاد الذي يواجه عدم الاستقرار المالي سوف ينزلق بدوامه انكماشية كما حدث أثناء الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، وكان هذا صحيحا بالنسبة للتجربة اليابانية في التسعينيات وحتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (Granville & Malik , 2009 : 14) .

5- الشفافية : تقلل من عدم تماثل المعلومات حيث تمكن الشفافية من تقييم المخاطر بدقة أكبر كما تعزز بإنشاء أدوات مالية واستكمال الأسواق وتحسين قدرة المشاركين في الاسواق على إدارة المخاطر والوصول إلى قطاع مالي فعال بشكل يساهم بتحقيق نمو اقتصادي مرتفع تعمل فيه الأسواق المالية بكفاءة مع الالتزام بالقواعد لمعاملات المؤسسات المالية والتي عن خلالها تحقق رقابة فعالة على المؤسسات المالية .

6- الوصول للخدمات المالية وملاءمتها : إذ يؤثر الحصول على الخدمات المالية على الشمول المالي للأسر والمؤسسات التجارية بشكل كبير بما في ذلك المشاريع الصغيرة الحجم والمشاريع المتوسطة وهذا أمر هام لدعم التنمية الاقتصادية (Ramlall & Indranarain , 2018 : 76).

ويرى السبعوي ان أهمية الاستقرار المالي تكمن من الآثار العالمية التي أفرزتها الأزمة المالية عام 2008 على القطاع المالي و الاقتصادي ككل وكالاتي : (السبعوي، 2012 : 70)

أ- انعكس انعدم الاستقرار المالي سلبا على النمو الاقتصادي ككل الأمر الذي أدى إلى حدوث انكماش بالاقتصاد وبالتالي ارتفعت معدلات البطالة .

ب-أثر غياب الاستقرار المالي في النمو الاقتصادي، فعند مراجعة صندوق النقد الدولي التي أصدرها خلال عام 2007 ذكر انه كلما ازدادت حدة الأزمات المالية وطالت كلما انخفضت معدلات النمو الاقتصادي .

ت-تعرضت عدة مصارف حول العالم وخاصة في بلدان آسيا و أوروبا لخسائر فادحة نتيجة هذه الأزمة ،الأمر الذي أدى إلى زيادة مخاوف المصارف من الإقراض وتراجعت معدلات الائتمان في مختلف من دول العالم الأمر الذي دفع المصارف المركزية لزيادة ضخ الأموال في أسواق المال لتقليل من الأزمة .

ث-كانت نتيجة الاضطرابات المالية كارثية بمختلف الأصعدة سواء الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وامتدت لسنوات بعد حدوثها ومنها الأزمة الآسيوية أو أزمة مصارف اليابان نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات ثم الأزمة المالية التي أصابت تركيا خلال (2001-2002)، ومن ثم أزمة الرهن العقاري وغيرها .

ج-الأزمة المالية أدت إلى شطب عدد من كبير من المصارف في العالم بما يقارب (25) بنك لأكثر من (300) مليار دولار من قيمة موجوداتها بسبب انخفاض قيمة اوراقها المالية المضمونة بالقروض العقارية منذ عام 2007، الأمر الذي أدى إلى انخفاض السيولة لدى المصارف لإقراضها للمستهلكين .

ح-العديد من الشركات الأوروبية أطلقت إشارات تحذيرية من تأثيرات الأزمة الأمريكية عليها ليشمل عدة قطاعات مثل (صناعة السيارات والصناعات الدوائية وصناعة البناء)، أما بالصين والهند فعلى الرغم من وجود نسبة كبيرة من التفاوض لدى بعض الشركات المتواجدة في الأسواق الصينية والهندية بأن يكون تأثير الأزمة عليها قليلاً إلا أن الواقع أكد حتمية تأثر الصين بتلك الأزمة بشكل واضح، لأن الصين تصدر قرابة (21 %) من صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

خ- تأثر الاقتصاد الهندي بشكل كبير بالأزمة المالية والتي سببت تباطؤ بنمو الاقتصاد العالمي، الأمر الذي أحدث انخفاض كبير في الطلب على الصادرات الهندية في الأسواق الرئيسية، وقد أصيب قطاع المجوهرات والأحجار الكريمة بالأضرار ثم قطاع الملابس وقطاعات المنسوجات والجلود والصناعات اليدوية وقطع السيارات .

د- أثرت الأزمة المالية على الاقتصاد الياباني بشكل كبير والذي شهد تراجعاً كبيراً في النمو الاقتصادي، وعدم استقرار أسواق الأسهم ما دفع البنك المركزي الياباني للإبقاء على معدل الفائدة منخفضاً عند صفر (0%) وكما تراجعت مبيعات الشركات المصدرة للاوراق نتيجة لانخفاض الدولار والانخفاض في إنتاج المصانع لأدنى مستوياته بمعدل 1.3 % .

من خلال ما سبق يمكن ان نلاحظ الآثار السلبية الكثيرة التي سببها عدم الاستقرار المالي في اقتصاديات الكثير من الدول سواء المتقدمة والنامية وعلى مختلف الأصعدة والذي تم ملاحظته بعد الأزمة المالية بوضوح الأمر الذي يبين لنا أهمية الاستقرار المالي والاثار الناجمة عن فقدانه .

ثالثاً : خطوات تحقيق الاستقرار المالي Steps to Achieve Financial Stability

تتطلب عملية تحقيق الاستقرار المالي للنظامين المصرفي والنقدي في معظم الأحيان وخصوصاً في ظل الأزمات المالية إتباع العديد من الخطوات وأهمها : (خديجة و يسرى، 2021 : 34)

- 1- التحكم بنسبة الاحتياطي القانوني على انواع الودائع ومنها الودائع تحت الطلب والودائع الزمنية والادخارية وذلك بما يحقق سيولة البنك و توظيفها في النشاط الاقتصادي تبعاً للحاجة .
- 2- إجراء عمليات المقايضة بين العملات المحلية والاجنبية مثلا الدولار وذلك لتوفير السيولة الكافية عند الحاجة اليها سواء من العملة المحلية او من العملة الأخرى .
- 3- تحقيق الانسجام بين السياستين النقدية و المالية، بحيث تمكن من تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الاستقرار المالي واستقرار الأسعار .
- 4- المحافظة على مستويات محددة من الاحتياطيات ورؤوس اموال المصارف.
- 5- تحصين مناعة الجهاز المصرفي من خلال تحقيق مستويات مالية معينة تتجاوز الحدود لمتطلبات لجنة (بازل 1)، والخاصة بكفاية رأس المال البالغة (80) في المائة، بالإضافة إلى التحسين المستمر من نوعية وجودة الموجودات.

رابعاً : شروط تحقيق الاستقرار المالي Conditions Financial Stability

تحقيق الاستقرار المالي في الاقتصاد يعتمد على الشروط الآتية :

(Batunanggar & Santoso ,2007 : 3)

1- توفر شبكات أمان مالية فاعلي

2- استقرار الاقتصاد الكلي .

3- وجود بنى تحتية مالية آمنة وموثوق بها .

4- التنظيم والإشراف على المؤسسات المالية .

5- . كفاءة المؤسسات المالية والأسواق وسلامتها .

ويرى (بتال و عثمان، 2018 : 578) حتى يتحقق الاستقرار لابد من توفر الشروط الآتية :

1- يجب ان يكون هناك استقرار نقدي متمثلا استقرار اسعار الصرف وانخفاض نسبة التضخم.

2- توجد ثقة كبيرة من قبل الجمهور بالمؤسسات والاسواق المالية في الاقتصاد

3- عدم وجود تقلبات كبيرة في اسعار الموجودات المالية او الحقيقية بالاقتصاد .

4- يجب ان يكون النظام المالي قادرا على تحمل الاضطرابات ويجب ان تتوفر لدى هذا النظام

القدرة على الاستجابة لهذه الصدمات عند وقوعها والاستمرار في أداء الوظائف الاساسية .

5- ان يكون الاقتصاد مستقر واسواقه المالية كفوءة وسليمه .

6- وجود نظام فعال للرقابة والتنظيم على المؤسسات المالية والمصرفية فضلا عن البنى التحتية

السليمة.

خامساً : التحديات التي تواجه المؤسسات المالية لتحقيق الاستقرار المالي

Challenges Financial Institutions to Achieve Financial Stability

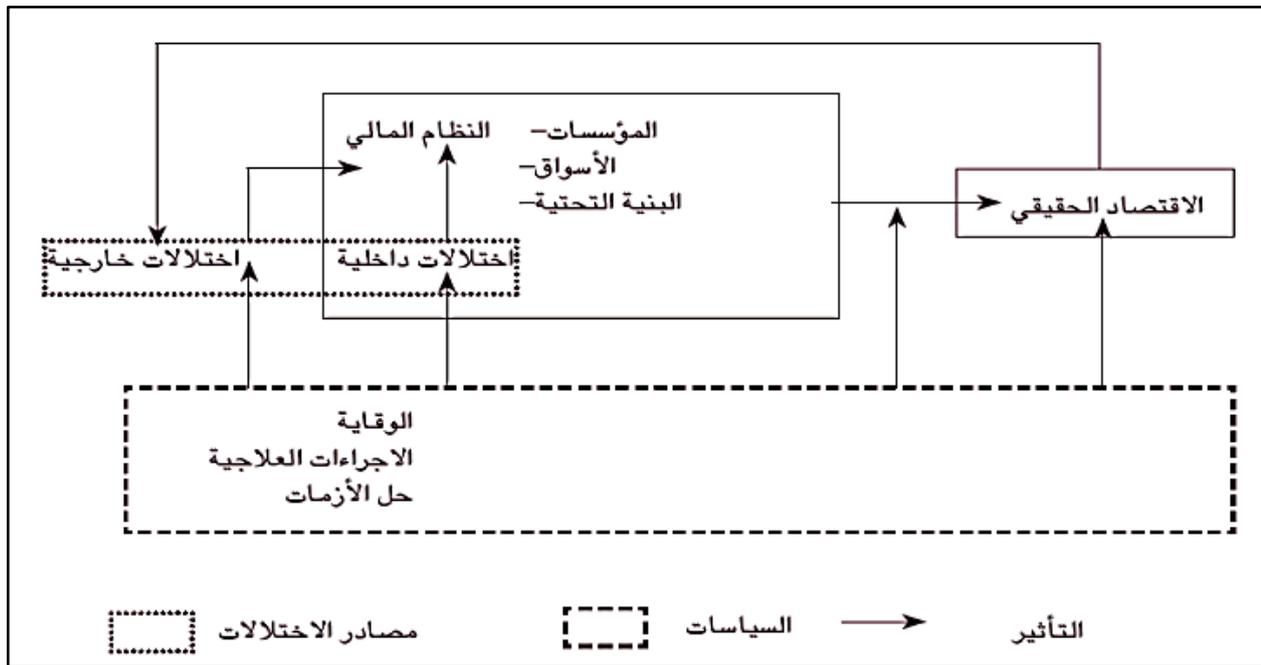
تواجه المؤسسات المالية العديد من التحديات في مجال تحقيق الاستقرار والامان، وتتمثل أهم هذه

التحديات بالآتي : (يوسف ،2021 : 164) و (الشاذلي، 2014 : 22)

1- ازدياد عمليات التحرر والانفتاح المالي .

- 2- تعقيدات الانشطة المصرفية وازدياد المخاطر المرتبطة بتلك الانشطة المصرفية .
- 3- انعدام الشفافية بعرض البيانات التي بدورها تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري السليم .
- 4- التقدم التكنولوجي وزيادة شدة المنافسة التي من شأنها أن تؤثر في الاستقرار المالي للمصارف الصغيرة أو مصارف الدول النامية مقارنةً بتلك المصارف الكبيرة او مصارف الدول المتقدمة .
- 5- قلة التشريعات المالية والمصرفية فضلا عن ضعف البيئة التشريعية مما يسبب بصعوبة في تحقيق الاستقرار المالي .

ويمكن ايضا ح اهم العوامل المؤثرة في أداء النظام المالي، وكالاتي



شكل (6) العوامل المؤثرة في أداء النظام المالي

المصدر : شيناسي، غازي، الحفاظ على الاستقرار المالي، صندوق النقد الدولي، 2005.

من الشكل (6) يتضح ان المخاطر ومواطن الضعف قد تنشأ أما داخلياً من نفس النظام المالي، أو خارجياً من الاقتصاد القومي، فعلى سبيل المثال تختلف الإجراءات المتخذة على صعيد السياسات للدول باختلاف طبيعة تلك المخاطر، فالسلطات المالية عادةً قادرة على التأثير بحجم الاختلالات الداخلية وفي احتمالات وقوعها وذلك عن طريق القيام بعمليات التنظيم أو الرقابة أو إدارة الأزمات المالية، وعلى العكس يصعب التحكم بالاضطرابات الخارجية إلا عن طريق تطبيق سياسات الاقتصاد الكلي بفترات زمنية طويلة وغير محددة، ويتمحور دور السياسات غالباً عند حدوث الاضطراب الخارجي للتقليل من

تأثير على النظام المالي، وذلك بعدة طرق أهمها : المحافظة على قدرة النظام عن طريق استيعاب الأزمات وتشغيل النظم البديلة لحماية المعلومات الحيوية (السباعوي واخرون، 2012 : 69) .

سادساً : اسباب عدم الاستقرار المالي **Reasons For Financial Instability**

يحدث عدم الاستقرار المالي عندما تتداخل الصدمات التي يتعرض لها النظام المالي مع تدفق المعلومات بحيث لا يتمكن النظام المالي من القيام بعمله المتمثل في توجيه الأموال إلى أولئك الذين لديهم فرص استثمارية منتجة ، حيث يقوم الأفراد والشركات بتقليل إنفاقهم، مما يؤدي إلى انكماش النشاط الاقتصادي، والذي يمكن أن يكون شديداً في بعض الأحيان، ومن أجل منع حدوث عدم الاستقرار المالي، يحتاج صانعو السياسات إلى فهم أسباب حدوثه، ويشير تحليل المعلومات غير المتماثل إلى أن هناك أربع فئات من العوامل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي هي : الزيادات في أسعار الفائدة، والزيادات في عدم اليقين، وتأثيرات الموجودات على الميزانيات العمومية، والمشاكل في القطاع المصرفي(Mishkin , 1997 :63) .

1- الزيادات في أسعار الفائدة **Increases in interest rates**

ان المعلومات غير المتماثلة ومشكلة الاختيار العكسي الناتجة النظام المالي يمكن أن تؤدي إلى تقنين الائتمان والذي يحرم فيه بعض المقترضين من القروض حتى عندما يكونون على استعداد لدفع سعر فائدة أعلى. ويحدث هذا لأن الأفراد والشركات التي لديها أكثر المشاريع الاستثمارية خطورة هم بالضبط أولئك الذين هم على استعداد لدفع أعلى معدلات الفائدة لأنه إذا نجح الاستثمار عالي المخاطر، فسيكونون المستفيدين الرئيسيين. وبالتالي يؤدي ارتفاع معدل الفائدة إلى اختيار عكسي أكبر ؛ أي أن ارتفاع معدل الفائدة يزيد من احتمالية قيام المقرض بالإقراض لمخاطر ائتمانية عالية. إذا لم يتمكن المقرض من التمييز بين المقترضين مع المشاريع الاستثمارية الأكثر خطورة، فقد يرغب في خفض عدد القروض التي يقدمها، مما يؤدي إلى انخفاض المعروض من القروض مع ارتفاع معدل الفائدة بدلاً من الزيادة. وبالتالي، حتى إذا كان هناك طلب زائد على القروض، فإن معدل الفائدة المرتفع لن يكون قادراً على موازنة السوق لأن الزيادات الإضافية في سعر الفائدة لن تؤدي إلا إلى خفض المعروض من القروض وزيادة الطلب الزائد على القروض بشكل أكبر. (Batuo , 2018 : 170). يمكن استخدام النظرية الكامنة وراء تقنين الائتمان لإظهار أن الزيادات في أسعار الفائدة يمكن أن تكون أحد العوامل

التي تساعد على التعجيل بعدم الاستقرار المالي. إذا ارتفعت أسعار الفائدة في السوق بالقدر الكافي، فهناك احتمال أكبر بأن يقرض المقرضون مخاطر الائتمان السيئ، أولئك الذين لديهم أكثر المشاريع الاستثمارية خطورة، لأن مخاطر الائتمان الجيدة أقل عرضة للربحية في الاقتراض بينما لا تزال مخاطر الائتمان السيئ على استعداد للاقتراض. وبسبب الزيادة الناتجة في الاختيار العكسي، سيرغب المقرضون في تقديم قروض أقل، مما قد يؤدي إلى انخفاض حاد في الإقراض يؤدي إلى انخفاض كبير في الاستثمار والنشاط الاقتصادي الكلي. في الواقع، من الناحية النظرية، يمكن أن يؤدي الارتفاع الطفيف في سعر الفائدة الخالية من المخاطر في بعض الأحيان إلى انخفاض كبير جدا في الإقراض وحتى انهيار محتمل في سوق القروض (Berger et al , 2017 : 192) .

2-زيادة عدم اليقين Increases in uncertainty

إن الزيادة الهائلة في حالة عدم اليقين في الأسواق المالية، ربما بسبب فشل مؤسسة مالية أو غير مالية بارزة، أو الركود، أو عدم الاستقرار السياسي، أو انهيار سوق الأوراق المالية، تجعل من الصعب على المقرضين فحص المخاطر الائتمانية الجيدة من السيئة. وبالتالي فإن الزيادة في عدم اليقين تجعل المعلومات في الأسواق المالية أكثر تفاوتاً وقد تؤدي إلى تفاقم مشكلة الاختيار المعاكس. إن عجز المقرضين الناتج عن ذلك عن حل مشكلة الاختيار المعاكس يجعلهم أقل استعداداً للإقراض، مما يؤدي إلى انخفاض في الإقراض والاستثمار والنشاط الكلي (Phan et al , 2021 : 1021) .

3-تأثيرات سوق الموجودات على الميزانيات العمومية

Asset market effects on balance sheets

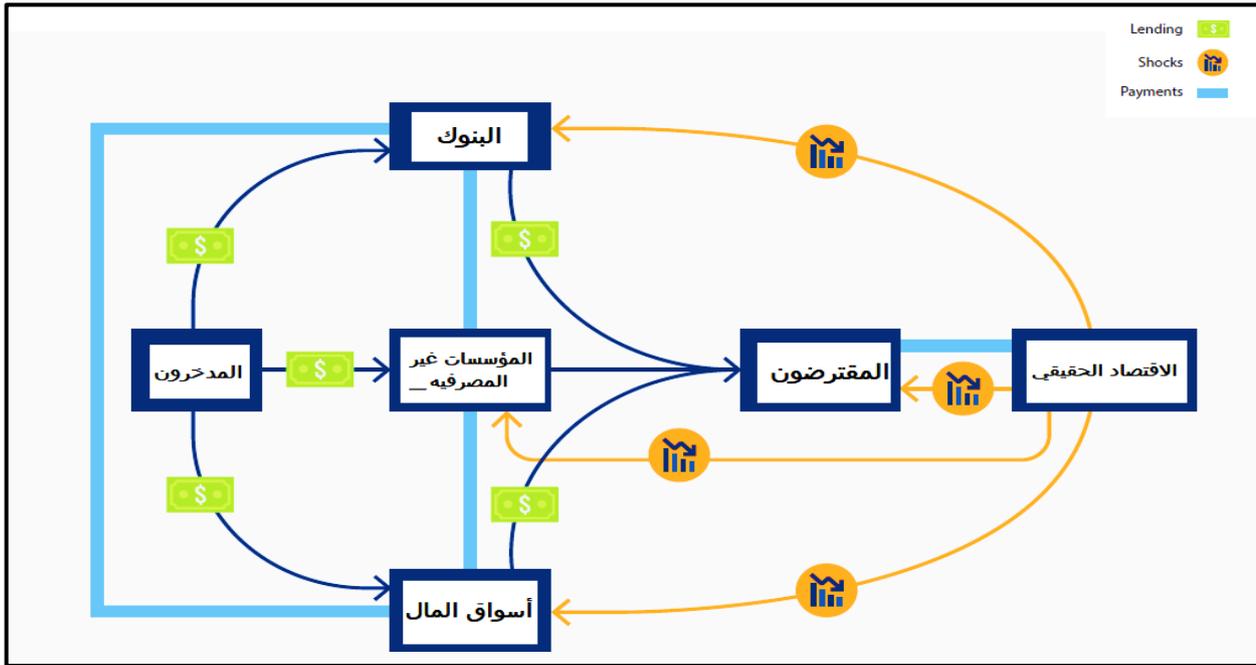
حالة الميزانية العمومية لكل من الشركات غير المالية والمصارف هي العامل الأكثر أهمية لشدة مشاكل المعلومات غير المتماثلة في النظام المالي. ويؤدي تدهور الميزانيات العمومية إلى تفاقم مشاكل الاختيار السلبي والمخاطر الأخلاقية في الأسواق المالية، مما يعزز عدم الاستقرار المالي. من الطرق المهمة التي يمكن للأسواق المالية من خلالها حل مشاكل المعلومات غير المتماثلة استخدام الضمانات، إذ تقلل الضمانات من عواقب الاختيار السلبي أو المخاطر الأخلاقية لأنها تقلل من خسائر المقرض في حالة التخلف عن السداد. إذا تخلف المقرض عن سداد قرض، فيمكن للمقرض الحصول على حق الملكية وبيع الضمان لتعويض الخسائر على القرض. وهكذا، إذا كانت الضمانة ذات نوعية جيدة بما فيه

الكفاية فإن وجود معلومات غير متماثلة بين المقرض والمقرض لم يعد بنفس الأهمية لأن الخسارة التي يتكبدها المقرض إذا تخلف القرض عن السداد قد انخفضت بدرجة كبيرة، كما يلعب انهيار سوق الأسهم دوراً مهماً في تعزيز عدم الاستقرار المالي من خلال تأثيرات صافي الثروة على الاختيار العكسي ومشاكل المخاطر الأخلاقية. كما أكد (Greenwald and Stiglitz (1988، Bernanke and (Gertler (1989، Calomiris and Hubbard (1990)، يمكن أن يؤدي الانخفاض الحاد في سوق الأوراق المالية، كما هو الحال في انهيار سوق الأوراق المالية، إلى زيادة الاختيار العكسي ومشاكل المخاطر الأخلاقية. لأنها تؤدي إلى انخفاض كبير في القيمة السوقية لصافي ثروة الشركات، نتيجة لانخفاض سوق الأوراق المالية يجعل المقرضين أقل رغبة في الإقراض لان القيمة الصافية للشركات تلعب دوراً مشابهاً للضمانات، فعندما تنخفض قيمة الضمان، فإنها توفر حماية أقل للمقرضين، وبالتالي فإن الخسائر من القروض من المحتمل أن تكون أكثر حدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الانخفاض في القيمة الصافية للشركات نتيجة لانخفاض سوق الأوراق المالية يزيد من حوافز المخاطر الأخلاقية للشركات المقرضة للقيام باستثمارات محفوفة بالمخاطر لأن هذه الشركات لديها الآن القليل لتخسره إذا ساءت استثماراتها. نظراً لأن المقرضين زادوا من حوافزهم للانخراط في المخاطر الأخلاقية ولأن المقرضين أصبحوا الآن أقل حماية من عواقب الاختيار المعاكس، فإن تراجع سوق الأوراق المالية يؤدي إلى انخفاض الإقراض وتراجع النشاط الاقتصادي (Smith, 2023 : 3).

4- مشاكل في القطاع المصرفي Problems in the banking sector

تلعب المصارف دوراً مهماً في الأسواق المالية لأنها مؤهلة تماماً للانخراط في أنشطة إنتاج المعلومات التي تسهل الاستثمار المنتج للاقتصاد، وبالتالي فإن تراجع قدرة المصارف على الانخراط في الوساطة المالية وتقديم القروض سيؤدي مباشرة إلى تراجع الاستثمار والنشاط الاقتصادي الكلي . كما ان حالة الميزانيات العمومية للمصارف لها تأثير مهم على الإقراض المصرفي، فإذا عانت المصارف من تدهور في قوائمها المالية، ستشهد انكماشاً كبيراً في رؤوس أموالها وبالتالي سيكون لديها خياران: إما أن تتمكن من خفض قروضها من أجل استعادة نسب رأس المال، أو أن تحاول جمع رؤوس أموال جديدة، ومع ذلك، عندما تواجه المصارف تدهوراً في ميزانياتها العمومية يكون من الصعب عليها جمع رأس مال جديد بتكلفة معقولة وبالتالي فإن الاستجابة النموذجية للمصارف ذات الميزانيات العمومية الضعيفة هي انكماش في إقراضها مما يؤدي إلى إبطاء النشاط الاقتصادي . إذ تشير الأبحاث على سبيل المثال،

إلى أن هذه الآلية كانت تعمل خلال أوائل (1990) في الولايات المتحدة عندما أدت أزمة رأس المال إلى أعاققت النمو في الاقتصاد الأمريكي في ذلك الوقت (3 : 2017 , Giorgi). ويمكن أن يكون للزيادات في أسعار الفائدة تأثير سلبي مباشر أكثر على الميزانيات العمومية للمصارف، نظراً لأن المصارف غالباً ما تتخبط في الأعمال المصرفية التقليدية المتمثلة في "الاقتراض والإقراض"، فعادة ما يكون لديها استحقاق غير متطابق مع الموجودات ذات المدة الأطول من المطلوبات، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي بشكل مباشر إلى انخفاض صافي القيمة لأن ارتفاع سعر الفائدة يقلل من قيمة الموجودات أكثر مما يرفع قيمة المطلوبات، لذلك حتى لو بقيت جودة الائتمان للقروض المصرفية غير متأثرة، فإن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى انخفاض في صافي الثروة ويؤدي بعد ذلك إلى انخفاض في الإقراض المصرفي (63 : 2022 , Eidan). ويرى بعض الباحثون ان هناك اربعة مصادر رئيسة لعدم الاستقرار يمكن تلخيصها من خلال الشكل الآتي :



شكل (7) المصادر المحتملة لعدم الاستقرار المالي

Reference : Hubbard , Glenn , Donald Kohn, Laurie Goodman, Kathryn Judge, Ralph Koijen, Blythe Masters, Sandie O'Connor and Kara Stein, Task Force on Financial Stability ,1st ed, Hutchins Center at Brookings , USA, 2021.

يلخص الشكل (7) المصادر المحتملة لعدم الاستقرار، حيث يفترض الشكل أن الوظيفة النهائية للنظام المالي هي تسهيل استخدام المدخرات لدعم الاقتراض والإنفاق والذي يشمل الاستثمار، مما يؤدي بالنتيجة إلى دعم النمو الاقتصادي، ومن خلال الشكل نلاحظ ان هناك خمسة أنواع أساسية من الروابط داخل النظام وهي : (Hubbard et al , 2021 : 26)

- ❖ يضع المدخرون أموالهم في النظام المالي عبر المصارف أو المؤسسات غير المصرفية أو من خلال أسواق رأس المال، بشكل مباشر أو غير مباشر.
- ❖ يتم تمرير الأموال المتدفقة إلى النظام المالي إلى المقترضين (الأسر أو الشركات أو الحكومات).
- ❖ تتم المدفوعات بين مختلف الجهات الفاعلة في الاقتصاد والنظام المالي.
- ❖ ينفق المقترضون على الاستثمار والاستهلاك مما يدعم الاقتصاد الحقيقي.
- ❖ تلعب الأحداث في الاقتصاد الحقيقي دوراً في تغذية المقترضين والنظام المالي.

اذ خلال فترات الازدهار، ستكون عوائد الأعمال ودخل الأسرة والإنفاق مرتفعة ويمكن أن ترتفع قيم الموجودات مما يفيد المقترضين والنظام المالي، وبالتالي يدعم الاقتصاد وفي النهاية المدخرون أيضاً. أثناء فترات الركود، يكون العكس هو الصحيح، حيث إن النظام المالي المرن والقوي من شأنه أن يوقف تضخيم دورات الأعمال، فضلاً عن إيقاف تضخم الصدمات التي يتعرض لها القطاع المالي وإلحاق الضرر بالاقتصاد الحقيقي، وتكون مخاطر الاستقرار المالي بشكل عام أكبر عندما يتمتع النظام برافعة مالية عالية، أو يعتمد بشكل كبير على التمويل قصير الأجل، أو يخضع لقيود تنظيمية مثل تلك التي تتطلب منهم الحفاظ على مستوى معين من رأس المال بالنسبة للموجودات . في هذه الحالة لا يرغب المستثمرون في تقديم أموال إضافية لأنهم قلقون من أن الوسطاء الماليين و يفنقرون إلى رأس المال الكافي لاستيعاب الخسائر المستقبلية.

سابعاً : نظريات الاستقرار المالي Theories of Financial Instability

تستند النظرية التقليدية لسوق المالي إلى "فرضية السوق الفعالة". تجادل هذه النظرية بأن سعر الموجود المالي يعكس في أي لحظة جميع المعلومات المتاحة حول قيمته الحقيقية، عند توفر معلومات جديدة، يقوم المشاركون في السوق بإعادة تقييم الموجود، إذ تصور النظرية الاقتصاد على أنه يتكون من

أفراد عقلانيين يعيشون في عالم من الأسواق التنافسية تماماً ويمتلكون معلومات كاملة عن سعر الموجود . يخلص التحليل المنطقي والرياضي المفصل المبني على هذا الافتراض إلى أن الأسواق دائماً ما تصح نفسها بنفسها، وأنها تنتقل دائماً إلى حالة توازن مستقرة في غياب التدخل الخارجي . بناءً على هذه الافتراضات، تقترح النظرية أن الأزمات المالية ناتجة عن صدمات خارجية مثل التغيير التكنولوجي، أو الإجراءات الحكومية، أو بعض القوة غير المعروفة ؛ ومن ثم لا يمكن التنبؤ بالأزمات أو توقعها (Bodie et al , 2018 : 343). تكمن المشكلة الرئيسية في هذه النظرية ليست في منطقتها الداخلي أو الرياضيات، ولكن في افتراضاتها الأساسية، وعلى وجه الخصوص تتجاهل كيف تؤثر عدم اليقين وتوقعات المشاركين في السوق على قيمة الموجود. على سبيل المثال إذا توقع المشاركون في السوق ارتفاع سعر موجود معين في المستقبل فإن المزيد من الناس سوف يشتروه الآن مما يتسبب في زيادة الأسعار الحالية، مع ارتفاع الأسعار الحالية، يتوقع الكثير من الناس أن ترتفع الأسعار أكثر ؛ وبالتالي تأجيج الطلب الحالي وتضخيم الأسعار وخلق فقاعة. في مثل هذه الحالات، يمكن أن تكون القيمة الأساسية للأصل أقل بكثير من سعر السوق. تقتقر نظريات الأسواق الفعالة إلى تفسير لإنشاء مثل هذه الفقاعات وانهارها في نهاية المطاف (Elton , 2014 : 410).

النظرية البديلة التي اكتسبت مكانة بارزة في أعقاب أزمة عام 2008 هي "فرضية عدم الاستقرار المالي" التي اقترحها هيمن بي مينسكي (Hyman P. Minsky). الحجة الأساسية لـ Minsky هي أن الأسواق غير المنظمة ستؤدي دائماً إلى عدم الاستقرار والأزمات المالية فعندما يتعافى الاقتصاد للتو من أزمة ما، سيكون المستثمرون حذرين لأن العديد منهم سيكون قد تعرض للخسارة بسبب الركود الذي انتهى لتوه وبالتالي سوف يحتفظون بهوامش أمان كبيرة مع الاحتفاظ بالاحتياطات النقدية كوسيلة للحماية من الأزمات المستقبلية ومع ذلك مع خروج الاقتصاد من ركوده وبدأت الأرباح في الارتفاع، يصبح المستثمرون أكثر ثقة واستعداداً لمتابعة الأفكار الخطرة ويسمحون لهوامش الأمان والاحتياطات النقدية بالتضاؤل. المصرفيون هم ممولون لديهم الحافز أيضاً لاتخاذ مخاطر أكبر عندما يكون الاقتصاد مزدهراً فهم يخترعون ويعيدون اختراع أشكال جديدة من المال، وبدائل المال، وأدوات التمويل المبتكرة التي توسع فرص الاستثمار لتحقيق مكاسب رأس المال وزيادة الأرباح وبالتالي أثناء التوسع الاقتصادي يميل موقف الشركات المالية إلى الانتقال من ممارسات التمويل الأكثر أماناً إلى ممارسات التمويل الأكثر خطورة. وهذا يضعف قوتهم المالية ويجعل الاقتصاد أكثر هشاشة ويعتمد على الائتمان .

في النهاية سيؤدي هذا التوسع إلى تجاوز الاقتصاد مدة النمو إلى مدة ازدهار المضاربة، فعندما يتسبب حدث ما في انخفاض الاستثمار سوف ينهار النظام بأكمله، إذ يؤدي الهيكل المعقد للالتزامات النقدية المترابطة والمتداخلة خلال حقبة الازدهار إلى انتشار الأزمة على نطاق واسع مما يؤدي إلى انهيار سريع ليس فقط في التمويل بل في الاقتصاد الحقيقي ككل. في إطار التعافي من حالة الكارثة هذه تقلل الشركات من عبء ديونها من خلال تحسين أوضاع السيولة لديها والتقليل من سلوكها في المخاطرة، فضلاً عن الحفاظ على هوامش أمان كبيرة. وبالنتيجة يستعيد النظام المالي بعض القوة ويصبح أقل عرضة للخطر، مع بدء تحسن الظروف الاقتصادية ببطء ستتراكم الثقة وتبدأ الشركات في تضيق هوامش الأمان الخاصة بها وأخذ المزيد من الديون وبالتالي العودة في النهاية إلى مرحلة ازدهار المضاربة. بناءً على هذه الملاحظات، قال Minsky إن بذور عدم الاستقرار تُزرع في الوقت الذي يزدهر فيه الاقتصاد. ومن ثم، فإن الاستقرار في الواقع يؤدي إلى زعزعة الاستقرار، حيث أنه عندما تكون ظروف السوق مستقرة، يكون هناك تحرك نحو تحرير التنظيم والمزيد من المخاطرة، فعلى سبيل المثال، تم تنظيم الأسواق المالية في أعقاب الكساد الكبير عندما كانت المصارف تعاني من خسائر فادحة وكان المستثمرون أكثر حذراً بشأن المخاطرة، وركزت معنويات السوق العامة على منع الأزمات المستقبلية (Goodwin et al , 2019 :565).

تشتق نظرية Minsky من مفهوم Keynes عن "عدم اليقين الأساسي"، والذي يجادل بأنه نظراً لأنه من المستحيل معرفة المستقبل، فإن أفعالنا تسترشد بتوقعاتنا التي تستند إلى الأعراف التي تم إنشاؤها اجتماعياً وتاريخياً. على عكس العالم الكلاسيكي، حيث تكون الأشياء في حالة توازن حتى تتأثر ببعض الأحداث الخارجية، فإن التوقعات حول المستقبل ومستويات الثقة وسلوك المخاطرة كلها تنشأ من داخل النظام الاقتصادي في العالم الكينزي. خلال فترات الازدهار تحفز التوقعات المتفائلة الوكلاء على تحمل المزيد من المخاطر عن طريق الاقتراض والاستثمار، وهذا يدفع الازدهار إلى الأمام ويزيد من الرافعة المالية ويجلب مكاسب رأس المال فمع توسع الاقتصاد وتحمل الوكلاء مخاطر أكبر يصبح وضعهم المالي أكثر هشاشة. في ظل هذه الظروف سيكون لانخفاض معدلات الربح والفشل في تلبية التوقعات آثار مدمرة على الاقتصاد، حيث يقوم المستثمرون بسرعة بتعديل توقعاتهم من متفائلة إلى متشائمة مما يؤدي إلى "الاندفاع نحو الخروج" حيث تحاول الشركات والأفراد التخلص من الاستثمارات وفي كثير من الحالات تكون الشركات غير قادرة على تغطية ديونها (Dullien et al, 2017 :443).

تساعد نظرية Keynes و Minsky في تفسير حدوث الأزمة على أنها متأصلة في النظام الاقتصادي، ويمكن تفسير الأزمات العديدة التي حدثت في العقود القليلة الماضية بما في ذلك انهيار سوق الأوراق المالية في عام 1987، وأزمة المدخرات والقروض في عام 1989 و فقاعة الدوت كوم عام 2001، والركود الكبير في عام 2008، من خلال السلوك المتزايد للمخاطرة في الصناعة المالية، خلال فترات الازدهار جادل كل من Keynes و Minsky بأنه من المستحيل تجنب التقلبات الواسعة في الاقتصاد الرأسمالي وذلك بسبب الطبيعة غير المؤكدة للسوق القائم على التوقعات، حيث دعا كلاهما الحكومة إلى لعب دور أكبر في وضع القوانين التي يمكن أن تقلل من التقلبات في الاستثمار وخلق نظام مالي أكثر استقراراً . ان نظرية Minsky مفيدة جدا في فهم جذور عدم الاستقرار المالي، لكنها لا تلقي الكثير من الضوء على الكيفية التي قد تساهم بها المشكلات في القطاع الحقيقي في عدم الاستقرار المالي، أو على دور عدم المساواة في تأجيج الأزمة .

ثامناً : مؤشرات الاستقرار المالي Indicators of Financial Stability

عند تحليل الاستقرار المالي لا بد من الاخذ بنظر الاعتبار جميع المصادر والمخاطر المرتبطة بالنظام المالي، الأمر الذي يستدعي اتباع نهج منظم بالمراقبة والكشف لمختلف عناصر النظام المالي وأثرها على الاقتصاد الحقيقي، إذ تأتي أهمية دراسة مؤشرات الاستقرار المالي من أهميتها في سلامة النظام المالي وتعطي مؤشراً على قدرة القطاع المالي لمواجهة المخاطر والأزمات المالية والاقتصادية واحتوائها. (Babar et.al , 5 : 2019) إذ إن المؤشرات قد تنوعت وتطورت منذ الأزمة المالية فبعضهم مقتنع بمؤشرات السلامة المالية للنظام المصرفي والبعض الآخر يشمل المؤشرات الاحترازية ، اذ أصبحت مؤشرات الاقتصاد الكلي جزء من المؤشر التجميعي للاستقرار المالي المحلية والعالمية (Lupu , 540 : 2015). لذلك دعت الحاجة إلى بناء مؤشرات مالية تعبر عن حالة النظام المالي عبر مجموعة من المتغيرات التي تشكل عناصر مهمة في هذا النظام والتي يمكن من خلالها تحديد نقاط ضعفه، كما أنه يعتبر من أهم الوسائل لفحص المركز المالي للمؤسسات المالية ونتائج عملياتها المتمثلة بالآرباح والخسائر، فضلاً عن قدرتها على مواجهة المخاطر المختلفه (10 : 2019 , Khotulev).

حيث صدرت مؤشرات الاستقرار المالي من خلال صندوق النقد الدولي عام 2006م، وهذه المؤشرات تعكس سلامة المؤسسات بالنظام المالي المصرفي وغير المصرفي والأسواق العقارية وقطاع الشركات والأسواق المالية، و وفر صندوق النقد الدولي درجة من المرونة بحيث تمكنه من محاكاة الظروف

الخاصة لكل دولة وطبيعة انظمتها المالية لذلك قام بإنشاء مؤشرات فرعية يتم عن طريقها قياس الاستقرار المالي لأغلب الدول (Kocisova , 2016 , 197).

إذ قام البنك الدولي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي بتقييماً لسلامة القطاع المالي من أجل ضمان قدرة الأنظمة المالية للدول الأعضاء على مواجهة تلك الأزمات ، وذلك من خلال تحديد نقاط القوة والضعف بالقطاع المالي، حيث تضمنت المجموعة الأولى المؤشرات الاحترازية الكلية والتي يتم الاعتماد عليها في عملية البناء للمؤشر الذي يتم من خلاله القياس والتنبؤ بالأزمات المالية المحتمل وقوعها مستقبلاً، بينما تضمنت المجموعة الثانية مؤشرات السلامة المالية والتي تبين قدرة القطاع المالي على مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية واستمرار توجيه الموارد المالية نحو فرص الاستثمار الممكنة في الاقتصاد الحقيقي بكفاءة (Evans et.al ,2010,4) . إذ إن المؤسسات الدولية المتمثلة بصندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي والبنك الدولي وضعت أنظمة جديدة لعملية الرقابة، وقد تم إنشاء مؤشرات الاستقرار المالي التي تعمل كنظام إنذار مبكر يقلل من احتمالية حدوث الأزمات (Nair & Anand , 2020, 135)، إذ إن التعامل مع الأزمات المالية يجب أن يبدأ في مرحلة مبكرة قبل حدوثها ومن ثم تحديد ومراقبه المخاطر التي يتعرض لها النظام المالي ككل، إذ تعد مؤشرات الاستقرار المالي اداة تكميلية لأنظمة الانذار المبكر واختبارات الاوضاع المالية بالاقتصاد (Pham & Doan , 8 : 2020)، فمن خلال هذه المؤشرات يتم تقييم مدى سلامة النظام المالي بناءً على مقاييس كمية وموضوعية، ؛ حيث تم إنشاء مؤشر تجميحي للاستقرار المالي، ويضم هذا المؤشر التجميحي مجموعة من المؤشرات الرئيسية المتمثلة بـ(مؤشر القطاع المصرفي ومؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر سوق رأس المال ومشر الدورة المالية) وتضم هذه المؤشرات الرئيسية مجموعة من المؤشرات الفرعية حسب هيكل النظام المالي والمؤشرات المالية الخاصة لكل دولة، ويمكن توضيح بعض هذه المؤشرات المستخدمة في تكوين المؤشر التجميحي للاستقرار المالي والعلاقة بين المتغيرات ومؤشر الاستقرار المالي مع مراعاة أن هذه المتغيرات لها علاقة عكسية وبعضها طردية كما في جدول (3) و وكالاتي : (البنك المركزي العراقي، 2021 : 98-97)

جدول (3) المتغيرات الداخلة بتكوين المؤشر التجميعي للاستقرار المالي

المحور	المتغيرات	المتغيرات الفرعية	العلاقة بين المتغير ومؤشر الاستقرار المالي	الوزن الترجيحي بعد حذف القيمة الصغرى والعظمى	وزن المؤشر الرئيسي (W)
المحور الاول مؤشر القطاع المصرفي BI	كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال	طرديّة	13%	53%
		جودة الأصول	الديون غير العاملة/ إجمالي الديون	عكسيّة	
	صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات/قاعدة رأس المال		عكسيّة	5%	
	نسبة التغطية (المخصصات/ الديون غير العاملة)		طرديّة	5%	
	السيولة	نسبة الأصول السائلة/ الالتزامات قصيرة الأجل	طرديّة	6%	
		الربحية	نسبة إجمالي الديون إجمالي الودائع	عكسيّة	
	نسبة العائد على الأصول ROA		طرديّة	3%	
	نسبة العائد على حقوق الملكية ROE		طرديّة	3%	
	إجمالي المصروفات من غير الفوائد/ إجمالي الدخل		عكسيّة	4%	
	هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل		طرديّة	3%	
المحور الثاني مؤشر الاقتصاد الكلي EI		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	طرديّة	6%	24%
		نسبة عجز الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	عكسيّة	6%	
		معدل التضخم	عكسيّة	6%	
		نسبة الاحتياطيات الأجنبية/الناتج المحلي الإجمالي	طرديّة	6%	
المحور الثالث مؤشر سوق رأس المال CI		مؤشر سوق العراق للأوراق المالية	طرديّة	7.50%	15%
		القيمة السوقية للأسهم/الناتج المحلي الإجمالي	طرديّة	7.50%	
المحور الرابع مؤشر الدورة المالية FI		فجوة الائتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة طويل الأجل)	عكسيّة	8%	8%
المجموع				100%	100%

المصدر: البنك المركزي العراقي قسم الاستقرار المالي، تقرير الاستقرار المالي، 2021، ص 97

المحور الاول // مؤشر القطاع المصرفي Banking Sector Index : يتكون هذا المؤشر من 10 مؤشرات فرعية وهي تشمل كلا من (نسبة كفاية رأس المال، نسبة صافي الديون غير العاملة إلى رأس المال، نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون، نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة، نسبة تغطية المخصصات، ونسبة العائد على الأصول، ونسبة العائد على حقوق الملكية، ونسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودايع العملاء، ونسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل، ونسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل .

1) كفاية رأس المال Capital Adequacy Ratio

يقيس هذا المؤشر إلى أي مدى تستطيع المؤسسات التغلب على الصدمات التي قد تحدث في ميزانياتها وتقيس أيضا معدلات كفاية رأس المال أهم المخاطر المالية المتمثلة بالصرف الأجنبي والائتمان و مخاطر سعر الفائدة مع الأخذ الاعتبار الأرباح وجودة الأصول، فالبنك الذي يمتلك الأصول الجيدة مع وجود مشكلات في الأرباح سوف يحتاج إلى مستوى أعلى من رأس المال (Usman et al , 2019 : 444).

ويعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تستخدم من أجل التعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة، إذ كلما ازداد رأس المال قلّت احتماليه العسر المالي، ويستدل عن طريق هذا المؤشر على قدره المصرف على مواجهه الصدمات التي قد تؤثر على ميزانياتها العمومية مثل مخاطر التقلبات في اسعار الفائدة واسعار الصرف ومخاطر الائتمان بوصفه خط الدفاع الأول لجعلها أكثر على تجاوز المخاطر المحتملة (Khotulev & Styryn , 5 : 2019)، لذلك تم الاعتماد على معيار بازل الثاني من أجل قياس كفاية رأس المال، ولعل أهم تعديل ضمن معايير بازل هو تحسين وتعزيز نوعية وكمية رأس مال المصارف من خلال الحفاظ على رأس مال عالي الجودة، وفي هذا السياق تعد نسبة كفاية رأس المال من أهم النسب التي تقيس مدى سلامة وقوة المراكز المالية للمصارف وتعزز كفاية رأس المال قدرة المصارف على الصمود ومواجهة الصدمات والمخاطر العالية ومن ثم حماية أموال المودعين، فكلما كانت هذه النسبة ضمن حدود معينة كلما كانت أكثر إيجابية بالنسبة للاستقرار المالي (Tobal & Menna , 16 : 2020)

2) مؤشر جودة الاصول Asset Quality Index

يشير مصطلح جودة الأصول إلى المخاطر الكلية التي ترتبط بالأصول المختلفة التي تمتلكها المصارف، حيث تقوم المصارف بتحديد حجم أصولها التي قد تتعرض لمخاطر مالية، وتحديد المخصصات اللازمة من أجل معالجة الخسائر المحتملة ، حيث تؤدي الإدارة الغير جيدة للأصول إلى هدر مبالغ ضخمة، مما يؤثر على الربحية، وكذلك ضعف رأس المال مما يؤدي إلى تدني نوعية الأصول وينعكس ذلك بالسلب على قيمة البنك. وبشكل عام، فإن درجة المصدقية لمعدلات رأس المال تعتمد بالدرجة الأساس على درجة موثوقية مؤشرات جودة الاصول ونوعيتها، كما أن مخاطر الإعسار

بالمؤسسات المالية غالباً ما تأتي من نوعية الأصول، وسهولة تسيلها، حيث إن مؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار مخاطر الائتمان في العمليات خارج الميزانية الممتثلة بـ (الوكالات، والتجارة بالمشتقات) . (Rozzani & Rahman , 2013, 40) . ويؤدي هذا المؤشر أهمية كبيرة في بناء الاحتمالات بالمؤسسات المالية وخصوصاً المصارف ويمتد نطاق الحكم على جوده الاصول ايضاً جانب المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات المقرضة وبما في ذلك اجراء تقييم بشكل دوري للمراكز المالية للمؤسسات المقرضة اثناء مدة منح الائتمان، فضلاً عن متابعة التغيرات في مستويات ربحيتها لتحديد مدى قدرتها على الاستمرار بالوفاء بالتزاماتها، (Tong ,2017:9)

3) نسبة الديون المعدومة / إجمالي الدين: تبين هذه النسبة جودة أصول القطاع المصرفي، فكلما كانت نسبة الديون منخفضة كلما ارتفع مستوى الاستقرار المالي، وهذه النسبة تعد من أهم النسب التي من خلالها يمكن قياس جودة أصول المصارف، إذ إن مخاطر الإفلاس المالي تبدأ من جودة التي تمتلكها المصارف .

4) نسبة صافي الديون المعدومة / قاعدة رأس المال: تشير النسبة المنخفضة في هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر الائتمان بالقطاع المصرفي وبالتالي سيكون مستوى الاستقرار المالي أعلى.

ب- مؤشر السيولة Liquidity Index

يتكون هذا المؤشر من مجموعة مؤشرات فرعية منها :

5) الأصول السائلة / إجمالي المطلوبات السائلة: هذه النسبة تقيس مدى قدرة القطاع المصرفي على الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل من أصوله السائلة عالية الجودة، إذ يمكن قياسه باستعمال معيار تغطية السيولة.

6) إجمالي الديون / إجمالي ودائع العملاء: تعد هذه النسبة أداة مهمة للتعقب بتعرض القطاع المصرفي للتحديات، بالإضافة إلى قياس مقدرة البنك على تغطية القروض بتمويل مستقر وغالباً ما يتكون من الودائع الفردية، وعندما تتجاوز الديون قيمة الودائع في هذه الحالة ستواجه المصارف فجوة تمويلية تقلل من امكانية وصولها إلى الأسواق المالية، فكلما زادت فجوة التمويل كلما زاد احتمال تعرض المصارف لمخاطر السيولة (5: 2019, Styrin & Khotulev) .

6- مؤشر الربحية profitability index

ويتكون هذا المؤشر من مجموعة مؤشرات فرعية وكالاتي : (سميسم، 2022 : 64- 65)

(7) العائد على الموجودات (ROA) : يشير معدل العائد على الموجودات إلى كفاءة عملية منح الائتمان وقدرة القطاع المصرفي بالحفاظ على الموجودات وتطويرها في ضوء تحقيق عوائد مناسبة عليها مما يساهم بتدفق الاستثمارات إلى الدولة بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص، ويزيد من درجة الثقة والامان .

(8) العائد على حق الملكية (ROE) : ان المحافظة على معدل العائد على حق الملكية ضمن مستويات إيجابية جيدة يبين الأداء الجيد للمصارف ومدى فاعليتها باستخدام رأس مالها مما سيدعم من قدرتها لمواجهة الخسائر التي قد يواجهها مستقبلا .

(9) إجمالي المصروفات (بدون فوائد) إلى إجمالي الدخل : يعد من أهم النسب المالية التي تقيس الكفاءة التشغيلية للمصارف، إذ تشير النسبة المرتفعة للنسبة إلى ضعف سيطرة القطاع المصرفي على مصروفاته .

(10) نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل : هذا المؤشر يقيس الكفاءة التشغيلية للمصارف وذلك عن طريق اعتمادها على تحقق الإيرادات من أعمالها الرئيسية المتمثلة بدورها كوسيط بين طرفين هما وحدات الفائض المتمثلة بالمدخرين و وحدات العجز المتمثلة بالمستثمرين . (عبيد، 2020 : 24)

المحور الثاني / مؤشر الاقتصاد الكلي : Macroeconomic Index

يشمل أربع مؤشرات فرعية وهي كالاتي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، ونسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي) وكالاتي (تقرير الاستقرار المالي، 2019 : 48)

(1) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP: من المعروف أن معدل النمو المرتفع للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يعكس الحالة التي مر بها الاقتصاد وقوته، إذ ان انخفاض معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الديون المعدومة بسبب تراجع النشاط الاقتصادي، وعلية عدم استطاعة العملاء على سداد ديونهم .

- (2) نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي : تؤثر هذه النسبة إلى وجود عجز أساسي في الحساب الجاري للدولة والذي يؤدي إلى خلل في الاقتصاد الكلي، الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على الاستقرار المالي .
- (3) معدل التضخم : يشير الاستقرار في الأسعار على المدى المتوسط والطويل إلى استقرار الاقتصاد الكلي، مما يعني أنه كلما ارتفع معدل التضخم كلما ازدادت الأسعار، أي ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يعني انخفاض القوة الشرائية للعملة، مما سيؤثر سلباً على الاستقرار المالي .
- (4) نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي : كلما ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية لدى المصارف المركزية، كلما زاد استقرار العملة المحلية مما سينعكس إيجاباً على الاستقرار المالي، فضلاً عن أن هذا المؤشر يشير إلى أوضاع الاقتصاد الكلي داخل الدولة والتي تنعكس تطوراتها على أداء النظام المالي عموماً، وتشمل معدل التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتطورات النقدية والمصرفية، فضلاً عن التغييرات في أدوات السياسة النقدية . أما علاقة نمو الناتج المحلي الإجمالي بأداء القطاع المالي فإن الضعف هو واضح عن طريق التأثير المباشر لنمو الناتج على حركة النشاط الاقتصادي، وبالتالي التأثير على قدرة المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه المصارف (Woodford, 2012 :6) . كما تؤثر التقلبات المستمرة في المستوى العام للأسعار بشكل سلبي على قدرة المستثمرين على التخطيط لاستثمارات طويلة الأجل، بسبب صعوبة التنبؤ بحجم مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، أما فيما يتعلق بانعكاسات التطورات النقدية على استقرار القطاع المالي يتضح من خلال أثر التقلبات الكبيرة في أسعار الفائدة العالمية على الأسواق المالية المحلية إذ يؤدي ذلك إلى اضطرابات بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الدولة ومن ثم تظهر مشاكل تتعلق بالنقد الأجنبي والتي يمكن أن تؤدي إلى حدوث الازمات المالية وخصوصاً في حاله تبني سياسته سعر الصرف الثابت (Evans et al , 2010 : 36) .

المحور الثالث : مؤشر سوق رأس المال Capital Market Index

تتضمن مؤشرات أسعار الأوراق المالية الصادرة من المؤسسات المالية مجموعة مؤشرات منها مؤشرات العوائد ومؤشرات التصنيف الائتماني الصادرة عن مؤسسات التقييم الائتماني العالمية المختلفة مثل (ستاندرد اند بورز، موديز، وفيتش) والتي ينظر إليها على أنها مؤشرات مكمله فقط للمؤشرات السابقة وليست بديله عنها . أما في الأسواق العربية فمؤشر سوق رأس المال يتكون من مؤشرين هما المؤشر

العام لسوق للأوراق المالية، و نسبة القيمة السوقية للسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي يمكن توضيحهما بالآتي (Unsal , 2011:4).

1) المؤشر العام للأسواق المالية : ويمثل المستوى العام للأسعار في السوق، حيث يقوم على عينة من أسهم الشركات بالقطاعات التي يتم تداول أسهمها في الأسواق المنظمة أو في الأسواق الغير منظمة أو كليهما (Nana , et.al , 13 : 2018)

2) القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي : صنفت المؤسسات المالية الدولية هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي يتم أخذها في الحسبان عند إعداد التقارير التنافسية على المستوى الدولي، احياناً يكون النمو في القيمة السوقية نتيجة لعدة عوامل إيجابية بما في ذلك التحسن في بأسعار أسهم الشركات المتداولة بالأسواق او زيادة رأس مال الشركات المدرجة أو إدراج شركات جديدة أو تدفق الشركات الجديدة .

المحور الرابع : مؤشر الدورة المالية : Fiscal Cycle Index

ويشمل هذا المؤشر مؤشر واحد يقيس فجوة الائتمان ((أي الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي)) باستخدام مقياس هودريك - بريسكوت فلتر (- The Hodrick Prescott filter)، حيث ان الائتمان الممنوح للقطاع الخاص يتجه غالباً نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة سلعاً أو خدمات، و بما يعزز قدرة هذه القطاعات من خلال توفير السيولة اللازمة للقيام بأنشطتها (Lind , 2015 : 14) . وتشير النسبة المرتفعة إلى قوة الروابط بين القطاع المصرفي والاقتصاد الحقيقي مما يزيد من نسبة العمق المالي في الاقتصاد، لذلك يعد هذا المؤشر من أهم مؤشرات العمق المالي التي تعكس تطور وكفاءة النظام المصرفي في أي دولة . (Taylor , 2015:13)

1) نموذج Altman Z-Score

يعد أنموذج (Altman) من اهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي للمصارف، إذ يستعمل مجموعة من النسب المالية المهمة التي تميز المصارف الجيدة عن المصارف المشكوك فيها، وكذلك التعرف على طبيعة نشاطها بوقت مبكر مما يسمح ذلك للأطراف ذات العلاقة وأصحاب المصالح لاتخاذ الإجراءات اللازمة بالوقت المناسب من اجل معالجة الموقف (Wong & Ong , 2014:197). إذ يعد الاستقرار المالي الركيزة الأساسية لأي عملية نمو اقتصادي، لذلك تم وضع العديد من المؤشرات التي تقيس درجة الاستقرار المالي

للمصارف، حيث تعمل المؤشرات كجهاز انذار مبكر للمصارف وجميع المؤسسات المالية الأخرى، ويعتبر أنموذج التمان من بين أحدث النماذج لمعرفة الاستقرار المالي، أذ يزداد الاستقرار عند زيادة مستويات الربحية ورأس المال، و ينخفض بانخفاض العوائد والذي يتضح من خلال ارتفاع الانحراف المعياري للعائد على الموجودات، وحسب المعادلة الآتية (الشمري، 2019: 53):

$$Z\text{-Score} = (\text{ROA} + E/A) / \sigma (\text{ROA})$$

أذ ان :

Z : مؤشر الاستقرار المالي للمصارف

ROA: العائد على الموجودات

E/A :نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات

σ (ROA) : الانحراف المعياري للعائد على الموجودات

وكلما كانت النسبة أعلى كلما دل على أن المصرف أكثر استقرار وأبعد عن احتمالات الفشل المالي

يعد أنموذج التمان من أكثر النماذج استخداماً للتنبؤ بالفشل المالي والذي تم وضعه في سنة 1974 استكمالاً لنموذج سابق وضع سنة 1968 ، والذي يعمل على انتقاء النسب المالية التي يمكن ان تتنبأ بالفشل المالي، لذلك يعرف بأنه المقياس العام لصحة المؤسسات المالية والذي يستخدم خمسة نسب مالية تجمع بطريقة محددة للإنتاج رقم واحد يدعى (Z) (Mohammed,2016:73) . إذ حضي أنموذج Altman بقبول كبير من قبل من أصحاب المصالح المتمثلين بالمستثمرين والمحللين الماليين والمستشارين والمصرفيين ومدققي الحسابات، فضلا عن ذلك فإنه يستعمل لتقييم القروض، وهو يقيس بشكل صريح السيولة النسبية، و ربحية التشغيل والرافعة المالية و الملاءة و الإنتاجية وجميع جوانب أداء المصارف تقريباً، ويوصل إلى استنتاجات واضحة ويتجنب التحيز في الأحكام (Sanesh,2016:434-435). وقد أثبت تطوير نموذج Altman ونماذج أخرى متعددة المتغيرات بأنه لا توجد نسبة مالية مفردة تتنبأ بالإفلاس بشكل دقيق ، وإنما مزيج متنوع من النسب المختارة (Fridson, Alvarez,2011:175) .

أن الهدف من هذا الأنموذج Z- Score هو لسد الفجوة الحاصلة بين تحليل النسب التقليدية والتقنيات الإحصائية الأكثر صرامة ، ويتحدى التمان تحليل نسبة المتغير الواحد كأسلوب تحليلي، وإنما يطبق تحليل تباين متعدد المتغيرات لاستخلاص تركيبة من النسب المالية التي تميز بين المجموعات المتعثرة مالياً وغير المتعثرة، إذ استعمل التمان عينة من (33) حالة إفلاس لمصارف تم تقديمها في المدة

ما بين 1946-1956 وتطابقها مع (33) حالة غير متعثرة من نفس الصناعة وبنفس الحجم (Outecheva,2007:90).

حيث تم إنشاء أنموذج التمان Z-score استناداً إلى النسب المالية، وهي طريقة جيدة لتحليل سلامة المصرف، والتي يمكن استخدامها للتنبؤ بالصعوبات المالية المستقبلية، وتم تقدير المعاملات عن طريق تحديد مجموعة مصارف أعلنت إفلاسها، ومن ثم تم جمع عينة مطابقة من نفس نوع الصناعة وحجم الموجودات بشكل تقريبي من المصارف التي نجت (AlAli,2018:2). ثم قام Altman في بناء نموذجه على أهم خمس نسب مالية، وقد استعمل الأسلوب الاحصائي إذ تمثلت بالنسب الآتية : (Zaki,2016:1940).

X1 : رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات
X2 : الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات
X3 : الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات
X4 : القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى مجموع المطلوبات
X5 : المبيعات إلى مجموع الموجودات.

ثم قام التمان بتخصيص اوزان نسبية لكل محتوى من محتويات الأنموذج مختلف عن المحتوى الاخر حسب أهميته النسبية، ووضح مدى درجة أهمية كل مكون من المحتويات بحسب الوزن النسبي المضروب في النسبة المالية، إذ تم استعمال (1.2) معاملاً لنسبة X1 وهي (رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات) يضاف إلى معامل (1.4) مضروباً بنسبة X2 وهي نسبة (الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات) مضافاً إلى معامل (3.3) مضروباً بنسبة X3 وهي نسبة (الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات) مضافاً إلى معامل (0.6) مضروباً بنسبة (X4) وهي نسبة (القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى مجموع المطلوبات) مضافاً إلى معامل (1.0) مضروباً بنسبة X5 وهي (المبيعات إلى مجموع الموجودات) (Alkhatib,AL,2011:209).

حيث كانت الصورة النهائية لمعادلة النموذج كالاتي :

$$Z\text{- Score} = 1.2 * X1 + 1.4 * X2 + 3.3 * X3 + 0.6 * X4 + 1.0 * X5$$

بعد ذلك صنف النموذج المصارف إلى ثلاث مناطق وكما يلي :

❖ إذ كانت نتيجة النموذج اقل من 1.8	($Z < 1.8$)	فهي المنطقة الحمراء
❖ إذ كانت النتيجة تتراوح بين 1.9- 2.9	($1.9 < z < 2.9$)	فهي المنطقة الرمادية
❖ إذ كانت النتيجة اكبر من 2.9	($Z > 3.0$)	فهي المنطقة الخضراء

وطبقا لنموذج التمان فان احتمالات الفشل المالي التي يتعرض لها المصرف سوف تزداد كلما كانت قيمة (Z) اقل من 1.81، أما إذا كانت النتيجة أكبر من 1.81 فإن المصرف يعد في حالة جيدة (anjum,2014:215). ويعد نموذج Z-Score Altman ذات قدرة تنبؤية عالية، إذ يزداد احتمال الإفلاس مع انخفاض درجة Z-Score (Burde,2018:1). وتصنف المصارف ذات النقاط Z-Score المنخفضة بأنها مصارف مفلسة وتشير درجات Z-Score المنخفضة إلى مخاطر عالية، وأن المصرف ذو ضائقة مالية. واستناداً إلى النسب المالية المستخرجة لكل مصرف يتم منح القرض أو رفضه. فكلما زادت درجة Z-Score كلما قلت احتمالية التخلف عن السداد، فإذا كانت Z أقل من (1.81) تعد المخاطرة مرتفعة جدا ولا يتم منح القرض للزبون (Aktan,2011:78)

واعتمد Altman في بناء الانموذج على خمس نسب مالية مهمه والتي من خلالها أبتكر درجة واحدة مرجحة (Z) لكل عمل، ويتم اختيار النسب على أساس ملاءمتها المحتملة للدراسة ، (Altman,2000:9). وهذه النسب كالآتي :

1- نسبة صافي رأس المال العامل / إجمالي الموجودات

هو الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة، إذ يعد من الموجودات السائلة للمصارف ويكون المصرف من خلاله قادراً على سداد التزاماته قصيرة الأجل عندما يكون رأس المال العامل إيجابياً. أما إذا كان رأس المال العامل غير كافٍ سيشعر المصرف بالقلق، وذلك لأنه من الممكن ان يكون غير قادر على سداد ديونه القصيرة الأجل. فالمصارف التي تمتلك موجودات غير سائلة ستواجه صعوبات مالية مما يجعلها غير قادرة على سداد التزاماتها المالية، ويمكن اعتباره مؤشراً أفضل من نسب الاختبار الاخرى التي تقيس العلاقات المتداخلة داخل رأس المال العامل ويعطى الرمز X1 لنسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الموجودات وبحسب المعادلة التالية (Elliott,2006:545)

$$\frac{\text{رأس المال العامل}}{\text{إجمالي الموجودات}} = X1$$

2- نسبة الأرباح المحتجزة / مجموع الموجودات :

هذه النسبة تقيس حجم الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الموجودات، وتمثل مقدار الدخل الذي لا يتم اعطائه كتوزيعات أرباح بهدف من الاحتفاظ بمكاسب المصرف والسماح بإعادة الاستثمار بدون الاعتماد على التمويل الخارجي . وبصيغة اخرى يمكن استخدام الأرباح المحتجزة لقياس مدى استخدام المصرف للرافعة المالية، فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة فهذا يدل على أن هناك تمويلاً كافياً للمصرف لإعادة الاستثمار . أما لو كانت النسبة منخفضة فيجب على المصرف ان يقترض بدلاً من الاحتفاظ بالأرباح لتمويل استثماراته وهذا سيؤدي ذلك إلى انخفاض فرص المصرف في التوسع بالاستثمار (Altman,2015:594). ويعطى الرمز X2 لهذه النسبة وحسب المعادلة التالية:

(Gyimah & Boachie,2018:95) :-

$$\frac{\text{الأرباح المحتجزة}}{\text{مجموع الموجودات}} = X2$$

3- الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الموجودات :

يتم ايجاد هذه النسبة من خلال تقسيم الأرباح قبل الفوائد والضرائب على إجمالي الموجودات للمصرف، وتقيس مدى كفاءة إدارة المصرف في تشغيل الموجودات لتحقيق الأرباح، إذ كلما ارتفعت النسبة فأنها تدل على ان كفاءة الإدارة التشغيلية جيدة في استغلال الموجودات وبالعكس في حالة الانخفاض . (Altman,2015:595) . وتم وضع الرمز X3 لهذه النسبة أي نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب على إجمالي الموجودات وحسب المعدلة التالية : (Chieng,2013:28) :-

$$\frac{\text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{إجمالي الموجودات}} = X3$$

4- نسبة القيمة السوقية لحقوق المساهمين / إجمالي المطلوبات

هذا المؤشر يعبر عن المدى الذي يمكن ان تنخفض فيه موجودات المصرف المقومة بمجموع الديون والقيمة السوقية للأسهم . فكلما كان هذا المؤشر مرتفعاً كلما دل على قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، وبالتالي يقل تعرض المصرف للفشل المالي . ويتم حساب هذه النسبة من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم لحقوق المساهمين على إجمالي المطلوبات . ويتم قياس حقوق المالكين من خلال جمع القيمة السوقية للأسهم العادية والممتازة . (Al-Manasee & Al-Oshaibat,2018:184).

وتقاس القيمة السوقية للأسهم بالإضافة إلى الديون قبل ان تتجاوز المطلوبات على الموجودات ويصبح المصرف مفلس، وتم وضع الرمز X4 لهذه النسبة وحسب المعدلة التالية (Caouette,2008:144) :-

$$\frac{\text{القيمة السوقية لحقوق المساهمين}}{\text{إجمالي المطلوبات}} = X4$$

5- الايرادات / مجموع الموجودات :

هذه النسبة تقيس مدى كفاءة إدارة المصرف في استعمال الموجودات لتحقيق الايرادات، فكلما ارتفع المؤشر كلما دل على الاستعمال الفعال للطاقة الانتاجية المتاحة، في حين إذا انخفض المؤشر فهذا يدل ان المصرف غير كفوء في استعمال الموجودات الثابتة وبالتالي هناك احتمال لتعرض المصرف للفشل المالي،

وتعد هذه النسبة مهمة جدا لأنها نسبة أقل أهمية على المستوى الفردي وانها مبنية على أساس القياسات الإحصائية وبسبب علاقتها مع المتغيرات الأخرى في النموذج، وتم وضع الرمز X5 لهذه النسبة وحسب المعادلة التالية (Rama,2012:12) :-

$$\frac{\text{الايرادات}}{\text{مجموع الموجودات}} = X5$$

الفصل الثالث

الإطار العملي

المبحث الأول : وصف وتحليل متغيرات الدراسة للمصارف التجارية

العراقية

المبحث الثاني : تحليل ومناقشة علاقات الارتباط والأثر بين

متغيرات الدراسة

الفصل الثالث / الجانب العملي

المبحث الأول

وصف وتحليل متغيرات الدراسة للمصارف التجارية

العراقية للمدة (2013- 2022)

هذا المبحث يتناول مجتمع الدراسة والعينة التي تم اجراء الدراسة فيها، فضلا عن توضيح النسب والمؤشرات التي تم اعتمادها في متغيرات الدراسة المتمثلة بالتركز المصرفي والاداء المالي والاستقرار المالي . حيث تمثل مجتمع الدراسة بتحليل القوائم المالية للمصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2013 – 2022) والتي تتكون من (24) مصرفا تجارياً، وحسب متطلبات الدراسة وتحديد المتغير المستقل المتمثل بالتركز المصرفي (CR_5 Banking Concentration) الذي يشترط دراسة أكبر (5) مصارف من حيث إجمالي الموجودات، تم اختيار عينة الدراسة المتكونة من (5) مصارف تجارية عراقية التي تمتلك أكبر إجمالي موجودات بين المصارف التجارية الأخرى، وبعد جمع بيانات جميع المصارف التجارية الـ (24) مصرفاً تبين عدم توفر بيانات بعض المصارف التجارية فقد تم استبعادها من الدراسة والمتمثلة بـ (مصرف دجلة والفرات للتنمية، مصرف دار السلام للاستثمار، مصرف الوركاء للاستثمار، مصرف العربية المتحدة للتحويل المالي) . وبعدها تم ترتيب جميع المصارف التجارية تنازلياً بشكل متسلسل من (الاعلى إلى الادنى) من حيث الموجودات وتم اختيار المصارف الـ (5) عينة الدراسة المتمثلة بـ (مصرف الشمال للتمويل، مصرف المنصور للاستثمار، مصرف الأهلي العراقي، مصرف التنمية الدولي، مصرف الاقليم التجاري) ، أما المؤشر الاخر للمتغير المستقل (التركز المصرفي) الذي تم اعتماده ايضاً تمثل بمؤشر هيرفندال هيرشمان ، Hirschmann Herfendaal Indicator (HHI) . أما المتغيرات التابعة فتمثلت بمتغيرين رئيسيين، الاول هو الأداء المالي Financial performance للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة والذي تضمن مجموعة مؤشرات الربحية والسيولة والتوظيف للأموال و ملاءة رأس المال التي تم استخدامها بالدراسة وتمثلت بـ (العائد على الموجودات ROA، نسبة السيولة النقدية، نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، نسبة حق الملكية إلى

إجمالي الودائع)، أما المتغير التابع الآخر فتمثل بالاستقرار المالي Financial Stability والذي تم قياسه بشكل عام بواسطة نموذج Altman Z-Score .

أولاً : مؤشرات التركيز المصرفي للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة

أ- مؤشر التركيز المصرفي (CR₅) Banking Concentration

تضمن هذا الجزء قياس التركيز المصرفي في بنود قائمة الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي) من حيث إجمالي الموجودات في البنوك التجارية، إذ تم ترتيب المصارف بشكل تنازلي أي (من المصرف الأعلى قيمة بإجمالي الموجودات إلى المصرف الأقل قيمة) وكما موضح في الجدول (4)، فضلاً عن احتساب الأهمية النسبية لكل مصرف من المصارف الـ (5) بالنسبة لمجموع موجودات تلك المصارف . وكما بينته أدبيات هذه الدراسة سابقاً، فالتركز يشير إلى وجود عدد قليل من المؤسسات التي تسيطر على سوق سلعة أو خدمة معينة وتشير إلى ما تمثله نسبة أكبر عدد من المؤسسات من إجمالي الحصة السوقية، والطريقة الأكثر شيوعاً لقياس نسبة التركيز المصرفي تعتمد على احتساب نسبة موجودات القطاع المصرفي في دولة ما والتي يسيطر عليها ويديرها أكبر خمس مصارف (ملحق، 1998 : 10) .

جدول (4) إجمالي الموجودات للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2013-

(2022) (المبالغ بالدينار العراقي)

السنة	اسم المصرف	رتبة المصرف
2013	789,087,960,708	1
2014	883,005,043,769	
2015	1,075,843,492,887	
2016	1,104,063,814,321	
2017	1,316,451,509,457	
2018	1,566,367,957,302	
2019	1,461,478,909,568	
2020	1,287,419,060,851	
2021	697,917,429,555	
2022	736,839,536,901	
المتوسط	1,091,847,471,532	

2	3	4	5	6	7
مصرف التنمية الدولي	المصرف الأهلي العراقي	مصرف الشمال للتمويل	مصرف الاقليم التجاري	مصرف الشرق الاوسط	مصرف المتحد للاستثمار
539,846,648,594	542,453,293,966	1,608,634,972,000	401,268,101,211	774,180,018,936	754,864,898,000
760,073,410,357	615,935,603,929	1,497,823,334,000	519,558,724,000	683,076,386,665	596,733,704,984
972,954,700,000	535,764,591,305	800,742,392,000	590,567,001,000	675,123,601,662	581,243,597,209
654,596,192,000	579,598,327,000	603,720,601,000	631,686,511,649	656,850,484,000	527,820,770,171
650,770,424,000	603,980,000,000	462,549,416,000	494,666,333,804	770,690,000,000	519,396,084,598
660,960,008,000	525,757,000,000	416,054,286,000	913,617,605,543	825,681,000,000	515,535,374,763
768,378,726,000	632,802,650,000	398,858,003,000	977,013,226,763	658,231,494,000	604,313,972,000
1,069,745,295,000	893,964,966,000	427,907,719,000	644,518,584,200	647,868,750,000	699,147,651,000
1,546,998,005,000	1,822,137,956,000	502,401,000,000	841,204,574,000	640,721,811,000	955,905,772,000
1,872,734,707,000	2,412,040,281,000	497,710,000,000	1,163,174,187,000	795,103,959,000	901,230,484,000
949,705,811,595	916,443,466,920	721,640,172,300	717,727,484,917	712,752,750,526	665,619,230,873

8	9	10	11	12	13
مصرف الخليج التجاري	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف اربيل للاستثمار	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الاتحاد العراقي	مصرف الاقتصاد
718,479,239,060	520,596,472,000	459,224,845,617	602,995,583,000	494,335,198,289	654,420,000,000
816,478,697,199	558,655,517,000	484,572,153,301	625,187,059,000	701,334,409,480	621,400,499,817
810,971,493,477	551,734,351,000	561,093,555,000	618,517,645,000	631,419,566,400	530,488,338,188
802,022,034,419	577,870,247,000	528,987,389,000	507,699,460,000	629,577,906,000	456,858,028,339
603,312,989,740	573,706,556,000	942,461,384,000	476,638,010,000	589,412,382,000	506,734,534,584
578,336,518,931	607,084,862,000	537,753,542,000	497,694,366,000	548,221,108,000	467,616,563,563
549,145,530,701	529,829,506,000	516,720,812,000	522,536,851,000	479,653,633,000	466,232,369,905
510,798,283,631	571,480,175,000	469,848,588,000	527,045,441,000	490,225,577,000	459,772,873,280
612,522,750,836	649,977,000,000	512,254,264,000	466,751,787,000	49,832,225,000	466,297,913,115
628,800,700,603	754,310,000,000	489,656,045,000	406,730,762,000	517,176,000,000	461,448,922,225
663,086,823,860	589,524,468,600	550,257,257,792	525,179,696,400	513,118,800,517	509,127,004,302

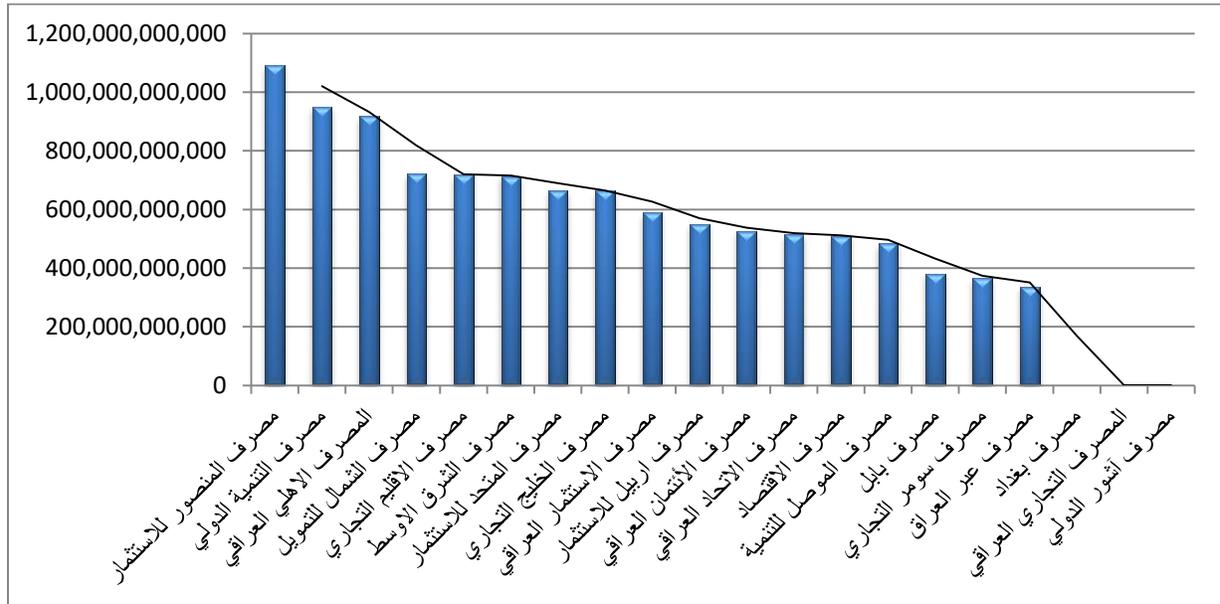
14	مصرف الموصل للتنمية	560,875,574,786	328,166,929,674	310,658,826,000	75,205,617,000	1,764,904,558	396,563,907	355,829,503
15	مصرف بابل	348,145,109,350	312,027,435,860	419,761,171,000	327,508,002,000	1,827,505,325	449,272,568	433,199,928
16	مصرف سومر التجاري	365,478,345,227	358,698,930,611	369,216,517,000	379,963,215,000	1,549,536,698	414,889,153	451,830,440
17	مصرف عبر العراق	410,055,008,175	344,486,645,055	351,772,887,000	415,850,976,000	1,200,424,117	423,819,261	374,710,708
18	مصرف بغداد	409,407,169,153	328,532,782,697	390,176,184,000	351,928,538,000	1,090,152,647	460,616,311	376,315,630
19	المصرف التجاري العراقي	409,740,060,338	375,666,557,542	409,535,591,000	327,734,866,000	1,113,538,558	443,945,613	467,479,690
20	مصرف آشور الدولي	410,167,917,709	427,424,159,717	350,387,452,000	346,646,881,000	1,132,744,205	449,595,650	421,460,216
		397,449,289,966	435,176,073,334	333,165,030,000	341,896,041,000	1,419,528,237	616,949,229	473,954,153
		772,857,151,713	434,903,628,081	372,349,319,000	376,076,748,000	1,539,808,656	512,311,665	613,525,839
		752,954,342,593	464,790,951,000	349,108,173,000	414,287,314,000	1,374,573,312	528,983,923	728,131,150
		483,712,996,901	380,987,409,357	365,613,115,000	335,709,819,800	1,401,271,631	469,694,728	469,643,726

مج إجمالي الموجودات للمصارف التجارية	10,137,811,476,809	10,773,986,239,532	10,412,237,589,257	9,785,516,235,215	9,992,741,382,621	10,185,382,230,843	10,101,825,894,434	10,209,939,829,881	11,723,774,980,460	13,620,728,053,707	10,694,394,391,277
---	--------------------	--------------------	--------------------	-------------------	-------------------	--------------------	--------------------	--------------------	--------------------	--------------------	--------------------

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية للمدة 2013-2022

يتضح من الجدول (4) أن مصرف المنصور للاستثمار قد حقق المرتبة الاولى من بين (20) مصرف تجاري عراقي بإجمالي متوسط موجودات للمدة من 2013-2022 بلغ (1,091,847,471,532) دينار عراقي، وهذا يدل على أن المصرف لديه استثمارات مالية كبيرة ومتنوعة منها منح القروض و الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والحوالات الخارجية وحسابات الوفير والحسابات الجارية وغيرها من الخدمات المالية، أما المركز الثاني فقد جاء من نصيب مصرف التنمية الدولي وذلك بمتوسط إجمالي موجودات بلغ (949,705,811,595) دينار، وهذا دليل على نشاط المصرف الاستثماري بالخدمات المالية المتنوعة . أما المصرف الأهلي العراقي فقد جاء بالمرتبة الثالثة بإجمالي موجودات بلغت (916,443,466,920) دينار، كما جاء مصرف الشمال للتمويل بالمرتبة الرابعة بمتوسط بلغ (721,640,172,300) دينار، يليه مصرف الاقليم التجاري، اذ بلغ متوسط إجمالي الموجودات (717,727,484,917) دينار، ثم المصارف الاخرى وصولاً إلى مصرف اشور الدولي الي جاء بالمرتبة الاخيرة من بين المصارف التجارية عينة الدراسة وكما موضح بالشكل (8) .

شكل (8) إجمالي موجودات المصارف التجارية للمدة 2013 – 2022



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات الجدول (2)

ومن خلال ما تم التوصل اليه في الجدول (4) الذي قام على اساس توزيع المصارف التجارية العراقية لإجمالي الموجودات بشكل تنازلي يمكن احتساب نسبة التركيز المصرفي (CRn) للمصارف الخمس الاولى من حيث الترتيب ولكل سنة على حدة للمدة من 2013-2022، وهذا يشير إلى ما تمثله نسبة أكبر عدد من المؤسسات من إجمالي الحصة السوقية، ومن اجل قياس التركيز في المصارف التجارية عينة الدراسة تم اخذ حصة أكبر خمسة مصارف تجارية من مجموع إجمالي الموجودات، إذ تشير الدراسات إلى انه كلما كانت نسبة التركيز أكبر فإن يدل على أن سوق القطاع المصرفي تسوده حالة من الاحتكار، وكلما كانت النسبة منخفضة فان هذا يدل على زيادة درجة المنافسة في القطاع المصرفي (Mohildin, 2001 :25). ويوضح الجدول (5) نسب التركيز للمصارف الخمسة الأكبر من حيث إجمالي الموجودات لسنة 2013 وكالاتي :

جدول (5) إجمالي الموجودات للمصارف التجارية العراقية لعام 2013

اسم المصرف	ترتيب المصرف	إجمالي الموجودات دينار	النسبة من إجمالي الموجودات	مجموع نسبة إجمالي الموجودات لأكثر خمسة مصارف تجارية CR ₅
مصرف الشمال للتمويل	1	1,608,634,972,000	0.16	0.38
مصرف المنصور للاستثمار	2	789,087,960,708	0.08	
المصرف الأهلي العراقي	3	542,453,293,966	0.05	
مصرف التنمية الدولي	4	539,846,648,594	0.05	
مصرف الاقليم التجاري	5	401,268,101,211	0.04	
مج إجمالي الموجودات لجميع المصارف التجارية		*1 10,137,811,476,809		
نسبة تركيز إجمالي الموجودات CR ₅				0.38

المصدر من اعداد الباحث بالرجوع إلى البيانات المالية للمصارف التجارية لسنة 2013

بلغ إجمالي الموجودات للمصارف التجارية العراقية نهاية عام 2013 بمبلغ (10,137,811,476,809) دينار، وقد حقق مصرف الشمال للتمويل اعلى نسبة من ناحية الموجودات بلغت (0.16) وهذا يدل على نشاط المصارف الكبير من ناحية تقديم الخدمات المالية المتنوعة ،اما نسبة التركيز المصرفي (CR₅) على مستوى المصارف التجارية الخمسة فقد بلغت ما مقداره (0.38) وهذا يدل على مقدار التركيز الكبير في إجمالي موجودات المصارف التجارية الخمسة الأكبر من حيث الموجودات مقارنة مع بقية المصارف .

جدول (6) إجمالي الموجودات للمصارف التجارية العراقية لعام 2014

اسم المصرف	ترتيب المصرف	إجمالي الموجودات دينار	النسبة من إجمالي الموجودات	مجموع نسبة إجمالي الموجودات لأكثر خمسة مصارف تجارية CR ₅
مصرف الشمال للتمويل	1	1,497,823,334,000	0.14	0.40
مصرف المنصور للاستثمار	2	883,005,043,769	0.08	
مصرف التنمية الدولي	3	760,073,410,357	0.07	
المصرف الأهلي العراقي	4	615,935,603,929	0.06	
مصرف الاقليم التجاري	5	519,558,724,000	0.05	
مج إجمالي الموجودات لجميع المصارف التجارية		10,773,986,239,532		
نسبة تركيز إجمالي الموجودات CR ₅				0.40

المصدر من اعداد الباحث بالرجوع إلى البيانات المالية للمصارف التجارية لسنة 2014

* يمثل مجموع إجمالي الموجودات لكل المصارف التجارية الـ(20) عينة الدراسة وكما في موضحة الجدول (1)

من الجدول (6) نلاحظ أن نسبة التركيز المصرفي لمؤشر CR5 ارتفعت خلال سنة 2014 إلى (0.40) عن سنة 2013، وهذا يدل على زيادة سيطرة المصارف الخمسة على سوق القطاع المصرفي بسبب زيادة الموجودات جراء الأنشطة الاستثمارية والخدمات المتنوعة التي تقدمها المصارف خلال العام المذكور، إذ بلغ إجمالي الموجودات (10,773,986,239,532) دينار الذي تحققت من خلال الأرباح التي تحققت من الخدمات المصرفية وهو أعلى من العام السابق، كما أن مصرف الشمال للتمويل قد حقق أعلى نسبة أيضاً بالموجودات إذ بلغت (0.14) وهذا دليل على أن استثمارات المصرف مرتفعة .

جدول (7) إجمالي الموجودات للمصارف التجارية العراقية لعام 2015

اسم المصرف	ترتيب المصرف	إجمالي الموجودات دينار	النسبة من إجمالي الموجودات	مجموع نسبة إجمالي الموجودات لأكثر خمسة مصارف تجارية CR5
مصرف المنصور للاستثمار	1	1,075,843,492,887	0.10	0.38
مصرف التنمية الدولي	2	972,954,700,000	0.09	
مصرف الشمال للتمويل	4	800,742,392,000	0.08	
مصرف الإقليم التجاري	5	590,567,001,000	0.06	
المصرف الأهلي العراقي	3	535,764,591,305	0.05	
مج إجمالي الموجودات لجميع المصارف التجارية		10,412,237,589,257		
نسبة تركيز إجمالي الموجودات CR5				0.38

المصدر من اعداد الباحث بالرجوع إلى البيانات المالية للمصارف التجارية لسنة 2015

يتضح من الجدول (7) أن نسبة التركيز المصرفي لمؤشر CR5 انخفضت بشكل طفيف عن سنة 2014 وهذا يعني أن المصارف التجارية العراقية أيضاً لديها نسبة تركيز مرتفعة نسبياً، فضلاً عن أن إجمالي موجودات المصارف التجارية لسنة 2015 بلغت (10,412,237,589,257) دينار، كما نلاحظ أن مصرف المنصور للاستثمار قد حقق أعلى نسبة من إجمالي الموجودات بلغت (0.10) مقارنة مع المصارف الأخرى الخمسة الأعلى من ناحية متوسط إجمالي الموجودات خلال مدة الدراسة.

جدول (8) إجمالي الموجودات للمصارف التجارية العراقية لعام 2016

اسم المصرف	ترتيب المصرف	إجمالي الموجودات دينار	النسبة من إجمالي الموجودات	مجموع نسبة إجمالي الموجودات لأكثر خمسة مصارف تجارية CR5
مصرف المنصور للاستثمار	1	1,104,063,814,321	0.11	0.37
مصرف التنمية الدولي	2	654,596,192,000	0.07	
مصرف الاقليم التجاري	5	631,686,511,649	0.06	
مصرف الشمال للتمويل	4	603,720,601,000	0.06	
المصرف الأهلي العراقي	3	579,598,327,000	0.06	
مج إجمالي الموجودات لجميع المصارف التجارية		9,785,516,235,215		
نسبة تركيز إجمالي الموجودات CR5				0.37

المصدر من اعداد الباحث بالرجوع إلى البيانات المالية للمصارف التجارية لسنة 2016

من الجدول (8) نلاحظ أن إجمالي الموجودات قد انخفضت عن السنة السابقة إذ بلغت (9,785,516,235,215) دينار، أما بالنسبة إلى التركيز المصرفي لمؤشر CR5 فقد بلغت النسبة 0.37 وهي ادنى من العام السابق بقليل ولكن هذا لا يعني نسبة التركيز منخفضة وإنما هي نسبة مرتفعة نسبياً مقارنة مع السنوات الأخرى، وقد حقق مصرف المنصور للاستثمار أعلى نسبة بإجمالي الموجودات إذ بلغت (0.11) وهذا دليل على نشاط المصرف الاستثماري خلال هذا العام.

جدول (9) إجمالي الموجودات للمصارف التجارية العراقية لعام 2017

اسم المصرف	ترتيب المصرف	إجمالي الموجودات دينار	النسبة من إجمالي الموجودات	مجموع نسبة إجمالي الموجودات لأكثر خمسة مصارف تجارية CR5
مصرف المنصور للاستثمار	1	1,316,451,509,457	0.13	0.35
مصرف التنمية الدولي	2	650,770,424,000	0.07	
المصرف الأهلي العراقي	3	603,980,000,000	0.06	
مصرف الاقليم التجاري	4	494,666,333,804	0.05	
مصرف الشمال للتمويل	5	462,549,416,000	0.05	
مج إجمالي الموجودات لجميع المصارف التجارية		9,992,741,382,621		
نسبة تركيز إجمالي الموجودات CR5				0.35

المصدر من اعداد الباحث بالرجوع إلى البيانات المالية للمصارف التجارية لسنة 2017

بلغ إجمالي الموجودات للمصارف التجارية العراقية العراقية نهاية عام 2017 بمبلغ (9,992,741,382,621) دينار، وقد حقق مصرف المنصور اعلى نسبة من ناحية الموجودات بلغت (0.13) وهذا يدل على نشاط المصارف الكبير من ناحية تقديم الخدمات المالية المتنوعة ،اما نسبة التركيز المصرفي (CR₅) على مستوى المصارف التجارية فقد بلغت ما مقداره (0.35) وهذا يدل على مقدار التركيز الكبير في إجمالي موجودات المصارف التجارية الخمسة الأكبر من حيث الموجودات مقارنة مع بقية المصارف .

جدول (10) إجمالي الموجودات للمصارف التجارية العراقية لعام 2018

اسم المصرف	ترتيب المصرف	إجمالي الموجودات دينار	النسبة من إجمالي الموجودات	مجموع نسبة إجمالي الموجودات لأكثر خمسة مصارف تجارية CR ₅
مصرف المنصور للاستثمار	1	1,566,367,957,302	0.15	0.40
مصرف الاقليم التجاري	2	913,617,605,543	0.09	
مصرف التنمية الدولي	3	660,960,008,000	0.06	
المصرف الأهلي العراقي	4	525,757,000,000	0.05	
مصرف الشمال للتمويل	5	416,054,286,000	0.04	
مج إجمالي الموجودات لجميع المصارف التجارية		10,185,382,230,843		
نسبة تركيز إجمالي الموجودات CR ₅			0.40	

المصدر من اعداد الباحث بالرجوع إلى البيانات المالية للمصارف التجارية لسنة 2018

من الجدول (10) نرى أن مصرف للاستثمار احتل المرتبة الاولى بين المصارف الخمسة بنسبة موجودات بلغت (0.15)، وهذا يعني أن المصرف لديه استثمارات جيدة ويقدم خدمات متنوعة مما يحقق المزيد من الارباح، أما إجمالي الموجودات فقد ارتفعت إلى (10,185,382,230,843) دينار، فضلا عن ارتفاع نسبة التركيز المصرفي إلى (0.40) مما يدل على زيادة التركيز أي زيادة نسبة الاحتكار في تقديم الخدمات المصرفية بالمصارف الخمسة خلال هذا العام 2018.

جدول (11) إجمالي الموجودات للمصارف التجارية العراقية لعام 2019

اسم المصرف	ترتيب المصرف	إجمالي الموجودات دينار	النسبة من إجمالي الموجودات	مجموع نسبة إجمالي الموجودات لأكثر خمسة مصارف تجارية CR5
مصرف المنصور للاستثمار	1	1,461,478,909,568	0.14	0.42
مصرف الاقليم التجاري	2	977,013,226,763	0.10	
مصرف التنمية الدولي	3	768,378,726,000	0.08	
المصرف الأهلي العراقي	4	632,802,650,000	0.06	
مصرف الشمال للتمويل	5	398,858,003,000	0.04	
مج إجمالي الموجودات لجميع المصارف التجارية		10,101,825,894,434		
نسبة تركيز إجمالي الموجودات CR5				0.42

المصدر من اعداد الباحث بالرجوع إلى البيانات المالية للمصارف التجارية لسنة 2019

من الجدول (11) نلاحظ أن إجمالي الموجودات قد انخفضت بشكل طفيف مقارنة مع السنة السابقة إذ بلغت (10,101,825,894,434) دينار، أما بالنسبة إلى التركيز المصرفي لمؤشر CR5 فقد بلغت النسبة 0.42 وهي اعلى نسبة حققتها المصارف عن الاعوام الماضية ، وقد حقق مصرف المنصور للاستثمار اعلى نسبة بإجمالي الموجودات إذ بلغت (0.14) وهذا دليل على نشاط المصرف الاستثماري خلال هذا العام.

جدول (12) إجمالي الموجودات للمصارف التجارية العراقية لعام 2020

اسم المصرف	ترتيب المصرف	إجمالي الموجودات دينار	النسبة من إجمالي الموجودات	مجموع نسبة إجمالي الموجودات لأكثر خمسة مصارف تجارية CR5
مصرف المنصور للاستثمار	1	1,287,419,060,851	0.13	0.42
مصرف التنمية الدولي	2	1,069,745,295,000	0.10	
المصرف الأهلي العراقي	3	893,964,966,000	0.09	
مصرف الاقليم التجاري	4	644,518,584,200	0.06	
مصرف الشمال للتمويل	5	427,907,719,000	0.04	
مج إجمالي الموجودات لجميع المصارف التجارية		10,209,939,829,881		
نسبة تركيز إجمالي الموجودات CR5				0.42

المصدر من اعداد الباحث بالرجوع إلى البيانات المالية للمصارف التجارية لسنة 2020

بلغ إجمالي الموجودات للمصارف التجارية العراقية نهاية عام 2020 بمبلغ (10,209,939,829,881) دينار، وقد حقق مصرف المنصور اعلى نسبة من ناحية الموجودات بلغت (0.13) وهذا يدل على نشاط المصارف الكبير من ناحية تقديم الخدمات المالية المتنوعة ،اما نسبة التركيز المصرفي (CR₅) على مستوى المصارف التجارية فقد بلغت ما مقداره (0.42) ايضا وهذا يدل على مقدار التركيز الكبير في إجمالي موجودات المصارف التجارية الخمسة الأكبر من حيث الموجودات مقارنة مع بقية المصارف .

جدول (13) إجمالي الموجودات للمصارف التجارية العراقية لعام 2021

اسم المصرف	ترتيب المصرف	إجمالي الموجودات دينار	النسبة من إجمالي الموجودات	مجموع نسبة إجمالي الموجودات لأكثر خمسة مصارف تجارية CR5
المصرف الأهلي العراقي	1	1,822,137,956,000	0.16	0.46
مصرف التنمية الدولي	2	1,546,998,005,000	0.13	
مصرف الاقليم التجاري	3	841,204,574,000	0.07	
مصرف المنصور للاستثمار	4	697,917,429,555	0.06	
مصرف الشمال للتمويل	5	502,401,000,000	0.04	
مج إجمالي الموجودات لجميع المصارف التجارية		11,723,774,980,460		
نسبة تركيز إجمالي الموجودات CR5				0.46

المصدر من اعداد الباحث بالرجوع إلى البيانات المالية للمصارف التجارية لسنة 2021

من الجدول (13) نلاحظ أن إجمالي الموجودات قد ارتفعت عن السنة السابقة إذ بلغت (11,723,774,980,460) دينار وهو اعلى معدل حققته المصارف التجارية هذا العام 2021 ، أما بالنسبة إلى التركيز المصرفي لمؤشر CR₅ فقد بلغت النسبة 0.46 وهي اعلى من الاعوام السابقة ، مما يشير إلى زيادة سيطرة المصارف على السوق المصرفي من ناحية تقديم الخدمات المالية بشكل كبير، وقد حقق المصرف الأهلي العراقي اعلى نسبة بإجمالي الموجودات إذ بلغت (0.16) وهذا دليل على نشاط المصرف الاستثماري خلال هذا العام.

جدول (14) إجمالي الموجودات للمصارف التجارية العراقية لعام 2022

اسم المصرف	ترتيب المصرف	إجمالي الموجودات دينار	النسبة من إجمالي الموجودات	مجموع نسبة إجمالي الموجودات لأكبر خمسة مصارف تجارية CR5
المصرف الأهلي العراقي	1	2,412,040,281,000	0.18	0.49
مصرف التنمية الدولي	2	1,872,734,707,000	0.14	
مصرف الاقليم التجاري	3	1,163,174,187,000	0.09	
مصرف المنصور للاستثمار	4	736,839,536,901	0.05	
مصرف الشمال للتمويل	5	497,710,000,000	0.04	
مج إجمالي الموجودات لجميع المصارف التجارية		13,620,728,053,707		
نسبة تركيز إجمالي الموجودات CR5				0.49

المصدر من اعداد الباحث بالرجوع إلى البيانات المالية للمصارف التجارية لسنة 2022

بلغ إجمالي الموجودات للمصارف التجارية العراقية نهاية عام 2022 بمبلغ (13,620,728,053,707) دينار، وهي أعلى معدل وصلت إليه المصارف عينة الدراسة طوال الـ (10) سنوات مما يعني أن السوق المصرفي العراقي خلال هذا العام لديه خدمات وأنشطة استثمارية مختلفة تدر الأرباح إلى المصارف التجارية، وقد حقق المصرف الأهلي أيضاً الترتيب الأول ناحية الموجودات بنسبة بلغت (0.18) وبإجمالي موجودات (2,412,040,281,000) وهذا يدل على نشاط المصارف الكبير من ناحية تقديم الخدمات المالية المتنوعة، أما نسبة التركيز المصرفي (CR5) على مستوى المصارف التجارية فقد بلغت ما مقداره (0.49) وهذا يدل على مقدار التركيز الكبير في إجمالي موجودات المصارف التجارية الخمسة الأكبر من حيث الموجودات مقارنة مع بقية المصارف .

ب- مؤشر هيرفندال هيرشمان (HHI) Hirshman Herfindhal Indicator :

يعد مؤشر هيرفندال - هيرشمان (The Herfindahl - Hirschman Index HHI)، من أهم المؤشرات وادقها في قياس التركيز المصرفي ، وذلك لأنه يأخذ بعين الاعتبار جميع المصارف العاملة في القطاع المصرفي، لذلك سوف يتم قياس التركيز المصرفي بواسطة مؤشر هيرفندال - هيرشمان (HHI)، إذ يقوم على أساس احتساب إجمالي مربع الحصة السوقية لكل مصرف من إجمالي موجودات المصارف عينة الدراسة . ويختلف هذا المؤشر عن المؤشر السابق CR_k الذي يأخذ المصارف الكبيرة

فقط . كما أن قيمة هذا المؤشر يتراوح ما بين الـ (0) كحد أدنى ولغاية (1000) نقطة كحد أعلى، فإذا كانت قيمة المؤشر أقل من (1000) نقطة فإن هذا يعني أن التركيز منخفض أو معدوم (أي أن المنافسة مرتفعة)، أما لو كانت قيمة المؤشر تتراوح ما بين (1000) إلى (1800) نقطة، فإن هذا يعني بان التركيز معتدل (أي أن المنافسة احتكارية)، أما لو كانت قيمة المؤشر اعلى من (1800) نقطة فان هذا يعني بان التركيز مرتفع أو تام (أي احتكار تام). الذي يمكن التوصل اليه عن طريق جمع مربعات الحصص السوقية للمصارف التجارية عينة الدراسة في القطاع المصرفي، وحسب المعادلة :

(Troug & Sbia, 2015: 6)

$$HHI = \sum_{i=1}^n S_i^2$$

Si : تمثل الحصة السوقية للمصرف

n : إجمالي عدد المصارف

جدول (15) مؤشر هيرفندال هيرشمان (HHI) لموجودات المصارف التجارية العراقية للمدة 2022-2013

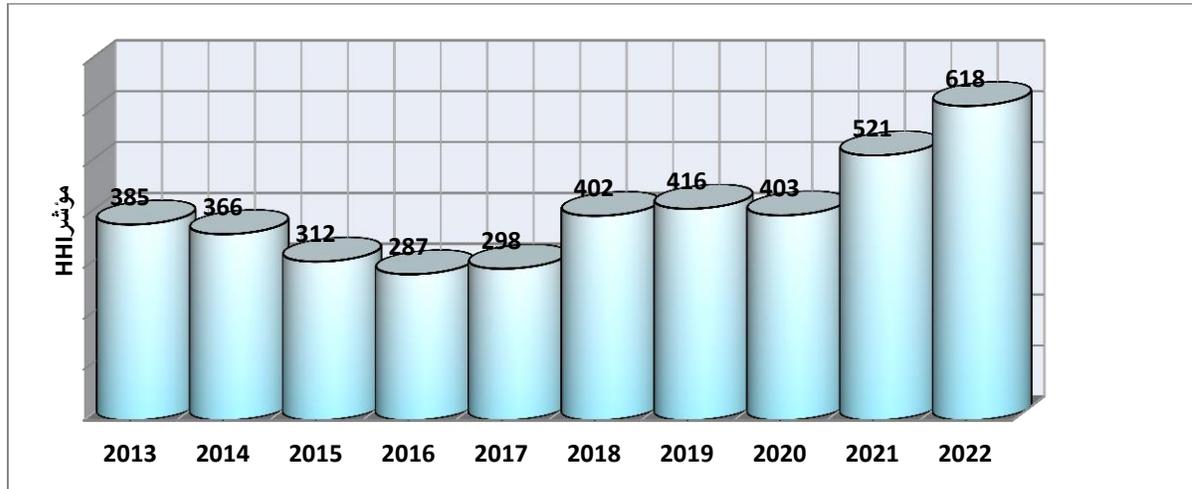
السنة	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	اسم المصرف
	0.054	0.060	0.126	0.145	0.154	0.132	0.113	0.103	0.082	0.078	مصرف المنصور للاستثمار
	0.137	0.132	0.105	0.076	0.065	0.065	0.067	0.093	0.071	0.053	مصرف التنمية الدولي
	0.177	0.155	0.088	0.063	0.052	0.060	0.059	0.051	0.057	0.054	المصرف الأهلي العراقي
	0.037	0.043	0.042	0.039	0.041	0.046	0.062	0.077	0.139	0.159	مصرف الشمال للتمويل
	0.085	0.072	0.063	0.097	0.090	0.050	0.065	0.057	0.048	0.040	مصرف الاقليم التجاري
مؤشر هيرفندال هيرشمان HHI *	618	521	403	416	402	298	287	312	366	385	

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (4)

- (*) تم احتساب قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان من خلال الخطوات الآتية :
- استخراج النسب المئوية لموجودات كل مصرف من إجمالي الموجودات لكل مصرف من المصارف عينة الدراسة ولكل سنة .
 - ترتيب ناتج كل نسبة من النسب المستخرجة في الخطوة أ .
 - جمع ناتج الخطوة (ب) لك المصارف معا ولكل سنة على حدة .

من الجدول (13) يتضح انه لا توجد تركيزات لدى المصارف التجارية العراقية مقارنة مع معيار مؤشر هيرفندال هيرشمان (HHI) الذي يتراوح بين (0- 1000) نقطة، إذ اظهرت النتائج أن جميع النتائج كانت ضمن المعيار الاول وهذا يعني أن درجة المنافسة بين المصارف التجارية في القطاع المصرفي العراقي وهو مؤشر جيد جدا يعكس ارتفاع درجة المنافسة بين المصارف التجارية في القطاع المصرفي العراقي مما يعني تقديم افضل الخدمات إلى الزبائن وابتكار خدمات مصرفية جديدة، وهذا سينعكس بشكل ايجابي على كفاءة القطاع المصرفي العراقي، حيث كانت قيمة مؤشر HHI (618) نقطة في عام 2022 وهي اعلى قيمة، في حين بلغت قيمة مؤشر HHI (287) نقطة في سنة 2016 وهي ادنى قيمة للمؤشر، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل (9).

شكل (9) مؤشر هيرفندال هيرشمان للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول (12)

ثانيا : مؤشرات الاداء المالي للمصارف التجارية عينة الدراسة

تعد المؤشرات المالية أحد أهم الأدوات بتقييم أداء المؤسسات المالية او الوحدات الاقتصادية، وتُستخدَمُها المصارف في التحليل المالي كأدوات أساسية يُقاسُ من خلالها أداء المصرف وبعده زوايا، أهمها تحقيق الأهداف، ويعتمد نجاح مؤشرات الأداء المالي على دقتها وملائمتها وقدرتها للقياس والتطبيق وإمكانية تحقيق الهدف المنشود منها، وبالرغم من وجود عدد كبير من المؤشرات المالية وان كل مؤشر منها يعبر عن جانب معين من الأداء، إلا إنه يمكن الاستدلال بها إلى المستوى العام لأداء المؤسسة، حيث من الجيد أن تُنتقى بشكل موضوعي وعملي لتحقيق أهداف عملية التقييم (الخرعلي، 2018: 36). ولان المصارف تُعدُّ

من أهم القطاعات المالية في الحياة الاقتصادية التي لا بد من الاهتمام بها وتقييم أدائها ومعالجة نقاط الضعف بها لأجل تكوين مصارف قوية تقدم أفضل الخدمات المصرفية سواء للقطاعات الحكومية الأخرى أم للعملاء وإنشاء جدار متين للتصدي للأزمات المالية (Baral, 2005:43). ويعد اختيار مؤشرات الأداء من الأمور ذات الأهمية الكبيرة في مراحل الإعداد لعملية تقييم أداء المصارف بل هي ركيزة أساسية من ركائزها، حيث تتطلب الدقة والوضوح في عملية التحديد للمدلولات والمؤشرات التي ستستخدمها في التقييم وتركيبها وطرائق حسابها وكذلك البيانات اللازمة في بنائها، وعليه يمكن للباحث اختيار بعض من أهم المؤشرات المالية التي تتلائم مع الدراسة الحالية ومنها (مؤشر الربحية والسيولة ومؤشر توظيف الاموال، وملاءة رأس المال) وكالاتي :

1- مؤشر الربحية / العائد إلى الموجودات (ROA)

يقيس هذا المؤشر الكفاءة الكلية للإدارة بتحقيق الأرباح من استثماراتها في الموجودات، وتحتسب هذه النسبة عن طريق قسمة صافي الدخل للمصرف بعد الضريبة على إجمالي الموجودات، وارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة سياسات المصرف الاستثمارية (Hussain&Sajjad,2017:6). وتمثل أحد النسب الرئيسية التي تستخدم في تحليل ربحية المصرف، إذ تعبر عن مدى كفاءة الإدارة المصرفية في تحقيق الاستخدام الأفضل لموجوداته المتاحة (Kangarloe,et.al.,2012:1). وبذلك يمكن تقييم مدى كفاءة إدارة المصرف في توليد الأرباح باستخدام كمية معينة من الموجودات ويحسب عن طريق المعادلة التالية (kidwell,et.al.,2012:438)

$$\text{معدل العائد على الموجودات ROA} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

جدول (16) معدل العائد على الموجودات للمصارف التجارية العراقية للمدة 2013-2022

المتوسط	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	السنوات المصارف
0.015	0.02	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.02	0.02	0.03	المنصور للاستثمار
0.020	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.02	0.03	0.02	0.04	0.04	التنمية الدولي
0.016	0.01	0.01	0.02	0.01	0.02	0.00	0.04	0.00	0.01	0.03	الأهلي العراقي
0.008	-0.01	-0.01	-0.01	-0.03	0.04	0.03	0.04	0.01	0.03	0.01	الشمال للتمويل
0.007	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.02	0.02	0.02	0.02	-0.06	الاقليم التجاري
	0.01	0.01	0.01	0.00	0.02	0.02	0.03	0.01	0.02	0.01	المتوسط

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف المبحوثة للسنوات من 2013-2022 باستخدام برنامج Excel 2010

اظهرت النتائج في سنة 2013 أن متوسط العائد على الموجودات (ROA) قد بلغ بنسبة (1%) وهي نسبة ضعيفة مما يعني أن المصارف لم تحقق إيرادات عالية من استثماراتها وهذا قد يعود إلى الظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق منذ عام 2013، وعند مقارنة هذا المتوسط مع المصارف التجارية الأخرى عينة الدراسة نجد أن مصرف التنمية الدولي قد حقق أعلى نسبة للعائد على الموجودات بلغت (4%)، أما أدنى نسبة فقد ظهرت في مصرف الإقليم التجاري بلغت (6%-) وهي نسبة سالبة تشير إلى خسارة المصرف للاستثمارات في حينها، أما المصارف الأخرى في العينة فقد تفاوتت نسبتهم إذ أظهرت أن مصرف المنصور والمصرف الأهلي حقق أعلى من المتوسط إذ بلغ كل منها بنسبة (3%)، أما مصرف الشمال للتمويل فقد كانت نسبته (1%) لعينة الدراسة خلال سنة 2013. في سنة 2014 ارتفع متوسط العائد على الموجودات مقارنة مع العام السابق، إذ بلغت (2%) وعند المقارنة مع المصارف في نفس السنة نلاحظ أن مصرف التنمية الدولي قد حقق أيضاً أعلى نسبة مقارنة مع المتوسط، حيث حقق (4%) وهذا يعني أن المصرف قد استثمر موجوداته بشكل جيد، أما بالنسبة إلى مصرف الشمال للتمويل فقد بلغت نسبته (3%)، في حين سجل مصرفي المنصور للاستثمار ومصرف الإقليم التجاري نسبة بلغت (2%)، ومن ثم المصرف الأهلي العراقي الذي جاء بالمرتبة الأخيرة بنسبة (1%). أما سنة 2015 فقد انخفض متوسط نسبة العائد على

الموجودات إلى (1%) مقارنة مع العام السابق، وعند مقارنة المتوسط مع المصارف الأخرى بالعام نفسه نجد أن مصرف المنصور ومصرف التنمية ومصرف الاقليم قد حققوا نسبة عائد على الاستثمار بلغت (2%)، في حين سجل مصرف الشمال نسبة (1%)، أما مصرف الأهلي فقد حقق ادنى نسبة تذكر خلال العام بلغت (0%) أي أن المصرف لم يحقق أي ارباح خلال العام .

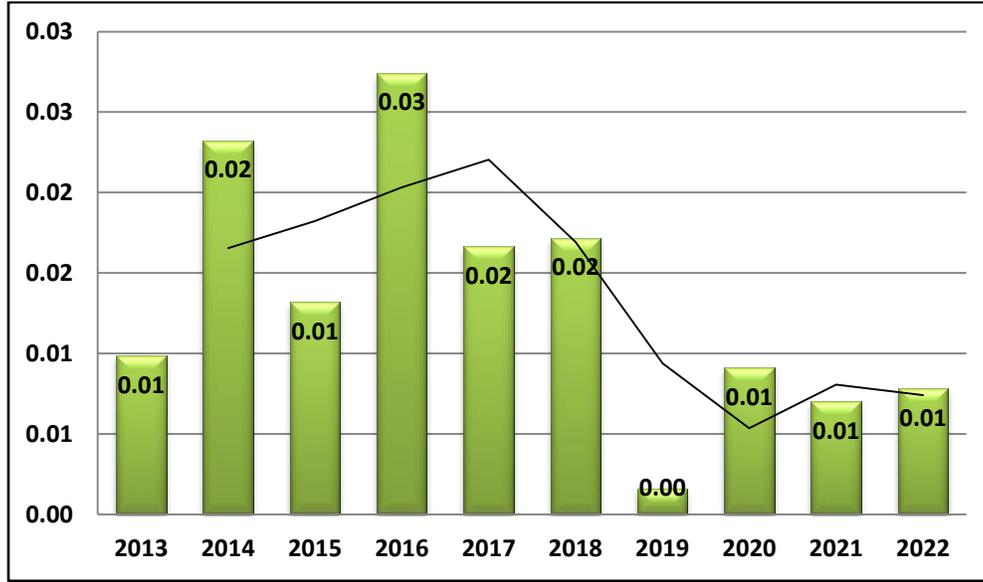
أما بالنسبة إلى سنة 2016 فقد ارتفع متوسط معدل العائد على الموجودات إلى (3%) وهي اعلى نسبة تذكر مقارنة مع السنوات السابقة، وعند مقارنة النسبة نجد أن مصرفي الأهلي العراقي ومصرف الشمال للتمويل قد حققا اعلى نسبة من المتوسط اذ بلغت (4%) مما يشير إلى أن المصرفي استثمارا موجوداتهم بشكل جيد خلال العام من اجل تحقيق الارباح، أما مصرف التنمية الدولي فقد بلغت نسبته (3%)، في حين كانت ادنى نسبة (1%) لمصرف المنصور للاستثمار. وفي سنتي 2017 و 2018 فقد حققنا نفس المتوسط ولجميع المصارف التجارية عينة الدراسة اذ بلغ متوسط العائد على الموجودات بنسبة (2%) وهي نسبة منخفضة مقارنة مع العام السابق، اذ يمكن ملاحظة أن اعلى نسبة بلغت (4%) لمصرف الشمال للتمويل خلال عام 2018، وادنى نسبة بلغت (0%) للمصرف الأهلي العراقي في سنة 2017 .

اما سنة 2019 فقد كانت ادنى نسبة متوسط عائد للموجودات طيلة فترة الدراسة ولجميع المصارف التجارية، اذ بلغ المتوسط (0%)، وهذا يشير إلى وجود خسائر بالموجودات او ربما لم تحقق المصارف أي ارباح تذكر من استثماراتها، ويمكن ملاحظة أن مصرف الشمال للاستثمار قد حقق خسارة بمعدل (3-0%)، أما بقية المصارف فقد حققت جميعها ارباح ضئيلة بلغت (1%) خلال العام المذكور .

أما السنوات المتبقية 2020 و 2021 و 2022 فقد بلغت قيمة المؤشر فيه على التوالي (1%)، اذ حققت جميع المصارف عينة الدراسة خلال هذه الاعوام الثلاث نسب منخفضة من الارباح والاستثمارات وهذا قد يعود نسبيا إلى الازمة الصحية (كورونا) التي ضربت اغلب دول العالم والتي قللت من مستوى النشاط الاقتصادي.

وعند مقارنة متوسط العائد على الموجودات لجميع المصارف التجارية عينة الدراسة ولكل سنة على حدة نجد أن سنة واحدة فقط حققت اعلى نسبة، اذ بلغت (3%) وهي سنة 2016 أما بقية السنوات الأخرى فقد كانت نسبتها اقل مما ذكر ما أن وصلت في سنة 2019 إلى (0%) ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (10)

شكل (10) متوسط نسبة العائد إلى الموجودات للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة 2013-2022



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

2- مؤشر السيولة / نسبة الرصيد النقدي

هذه النسبة تعد من اهم النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي، وتشير إلى مدى امكانية المصارف على تلبية سحبيات المودعين المفاجئة من خلال مقدار النقد لدى البنك المركزي والنقد في الصندوق فضلا عن الارصدة النقدية الاخرى مثل العملات الاجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة لدى المصرف ، إذ تقيس هذه النسبة مدى قدرة المصارف على سداد التزاماتها المالية قصيرة الاجل، ويمكن احتسابها من خلال المعادلة الاتية :

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{النقد في الصندوق}}{\text{الودائع وما في حكمها}} * 100$$

ويقصد بالودائع وما في حكمها هي جميع المطلوبات بالمصرف باستثناء راس المال الممتلك (حق الملكية)، إذ أن ارتفاع هذه النسبة يدل على زيادة قدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها، وبالمقابل ينعكس ذلك بشكل سلبي على العوائد للمصرف وذلك لان النقود تصبح غير موظفة في الاستثمارات ولا يمكن أن تدر على المصرف بالعوائد المالية . ويتضمن الجدول (17) النتائج لسنوات الدراسة لنسبة السيولة النقدية لكل مصرف من المصارف عينة الدراسة .

جدول (17) نسبة الرصيد النقدي للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة 2013-2022

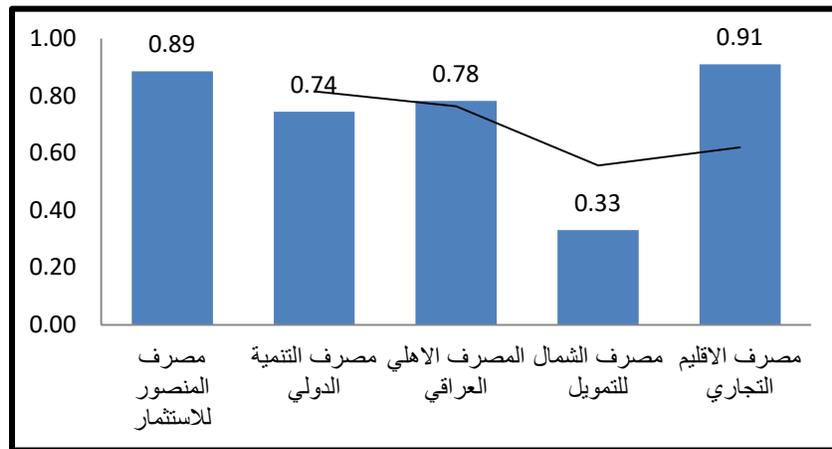
السنوات المصارف	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط
المنصور للاستثمار	0.59	0.63	0.32	0.95	0.95	1.11	1.03	1.12	1.02	0.97	0.89
التنمية الدولي	1.18	1.42	0.80	0.24	0.24	0.68	0.64	0.51	0.55	0.64	0.74
الأهلي العراقي	0.09	1.16	1.16	1.26	1.26	0.83	0.48	0.75	0.41	0.55	0.78
الشمال للتمويل	0.67	0.75	0.48	0.42	0.42	0.16	0.03	0.18	0.11	0.11	0.33
الاقليم التجاري	1.19	0.01	0.84	1.13	1.13	1.12	0.91	1.02	0.96	0.97	0.91
المتوسط	0.74	0.80	0.72	0.87	0.80	0.78	0.62	0.72	0.61	0.65	

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة

يشير الجدول (17) إلى نتائج مؤشر السيولة (نسبة الرصيد النقدي) للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة ولكل سنة من سنوات البحث، إذ يتبين من الجدول بشكل عام أن هناك تبايناً واضحاً بين المصارف التجارية من خلال مقارنة الوسط الحسابي لنسبة الرصيد النقدي بين المصارف، إذ نلاحظ أن مصرف الاقليم التجاري ومصرف المنصور للاستثمار قد حققا نسباً متقاربة نسبياً، حيث بلغ أعلى متوسط نسبة الرصيد النقدي لمصرف الاقليم التجاري (0.91) ومصرف المنصور للاستثمار (0.89)، وهذا يعني أن المصرفين لديهما سيولة نقدية عالية لمواجهة التزامات المودعين قياساً بالمصارف التجارية الأخرى وهو مؤشر جيد للمصارف مما يؤدي إلى تقوية ثقة المودعين وتدعيم العمل المصرفي، كما نلاحظ أن مصرف الاقليم التجاري قد حقق نسبة رصيد نقدي بلغت (1.13%) في عام 2016 وهي أعلى نسبة حققها خلال فترة الدراسة، أما مصرف المنصور فقد كانت نسبة الرصيد النقدي له خلال عام 2021 بنسبة (1.02%) وهي أعلى نسبة له خلال فترة البحث. وبشكل عام عند مقارنة نسبة الرصيد النقدي لجميع السنوات ولجميع المصارف نجد أن أعلى نسبة سجلت (1.42%) خلال عام 2014 لمصرف التنمية الدولي وهذا يدل على أن المصرف في تلك السنة لديه سيولة عالية لمواجهة الالتزامات المالية تجاه المودعين، أما أدنى نسبة متوسط للرصيد النقدي فكانت (0.33) لمصرف الشمال وهذا يدل على أن المصرف قد استثمر الأموال النقدية لديه بالشكل الأمثل وحقق أعلى نسب أرباح ممكنه وذلك لان احتفاظ المصرف بنسبة عالية من الرصيد النقدي

سينعكس سلباً على ارباحه. وعند مقارنة المتوسطات للمصارف معاً لسنوات البحث نجد أن المصارف التجارية خلال الاعوام 2014-2018 قد شهدت نسب سيولة نقدية عالية، اي أن المصارف التجارية تحتفظ بالنقود بنسبة عالية ولم توظف تلك الاموال بالشكل الامثل لتحقيق الارباح، وهذا قد يعود الازواج السياسية والاقتصادية التي شهدها العراق تلك الفترة. ويمكن مقارنة المتوسطات لنسبة الرصيد النقدي للمصارف التجارية بالشكل (11) وكالاتي :

شكل (11) متوسط نسبة الرصيد النقدي للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة للمدة 2013-2022



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (15)

3- مؤشر توظيف الاموال / نسبة إجمالي القروض والتسليفات إلى إجمالي الودائع

تعد هذه النسبة من النسب المهمة في التحليل المالي، وتشير إلى مدى امكانية المصارف بتوظيف الودائع المستلمة واستثمارها في شكل قروض، اذ تبين مدى حجم الاموال التي تستخدمها المصارف من الودائع الكلية، ويمكن قياس هذه النسبة عن طريق قسمة إجمالي القروض والسلف على إجمالي الودائع، أن ارتفاع هذه النسبة يدل على قدرة المصرف بتوظيف الاموال بالشكل الصحيح، وبالعكس يدل انخفاضها على ضعف المصرف في ادارة الاموال وتوظيفها بالشكل الصحيح. حيث تعد مؤشرا جيدا لتقييم المصرف، والجدول (17) يبين النتائج المستخرجة من التقارير المالية للمصارف التجارية وكالاتي :

جدول (18) نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع للمصارف التجارية عينة الدراسة 2013-2022

المتوسط	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	السنوات المصارف
0.18	0.43	0.32	0.11	0.10	0.10	0.12	0.15	0.15	0.18	0.18	المنصور للاستثمار
0.50	0.66	0.55	0.58	0.85	0.88	0.08	0.09	0.64	0.06	0.62	التنمية الدولي
0.63	0.62	0.76	0.76	0.67	0.40	0.73	0.84	0.69	0.49	0.32	الأهلي العراقي
0.71	2.11	2.11	0.16	0.22	0.25	0.25	0.14	1.14	0.41	0.27	الشمال للتمويل
0.31	0.11	0.16	0.07	0.13	0.21	0.25	0.10	1.03	0.97	0.10	الاقليم التجاري
	0.79	0.78	0.34	0.40	0.37	0.29	0.26	0.73	0.42	0.30	المتوسط

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة

يتضح من الجدول (18) أن اعلى متوسط نسبة توظيف كانت لدى مصرف الشمال للتمويل بنسبة بلغت (0.71) قياساً مع بقية المصارف الاخرى، وهذا مؤشر جيد للمصرف لأنه سيؤثر بشكل ايجابي على ارباح المصرف، اي أن المصرف وظف الاموال المودعة بالشكل الامثل وهذا دليل على كفاءة المصرف في تلبية القروض المصرفية لزبائنه . ولكن بالمقابل هناك درجة خطورة عالية على المصرف الا وهي انه في حاله قيام المودعين بسحب ودائعهم بشكل مفاجئ سيؤثر على سيولة المصرف، مما ينبغي على المصرف اخذ الحيطة والحذر في منح القروض . أما ادنى مؤشر توظيف بلغ (0.18) لمصرف المنصور للاستثمار .

وعند مقارنة النسبة على مستوى السنوات عينة الدراسة فنلاحظ هناك تذبذب ملحوظ بين المصارف ارتفاعاً وانخفاضاً، وهذا قد يعود إلى عدم استقرار العراق في تلك الفترة من الناحية الاقتصادية والسياسية مثل ظهور التنظيمات الارهابية (داعش) خلال الاعوام الاولى فضلا عن ظهور ازمة كورونا في السنوات الاخيرة، مما ادى إلى عدم استقرار نسبة توظيف الودائع لدى المصارف التجارية العراقية . أن اعلى نسبة للتوظيف سجلت في سنة 2021 و 2022 بنسبة (2.11%) على التوالي لمصرف الشمال للتمويل، أما ادنى نسبة للمصرف فكانت (0.14)، وعند مقارنة متوسط نسبة التوظيف لجميع السنوات بشكل عمودي نلاحظ أن هناك توجهها كبيرة للمصارف التجارية في منح القروض إلى الزبائن وبنسبة بلغت (0.78) و (0.79) على التوالي خلال الاعوام الاخيرة 2021 و 2022 وهو مؤشر جيد على المصارف لتحقيق الارباح ولكن هناك ارتفاع

في درجة الخطورة على المصارف في من القروض والتسليفات إلى الزبائن جراء عمليات السحب المفاجئة التي قد تحصل .

4- مؤشر ملاءة رأس المال / نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع

تعد نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع احد اهم النسب المالية المستخدمة في قياس ملاءة رأس المال للمصارف، إذ تشير إلى مدى امكانية المصرف بالاعتماد على حق الملكية باعتباره احد مصادر التمويل، وتقيس قدرة المصرف على تسديد الودائع من الاموال المملوكة له، وتقاس من خلال قسمة حق الملكية على إجمالي الودائع للمصرف، وتعد هذه النسبة مؤشرا جيدا لتقييم المصرف لأنها تدل على قدرة المصرف لتوفير الحماية لأموال المودعين لديها في حالة ارتفاعها، أما اذا كانت النسبة منخفضة فهذا سيؤدي إلى ضعف حماية اموال المودعين وبالتالي تأثر سلبا على ارباح المصرف . ويوضح الجدول (19) النسبة المالية المستخرجة من بيانات المصارف التجارية عينة الدراسة وكالاتي :

جدول (19) نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة 2013-2023

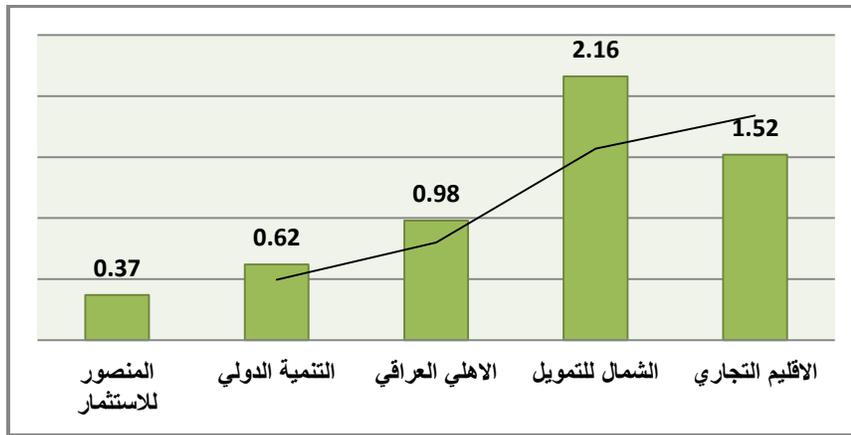
المتوسط	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	السنوات المصارف
0.37	0.73	0.07	0.30	0.25	0.24	0.30	0.37	0.38	0.50	0.58	المنصور للاستثمار
0.62	0.25	0.29	0.43	0.66	0.81	0.84	0.87	0.60	0.68	0.79	التنمية الدولي
0.98	0.22	0.28	0.73	1.02	1.36	2.09	1.93	0.97	0.78	0.47	الأهلي العراقي
2.16	2.35	2.30	2.63	3.56	3.78	3.50	1.78	1.08	0.31	0.27	الشمال للتمويل
1.52	0.34	0.55	0.51	0.06	1.32	1.82	1.08	3.30	2.41	3.81	الاقليم التجاري
	0.78	0.70	0.92	1.11	1.50	1.71	1.21	1.27	0.93	1.18	المتوسط

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة

من الجدول (19) يتضح أن اعلى مصرف حقق اعلى متوسط نسبة ملاءة مالية هو مصرف الشمال للتمويل بمعدل بلغ (2.16%) وهذا يدل على أن مصرف الشمال هو المصرف الاكثر الذي يوفر حماية لأموال المودعين، وان اعلى نسبه حققها المصرف خلال سنة 2018 بنسبة بلغت (3.78%) واقل نسبة كانت

(0.27)، في حين جاء مصرف الاقليم التجاري بالمرتبة الثانية بمعدل بلغ (1.52%) وهو ايضا دليل على توفير الحماية لأموال المودعين، وان اعلى نسبة حققها المصرف سنة 2015 بنسبة بلغت (3.30%) وادنى نسبة له كانت (0.06)، أما بقية المصارف تراوح متوسط نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع بين (0.97 إلى 0.98) ، حيث أن ادنى متوسط نسبة ملاءة للمصارف عينة الدراسة كانت لمصرف المنصور للاستثمار وهذا يعني أن المصرف لديه حماية ضعيفة لأموال المودعين وضعف تسديد الودائع من الاموال المملوكة له . ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (12) وكالاتي :

شكل (12) نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة 2013-2023



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (16)

ثالثا : مؤشرات قياس الاستقرار المالي Financial Stability Indicators

يعد أنموذج (Altman) من اهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي للمصارف، إذ يستعمل مجموعة من النسب المالية المهمة التي تميز المصارف الجيدة عن المصارف المشكوك فيها، وكذلك التعرف على طبيعة نشاطها بوقت مبكر مما يسمح ذلك للأطراف ذات العلاقة وأصحاب المصالح لاتخاذ الإجراءات اللازمة بالوقت المناسب من اجل معالجة الموقف (Wong & Ong , 2014:197). إذ يعد الاستقرار المالي الركيزة الأساسية لأي عملية نمو اقتصادي، لذلك تم وضع العديد من المؤشرات التي تقيس درجة الاستقرار المالي للمصارف، حيث تعمل المؤشرات كجهاز انذار مبكر للمصارف وجميع المؤسسات المالية الاخرى، ويعتبر أنموذج التمان من بين أحدث النماذج لمعرفة الاستقرار المالي، أذ يزداد

الاستقرار عند زيادة مستويات الربحية ورأس المال، و ينخفض بانخفاض العوائد والذي يتضح من خلال ارتفاع الانحراف المعياري للعائد على الموجودات، وحسب المعادلة الآتية (الشمري، 2019: 53):

$$Z\text{-Score} = (\text{ROA} + E/A) / \sigma (\text{ROA})$$

أذ أن :

Z : مؤشر الاستقرار المالي للمصارف

ROA: العائد على الموجودات

E/A :نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات

$\sigma (\text{ROA})$: الانحراف المعياري للعائد على الموجودات

وكلما كانت النسبة أعلى كلما دل على أن المصرف أكثر استقرار وأبعد عن احتمالات الفشل المالي

ثم قام Altman في بناء نموده على أهم خمس نسب مالية، وقد استعمل الأسلوب الاحصائي إذ تمثلت بالنسب الآتية : (Zaki,2016:1940).

X1 : رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات
X2 : الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات
X3 : الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات
X4 : القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى مجموع المطلوبات
X5 : المبيعات إلى مجموع الموجودات.

ثم قام التمان بتخصيص اوزان نسبية لكل محتوى من محتويات الأنموذج مختلف عن المحتوى الاخر حسب أهميته النسبية، ووضح مدى درجة أهمية كل مكون من المحتويات بحسب الوزن النسبي المضروب في النسبة المالية، إذ تم استعمال (1.2) معاملا لنسبة X1 وهي (رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات) يضاف إلى معامل (1.4) مضروباً بنسبة X2 وهي نسبة (الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات) مضافا إلى معامل (3.3) مضروباً بنسبة X3 وهي نسبة (الربح التشغيلي قبل الفوائد

والضرائب إلى مجموع الموجودات) مضافا إلى معامل (0.6) مضروبا بنسبة (X4) وهي نسبة (القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى مجموع المطلوبات) مضافا إلى معامل (1.0) مضروبا بنسبة X5 وهي (المبيعات إلى مجموع الموجودات) (Alkhatib,AL,2011:209) .

حيث كانت الصورة النهائية لمعادلة النموذج كالاتي :

$$Z\text{- Score} = 1.2 * X1 + 1.4 * X2 + 3.3 * X3 + 0.6 * X4 + 1.0 * X5$$

بعد ذلك صنف النموذج المصارف إلى ثلاث مناطق وكما يلي :

❖ إذ كانت نتيجة النموذج اقل من 1.8	(Z < 1.8)	فهي المنطقة الحمراء
❖ إذ كانت النتيجة تتراوح بين 1.9 - 2.9	(2.9 < z > 1.9)	فهي المنطقة الرمادية
❖ إذ كانت النتيجة أكبر من 2.9	(Z > 3.0)	فهي المنطقة الخضراء

وطبقا لنموذج التمان فان احتمالات الفشل المالي التي يتعرض لها المصرف سوف تزداد كلما كانت قيمة (Z) اقل من 1.81، أما إذا كانت النتيجة أكبر من 1.81 فإن المصرف يعد في حالة جيدة (anjum,2014:215) . ويعد نموذج Altman Z-Score ذات قدرة تنبؤيه عالية، إذ يزداد احتمال الإفلاس مع انخفاض درجة Z-Score (Burde,2018:1) . وتصنف المصارف ذات النقاط Z-Score المنخفضة بأنها مصارف مفلسة وتشير درجات Z-Score المنخفضة إلى مخاطر عالية، وأن المصرف ذو ضائقة مالية . واستناداً إلى النسب المالية المستخرجة لكل مصرف يتم منح القرض أو رفضه . فكلما زادت درجة Z-Score كلما قلت احتمالية التخلف عن السداد، فإذا كانت Z أقل من (1.81) تعد المخاطرة مرتفعة جدا ولا يتم منح القرض للزبون (Aktan,2011:78)

والاتي اهم البيانات المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة والمتمثلة (مصرف المنصور، مصرف التنمية الدولي، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الشمال للتمويل، مصرف الاقليم التجاري) واستناداً لتوافر البيانات للمدة 2013 – 2022 . لقياس مؤشرات الاستقرار المالي باستعمال أنموذج التمان Altman للمصارف العراقية عينة الدراسة وكالاتي :

1- مصرف المنصور

تبين من خلال الجدول (19) أن بيانات مصرف المنصور تقع ضمن منطقة التعثر المالي وحسب تحليل أنموذج التمان Z-score لبيانات المصرف خلال نشاطه من سنة 2013 إلى 2022، وقد بلغ متوسط قيمة Z للمدة بنسبة (0.588) وهي اقل من المعيار المحدد أي أن $Z < 1.8$ وهذا يعني أن مصرف المنصور يقع ضمن المنطقة الحمراء. وهذا يعني انه يعاني من مخاطر مصرفية عالية وأنه غير قادر بالنهوض بأنشطته المصرفية للوصول إلى منطقة الأمان، وقد يعود ذلك لأسباب عديدة منها انخفاض راس المال العامل، وذلك لان قيمة صافي راس المال العامل إلى إجمالي الموجودات اخذت بالانخفاض اذ كانت في سنة 2017 (-0.022)، وكذلك تفاوت نسبة القيمة السوقية للاسهم خلال تلك المدة . والجدول (21) يوضح أنموذج التمان Z-score لمصرف المنصور لمدة الدراسة من 2013 - 2022

جدول (21) نتائج الاستقرار المالي لمصرف المنصور للمدة 2013-2022 باستخدام أنموذج

Altman

السنة	x1	x2	x3	x4	x5	مقياس التمان Z- Score
2013	0.342	0.038	0.038	0.551	0.049	0.969
2014	0.306	0.036	0.023	0.238	0.038	0.675
2015	0.254	0.027	0.023	0.202	0.035	0.574
2016	0.197	0.024	0.015	0.224	0.024	0.478
2017	(0.022)	0.021	0.013	0.139	0.020	0.150
2018	0.077	0.020	0.015	0.080	0.019	0.240
2019	0.114	0.009	0.007	0.069	0.012	0.225
2020	0.200	0.016	0.006	0.080	0.012	0.342
2021	0.481	0.030	0.022	0.305	0.012	0.886

1.345	0.021	0.342	0.033	0.316	0.474	2022
0.588						المتوسط

المصدر / اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel .

2- مصرف التنمية الدولي

تبين من خلال الجدول (22) أن بيانات مصرف التنمية الدولي تقع ضمن منطقة التعثر المالي وحسب تحليل أنموذج التمان Z-score لبيانات المصرف خلال نشاطه من سنة 2013 إلى 2022، وقد بلغ متوسط قيمة Z للمدة بنسبة (0.487) وهي اقل من المعيار المحدد أي أن $Z < 1.8$ وهذا يعني أن مصرف التنمية الدولي يقع ضمن المنطقة الحمراء. وهذا يعني انه يعاني من مخاطر مصرفية عالية، وقد يعود ذلك لأسباب عديدة منها انخفاض صافي راس المال العامل نتيجة الفرق الواضح بين موجودات ومطلوبات المصرف إذ بلغ في 2018 بنسبة (-0.126)، وكذلك تفاوت نسبة القيمة السوقية للاسهم خلال تلك المدة . والجدول (22) يوضح أنموذج التمان Z-score لمصرف المنصور لمدة الدراسة من 2013-2022

جدول (22) نتائج الاستقرار المالي لمصرف التنمية الدولي للمدة 2013-2022

باستخدام أنموذج Altman

السنة	x1	x2	x3	x4	x5	مقياس التمان Z- Score
2013	0.133	0.002	0.028	0.196	0.069	0.441
2014	0.280	0.002	0.043	0.252	0.074	0.705
2015	0.301	0.002	0.030	0.298	0.062	0.703
2016	0.333	0.002	0.030	0.307	0.056	0.742
2017	0.316	0.002	0.023	0.303	0.060	0.699
2018	(0.126)	0.001	0.014	0.303	0.047	0.123
2019	0.085	0.010	0.008	0.260	0.102	0.399
2020	0.164	0.011	0.015	0.187	0.100	0.474
2021	0.069	0.029	0.013	0.129	0.050	0.294
2022	0.101	0.011	0.011	0.107	0.057	0.293
المتوسط						0.487

المصدر / اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel .

3- مصرف الأهلي العراقي

تظهر البيانات المالية للمصرف الأهلي العراقي وحسب تحليل Z-Score والمبينة في جدول (23) أن مصرف المصرف الأهلي يقع في منطقة الخطر، إذ بلغت قيمة Z (0.666) . مما يدل على أن مخاطرة المصرف مرتفعة، بينما انخفض نشاط المصرف سنة 2019 و 2021 و 2022 إذ كانت النتائج واقعه ما بين (0.311- 0.359) . والتي تشير إلى تعرض المصرف لمخاطرة عالية ووقوعه في المنطقة الحمراء نتيجة لزيادة حجم الموجودات التي يحتفظ بها المصرف ومسايرة أعماله دون تحسين وحسب أنموذج التمان $Z < 1.8$ ، بينما في سنة 2020 طور المصرف نشاطه وأرتفعت قيمة Z مقارنة بالسنوات السابقة إلى (0.951) وذلك نتيجة لزيادة حقوق المساهمين وزيادة مبيعاته، إلا أنه لم يصل إلى منطقة الامان ومن ثم تراجع نشاط المصرف أي ارتفاع مخاطرة المصرف، بسبب عدم قدرة المصرف على الاستمرار في تطوير قابليته بشكل مناسب وعدم قدرته على النهوض والخروج من المنطقة الخطرة وعدم الاستفادة من الاعوام التي وقعت بها بمخاطرة مالية وعدم أخذها بنظر الاعتبار الانذارات عند هبوط مؤشرات الربحية، مما أدى إلى وقوعه في المنطقة الخطرة وبالتالي التعثر المالي وصولاً للإفلاس، وكما في الجدول (23)

جدول (23) نتائج الاستقرار المالي للمصرف الأهلي العراقي للمدة 2013-2022

باستخدام أنموذج Altman

السنة	x1	x2	x3	x4	x5	مقياس التمان Z- Score
2013	0.260	0.021	0.027	0.202	0.053	0.605
2014	0.419	0.011	0.015	0.380	0.063	0.860
2015	0.453	0.007	0.004	0.238	0.064	0.772
2016	0.547	0.044	0.007	0.170	0.053	0.896
2017	0.578	0.040	0.010	0.195	0.057	0.956
2018	0.503	0.003	(0.000)	0.005	0.026	0.637
2019	0.166	0.001	0.018	0.010	0.049	0.316
2020	0.568	0.059	0.039	0.009	0.052	0.951
2021	0.177	0.032	0.018	0.002	0.042	0.359
2022	0.191	0.021	0.014	0.002	0.004	0.311
المتوسط						0.666

المصدر / اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel .

4- مصرف الشمال للتمويل والاستثمار

تبين نتائج الجدول (24) وبعد تحليل بيانات مصرف الشمال للتمويل حسب نموذج التمان Z-Score أن مصرف الشمال مستمر بعملياته المصرفية دون تطوير، إذ أن جميع قيم Z من عام 2013 إلى عام 2022 هي أقل من (1.8) باستثناء سنة 2014 كانت أكبر، إذ بلغت (2.563). أي طيلة مدة التحليل يظهر المصرف ضمن المنطقة الحمراء ذات المخاطرة المصرفية العالية وبعيداً عن الاستقرار المالي، وذلك لأسباب عديدة، قد تعود إلى عدم قدرة المصرف على تسير الأعمال بشكل يضمن سلامة مركزه المالي واستمرارية، والسبب الآخر هو انخفاض نسبة السيولة المصرفية في السنوات الأخيرة، لان المصرف اتبع سياسة تمويلية تعتمد على الاقتراض بشكل كبير فارتفع نسبة المديونية أدى إلى انخفاض الأرباح قبل الفوائد والضرائب، وكذلك انخفاض مبيعات المصرف ساهم بشكل كبير في تعثر المصرف ووقوعه في المنطقة الخطرة، حتى أن المصرف وضع تحت الوصاية في السنوات الأخيرة. والجدول (24) يوضح أنموذج التمان Z-score لمصرف الشمال وكالاتي :

جدول (24) نتائج الاستقرار المالي لمصرف الشمال للمدة 2013-2022 باستخدام أنموذج

Altman

السنة	x1	x2	x3	x4	x5	مقياس التمان Z- Score
2013	0.152	0.012	0.087	0.366	0.063	0.769
2014	1.474	0.038	0.111	0.370	0.153	2.563
2015	0.299	0.030	(0.001)	0.129	0.079	0.555
2016	0.706	0.049	(0.049)	0.130	0.073	0.905
2017	0.634	0.047	(0.033)	0.130	0.026	0.821
2018	0.674	0.056	(0.030)	0.144	0.010	0.884
2019	0.160	0.058	(0.031)	0.150	0.001	0.260
2020	0.221	0.053	(0.007)	0.010	0.000	0.323
2021	0.363	0.045	(0.006)	0.119	0.001	0.552
2022	0.357	0.045	(0.015)	0.121	0.003	0.518
المتوسط						0.815

المصدر / اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel .

5- مصرف الاقليم التجاري للاستثمار والتمويل

يتضح من الجدول (25) وحسب تحليل أنموذج التمان Z-Score لبيانات مصرف الاقليم التجاري أن المصرف في سنة 2017 كانت اعلى نسبة لمقياس Z بلغت (1.116) الا أن المصرف لم يصل إلى منطقة الامان، مما يدل أن المصرف ذو مخاطرة مصرفية عالية، إذ أن هذا التعثر المالي جاء نتيجة لأسباب عديدة في مقدمتها انخفاض أسعار أسهم المصرف بشكل كبير، فضلا عن الانخفاض الحاد في قيم المؤشر جاء بسبب انخفاض الارباح قبل الفوائد والضرائب وانخفاض ايرادات المصرف . والجدول الاتي يوضح أنموذج التمان لمصرف المتحد للاستثمار .

جدول (25) نتائج الاستقرار المالي الاقليم التجاري للمدة 2013-2022 باستخدام أنموذج

Altman

مقياس التمان Z- Score	x5	x4	x3	x2	x1	السنة
0.344	0.090	0.000002	(0.050)	0.010	0.338	2013
0.486	0.033	0.000002	0.020	0.009	0.311	2014
0.484	0.035	0.000002	0.020	0.009	0.310	2015
1.116	0.027	0.000002	0.029	0.013	0.814	2016
0.692	0.041	0.000010	0.024	0.032	0.439	2017
0.507	0.025	0.000001	0.011	0.026	0.341	2018
0.251	0.012	0.000001	0.017	0.037	0.109	2019
0.363	0.004	0.000002	0.015	0.067	0.180	2020
0.301	0.047	0.000006	0.011	0.052	0.121	2021
0.281	0.054	0.000001	0.009	0.054	0.101	2022
0.482						المتوسط

المصدر / اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel .

المبحث الثاني

تحليل ومناقشة علاقات الارتباط والاثـر بين متغيرات الدراسة

في هذا المبحث سيتم اختبار علاقة و تأثير المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (التركز المصرفي) بالمتغيرات التابعة المتمثلة بالأداء والاستقرار المالي للمصارف التجارية، وذلك من خلال استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson) و الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression) في برنامج (SPSS.V25) وبرنامج (Microsoft Office Excel 2010) لبيان تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة لإعطاء قرار واضح بشأن الفرضيات . ففي هذا المبحث سيتم اختبار الفرضيات التي انبثقت عن الدراسة، وذلك من خلال اختبار فرضيات الارتباط والتأثير بين المتغيرات، وقبل البدء بأجراء الاختبارات الاحصائية ارتأى الباحث التحقق من شرط خضوع البيانات المالية للتوزيع الطبيعي (Normality Test) وذلك لما لهذا الاختبار من أهمية كبيرة في تحديد نوع الاختبار الاحصائي الذي سيتم اعتماده بالتحليل لاختبار فرضيات الدراسة، وعند خضوع البيانات إلى التوزيع الطبيعي سوف يتم استخدام أساليب الاختبار المعلمي (Parametric Test)، أما في حالة عدم خضوع البيانات إلى التوزيع الطبيعي فسوف يتم استخدام أساليب الاختبار اللامعلمي (Non Parametric Test). علما أن قياس علاقات التأثير تعتمد بشكل كامل على الاختبار المعلمي . استعمل الباحث نوعين من الاختبارات الاول هو اختبار (Kolmogorov-Smirnov)، والثاني هو اختبار (Shapiro-Wilk)، ويبين الجدول (26) نتائج تلك الاختبارات وكالاتي :

جدول (26) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

	Tests of Normality					
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	df	Sig.
التركز المصرفي CR5	.180	10	.200*	.940	10	.548
التركز المصرفي HHI	.241	10	.103	.893	10	.181
مؤشر الربحية	.282	10	.123	.890	10	.172
مؤشر السيولة	.149	10	.200*	.950	10	.672
مؤشر توظيف الاموال	.289	10	.117	.796	10	.113
مؤشر ملاءة رأس المال	.138	10	.200*	.965	10	.838
الاستقرار لمصرف المنصور	.139	10	.200	.931	10	.456
الاستقرار لمصرف التنمية	.236	10	.121	.902	10	.288
الاستقرار للمصرف الأهلي	.180	10	.200	.869	10	.098
الاستقرار لمصرف الشمال	.345	10	.115	.693	10	.001

الاستقرار لمصرف الاقليم	.262	10	.191	.803	10	.016
*. This is a lower bound of the true significance.						
a. Lilliefors Significance Correction						

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.V 25

من الجدول (26) يتضح أن جميع قيم الاختبارات المتمثلة باختبار (Kolmogorov-Smirnov)، واختبار (Shapiro-Wilk) كانت أكبر من (50%)، وهذا يعني تحقق شرط الاختبار المعلمي وخضوع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي. وعليه سيتم اجراء اختبارات الدراسة من خلال استخدام معامل الارتباط البسيط (Pearson) و اختبار التأثير بواسطة معادلة الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression) وكالاتي :

أولاً:- اختبار فرضيات الارتباط بين متغيرات الدراسة

من اجل اختبار الفرضيات سيقوم الباحث باستخدام معامل الارتباط البسيط (Pearson)، في البرنامج الاحصائي (SPSS V.25)، لغرض اختبار الفرضيات الرئيسية وما تفرع عنها من فرضيات فرعية، وعلى النحو الاتي :

الفرضية الرئيسية الأولى : وتنص على أنه (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR₅ والاداء المالي للمصارف التجارية). ولقد تفرع عنها مجموعة فرضيات وكالاتي :

1. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR₅ ومؤشر الربحية للمصارف التجارية .
2. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR₅ ومؤشر السيولة للمصارف التجارية
3. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR₅ ومؤشر توظيف الاموال للمصارف التجارية .
4. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR₅ ومؤشر ملاءة رأس المال للمصارف التجارية .

يظهر الجدول (27) قيم معاملات الارتباط البسيط (Pearson) بين المتغيرات و التي تضمنتها الفرضيات الرئيسية وما تفرع عنها من فرضيات فرعية

جدول (27) قيم علاقات الارتباط بين مؤشر التركيز المصرفي CR₅ ومؤشرات الاداء المالي للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة

		التركز المصرفي CR5	مؤشر الربحية	مؤشر السيولة	مؤشر توظيف الاموال	مؤشر رأس ملاءة المال
التركز المصرفي CR5	Pearson Correlation	1	-.491	-.756*	.703*	-.807**
	Sig. (2-tailed)		.150	.011	.023	.005
	N	10	10	10	10	10

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.V25

اختبار فرضية الارتباط الرئيسية الاولى وما تفرع منها من فرضيات فرعية وكالاتي :

1- اختبار الفرضية الفرعية الاولى والتي نصت على (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية

بين التركيز المصرفي CR₅ ومؤشر الربحية للمصارف التجارية)، فمن خلال الجدول (27) يتضح أن علاقة الارتباط كانت غير معنوية عند المستويين (1%) و (5%) وهذا يعني رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم، اي انه لا يوجد تأثير ذات دلالة احصائية معنوية بين التركيز المصرفي ومؤشر الربحية الذي تم قياسه بمعدل العائد على الموجودات ROA، وهذا ما اكدته مستوى المعنوية (0.150) وهي أكبر من (5%) وهذا قد يعود إلى صغر حجم العينة اذ شملت (10) سنوات، علما أن مستوى المعنوية يتأثر بشكل كبير بحجم العينة.

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية والتي نصت على (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية

بين التركيز المصرفي CR₅ ومؤشر السيولة النقدية للمصارف التجارية) فمن خلال الجدول (25) نلاحظ وجود علاقة ارتباط قوية سالبة وذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 أي بدرجة ثقة 0.95 وبمعامل خطأ 0.05، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (-0.756) وهي قيمة معنوية عند مستوى الدلالة المذكور. وعليه لا يمكن رفض الفرضية البديلة مما يشير إلى وجود علاقة قوية عكسية بين مؤشر التركيز المصرفي CR₅ ومؤشر نسبة السيولة النقدية، الا أن العلاقة السالبة بين التركيز واداء المصارف قد تعود على عدم وجود ممارسات لقوة سوقية للمصارف يمكنها أن تؤثر بشكل ايجابي في أداء المصارف، اي بمعنى اخر أن المصارف قد تتمتع بمستويات تنافسية تحد من استغلال متغيرات قوة السوق لتحقيق معدلات أداء مرتفعة مثل ممارسات تسعير الخدمات والمنتجات المصرفية .

3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة والتي نصت على (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين التركيز المصرفي CR5 ومؤشر توظيف الاموال للمصارف التجارية) ، فمن خلال الجدول (27) نلاحظ وجود علاقة ارتباط قوية موجبة ذات دلالة احصائية معنوية بلغت (0.703) عند مستوى معنوية 0.05 أي بدرجة ثقة 0.95 وبمعامل خطأ 0.05، وهذا يشير إلى انه كلما زادت معدلات التركيز كلما ازداد معدل الاداء المالي المتمثل بمؤشر نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، اي أن المصرف التجارية قد وظفت ودائعها بمنح القروض .

4- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة والتي نصت على (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين التركيز المصرفي CR5 ومؤشر ملاءة رأس المال للمصارف التجارية)، إذ اظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط سالبة قوية جدا ذات دلالة احصائية معنوية عند مستوى (0.01)، وان ملاءة رأس المال تم قياسها بنسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع والتي تشير إلى حصص المالكين او المساهمين من ودائع المصارف التجارية، وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة مما يعني وجود علاقة ارتباط قوية بين التركيز المصرفي وبين ملاءة المصارف التجارية .

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية وما تفرع منها من فرضيات فرعية وكالاتي :

تنص على أنه (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين التركيز المصرفي HHI والاداء المالي للمصارف التجارية). ولقد تفرع عنها مجموعة فرضيات وكالاتي :

1. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI ومؤشر الربحية للمصارف التجارية .

2. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI ومؤشر السيولة للمصارف التجارية

3. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI ومؤشر توظيف الاموال للمصارف التجارية .

4. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI ومؤشر ملاءة رأس المال للمصارف التجارية .

يظهر الجدول (28) قيم معاملات الارتباط البسيط (Pearson) بين المتغيرات و التي تضمنتها الفرضيات الرئيسية وما تفرع عنها من فرضيات فرعية

جدول (28) قيم علاقات الارتباط بين مؤشر التركيز المصرفي HHI ومؤشرات الاداء المالي للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة

		التركز المصرفي	مؤشر الربحية	مؤشر السيولة	مؤشر توظيف الاموال	مؤشر ملاءمة رأس المال
التركز المصرفي	Pearson Correlation	1	-.487	-.742*	.658*	-.698*
	Sig. (2-tailed)		.153	.014	.039	.025
	N	10	10	10	10	10

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.V25

اختبار فرضية الارتباط الرئيسية الثانية وما تفرع منها من فرضيات فرعية وكالاتي :

1- اختبار الفرضية الفرعية الاولى التي نصت على (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين التركيز المصرفي HHI ومؤشر الربحية للمصارف التجارية)، من الجدول (28) يتضح أن علاقة الارتباط كانت غير معنوية عند المستويين (1%) و (5%) وهذا يعني رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم، اي انه لا يوجد تأثير ذات دلالة احصائية معنوية بين التركيز المصرفي ومؤشر الربحية الذي تم قياسه بمعدل العائد على الموجودات ROA، وهذا ما اكدته مستوى المعنوية (0.153)

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية والتي نصت على (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين التركيز المصرفي HHI ومؤشر السيولة النقدية للمصارف التجارية)
اظهرت نتائج الجدول (28) وجود علاقة ارتباط قوية سالبة وذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 أي بدرجة ثقة 0.95 وبمعامل خطأ 0.05، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (-.742) وهي قيمة معنوية عند مستوى الدلالة المذكور. وعليه لا يمكن رفض الفرضية البديلة مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية عكسية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI ومؤشر نسبة السيولة النقدية، إلا أن العلاقة السالبة قد تعود على عدم وجود ممارسات لقوة سوقية للمصارف يمكنها أن تؤثر بشكل ايجابي في أداء المصارف .

3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين التركيز المصرفي HHI ومؤشر توظيف الاموال للمصارف التجارية) ، نلاحظ من الجدول (28) وجود علاقة ارتباط متوسطة موجبة ذات دلالة احصائية معنوية بلغت (0.658) عند مستوى معنوية 0.05

أي بدرجة ثقة 0.95 وبمعامل خطأ 0.05، وهذا يشير إلى انه كلما زادت معدلات التركيز كلما ازداد مؤشر نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، أي أن المصرف التجارية قد وظفت ودائعها بمنح القروض .

4- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة والتي نصت على (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين التركيز المصرفي HHI ومؤشر ملاءة رأس المال للمصارف التجارية)، إذ اظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط سالبة متوسطة ذات دلالة احصائية معنوية عند مستوى (0.05)، وعليه يتم قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم مما يعني وجود علاقة ارتباط متوسطة بين التركيز المصرفي وبين ملاءة المصارف التجارية، وتم قياس ملاءة رأس المال من خلال نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع والتي تشير إلى حصص المالكين او المساهمين من ودائع المصارف التجارية،

اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة : التي تنص على أنه (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين التركيز المصرفي CR₅ والاستقرار المالي للمصارف التجارية).

يظهر الجدول (29) مصفوفة قيم معاملات الارتباط البسيط (Pearson) التي ضمنها الفرضية الرئيسية الثالثة وكالاتي :

جدول (29) قيم علاقات الارتباط بين مؤشر التركيز المصرفي CR₅ ومؤشر الاستقرار المالي للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة

التركز المصرفي	الاستقرار لمصرف المنصور	الاستقرار لمصرف التنمية	الاستقرار للمصرف الأهلي	الاستقرار لمصرف الشمال	الاستقرار لمصرف الاقليم
Pearson Correlation	.624	-.638*	-.741*	-.242	-.633*
Sig. (2-tailed)	.050	.047	.014	.501	.049
N	10	10	10	10	10

*Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed.)

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.V25

يتضح من نتائج الجدول (29) أن اغلب المصارف سجلت وجود علاقة ارتباط عكسية قوية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 أي بدرجة ثقة 0.95 بين مؤشر التركيز المصرفي CR₅ وبين مؤشر الاستقرار المالي في المصارف التجارية عينة الدراسة باستثناء مصرف الشمال للتمويل الذي كان غير معنوي عند مستوى معنوية (1%) او مستوى (5%) ، حيث تراوحت درجة الارتباط بين التركيز المصرفي

CR5 وبين الاستقرار المالي من (0.624 – 0.741) وعليه لا يمكن رفض الفرضية البديلة مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط بين مؤشر التركيز المصرفي CR5 وبين مؤشر الاستقرار المالي .

اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة : نصت الفرضية (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين التركيز المصرفي HHI والاستقرار المالي للمصارف التجارية) .

يبين الجدول (30) مصفوفة قيم معاملات الارتباط البسيط (Pearson) التي تضمنتها الفرضية الرئيسية الرابعة وكالاتي :

جدول (30) قيم علاقات الارتباط بين مؤشر التركيز المصرفي HHI ومؤشر الاستقرار المالي للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة

التركز المصرفي	الاستقرار لمصرف المنصور	الاستقرار لمصرف التنمية	الاستقرار للمصرف الأهلي	الاستقرار لمصرف الشمال	الاستقرار لمصرف الاقليم
Pearson Correlation	.685*	-.721*	-.787**	-.254	-.672*
Sig. (2-tailed)	.029	.019	.007	.050	.033
N	10	10	10	10	10

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.V25

من الجدول (30) يتضح وجود علاقة ارتباط سالبة قوية ذات دلالة احصائية معنوية عند مستوى معنوية (1%) اي بدرجة ثقة (99%) للمصرف الأهلي وعند مستوى (5%) أي بدرجة ثقة (95%) بين مؤشر التركيز المصرفي HHI وبين مؤشر الاستقرار المالي في المصارف التجارية (المصرف الاهلي ، مصرف التنمية، مصرف الشمال، مصرف الاقليم) ، إذ تراوحت قيمة معامل الارتباط بين (0.685 -0.721) وهي قيم معنوية عند مستوى الدلالة المذكور. وعليه لا يمكن رفض الفرضية البديلة مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية ذات دلالة بين مؤشر التركيز المصرفي HHI وبين مؤشر الاستقرار المالي .

ثانيا : اختبار فرضيات الاثر بين متغيرات الدراسة

من اجل اختبار الفرضيات سيقوم الباحث باستخدام الانحدار الخطي البسيط (Simple linear regression)، في البرنامج الاحصائي (SPSS V.25)، لغرض اختبار الفرضيات الرئيسية وما تفرع عنها من فرضيات فرعية، وعلى النحو الاتي :

1- الفرضية الرئيسية الأولى : وتنص على

H_0 : لا يوجد اثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR_5 والاداء المالي للمصارف التجارية

H_1 : يوجد اثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR_5 والاداء المالي للمصارف التجارية

ولقد تفرع عنها مجموعة فرضيات وكالاتي :

أ- اختبار الفرضية الفرعية الاولى :

H_0 : لا يوجد اثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR_5 ومؤشر الربحية للمصارف التجارية .

H_1 : يوجد اثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR_5 ومؤشر الربحية للمصارف التجارية .

ويبين الجدول (31) قيم معاملات معادلة الانحدار واختبار مدى معنويتها

جدول (31) نتائج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الاولى

Sig.	معامل التفسير R2	قيمة (t)	قيمة (F)	مؤشر التركيز المصرفي CR_5		المتغير المستقل
				B	α	المتغير المعتمد
0.064	0.241	2.144	2.535	-0.097	0.054	مؤشر الربحية

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.V25

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:-

- 1- كان معامل انحدار التركيز المصرفي CR5 على مؤشر الربحية (-0.097) وهذا يعني أن مؤشر الربحية سيقبل بمقدار (0.097) اذا ازداد الترك المصرفي بمقدار وحدة واحدة، علما أن هذا التأثير كان غير معنوي عند مستوى (1%) او مستوى (5%) وذلك لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.144) وهي قيمة غير معنوية عند المستويين المذكورين.
- 2- بلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقيس معنوية انموذج الانحدار الخطي البسيط (2.535)، وهي قيمة غير معنوية عند مستوى (1%) او مستوى (5%).
- 3- بلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.241) وهذا يعني أن التركيز المصرفي CR5 تفسر ما مقداره (0.241) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر الربحية، أما المتبقي (0.759) فتعود إلى عوامل اخرى غير داخلة بالأنموذج .

وعليه يستدل الباحث من التحليل اعلاه عدم رفض فرضية العدم (H_0) والتي تنص على لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR₅ ومؤشر الربحية للمصارف التجارية.

ب- اختبار الفرضية الفرعية الثانية :

H_0 : لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR₅ ومؤشر السيولة للمصارف التجارية .

H_1 : يوجد أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR₅ ومؤشر السيولة للمصارف التجارية .

ويبين الجدول (32) قيم معاملات معادلة الانحدار واختبار مدى معنويتها

جدول (32) نتائج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية

Sig.	معامل التفسير R2	قيمة (t)	قيمة (F)	مؤشر التركيز المصرفي CR5		المتغير المستقل
				B	α	المتغير المعتمد
0.000	0.572	7.112	10.698	-1.516	1.348	مؤشر السيولة

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.V25

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:-

1- كان معامل انحدار التركيز المصرفي CR5 على مؤشر السيولة (-1.516) وهذا يعني أن مؤشر السيولة سيقبل بمقدار (-1.516) اذا ازداد الترك المصرفي بمقدار وحدة واحدة، علما أن هذا التأثير كان معنوي عند مستوى (1%) وذلك لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (7.112) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

2- بلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقيس معنوية انموذج الانحدار الخطي البسيط (10.698)، وهي قيمة معنوية عند مستوى (1%) .

3- بلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.572) وهذا يعني أن التركيز المصرفي CR5 تفسر ما مقداره (0.572) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر السيولة، أما المتبقي (0.428) فتعود إلى عوامل اخرى غير داخلة بالأنموذج .

وعليه يستدل الباحث من التحليل اعلاه عدم رفض الفرضية البديلة (H 1) والتي تنص على وجود أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR₅ ومؤشر السيولة للمصارف التجارية.

ت- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة :

H₀ : لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR₅ ومؤشر توظيف الاموال للمصارف التجارية .

H₁ : يوجد أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR₅ ومؤشر توظيف الاموال للمصارف التجارية .

ويبين الجدول (33) قيم معاملات معادلة الانحدار واختبار مدى معنويتها

جدول (33) نتائج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة

Sig.	معامل التفسير R2	قيمة (t)	قيمة (F)	مؤشر التركيز المصرفي CR5		المتغير المستقل
				B	α	المتغير المعتمد
0.098	0.495	1.875	7.831	3.519	0.964	مؤشر توظيف الاموال

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.V25

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:-

- 1- كان معامل انحدار التركيز المصرفي CR5 على مؤشر توظيف الاموال (3.519) وهذا يعني أن مؤشر توظيف الاموال سيزداد بمقدار (3.519) اذا ازداد التركيز المصرفي بمقدار وحدة واحدة، علما أن هذا التأثير كان غير معنوي عند مستوى (1%) او المستوى (5%) وذلك لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (1.875) وهي قيمة غير معنوية عند المستويين المذكورين.
- 2- بلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقيس معنوية انموذج الانحدار الخطي البسيط (7.831)، وهي قيمة غير معنوية عند مستويين المذكورين .
- 3- بلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.495) وهذا يعني أن التركيز المصرفي CR5 تفسر ما مقداره (0.495) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر توظيف الاموال، أما المتبقي (0.505) فتعود إلى عوامل اخرى غير داخلة بالأنموذج .

وعليه يستدل الباحث من التحليل اعلاه عدم رفض فرضية العدم (H_0) والتي تنص على لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR₅ ومؤشر توظيف الاموال للمصارف التجارية.

ث- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة :

- H_0 : لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR₅ ومؤشر ملاءة رأس المال للمصارف التجارية .
- H_1 : يوجد أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR₅ ومؤشر ملاءة رأس المال للمصارف التجارية .

ويبين الجدول (34) قيم معاملات معادلة الانحدار واختبار مدى معنويتها

جدول (34) نتائج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الرابعة

Sig.	معامل التفسير R2	قيمة (t)	قيمة (F)	مؤشر التركيز المصرفي CR5		المتغير المستقل
				B	α	المتغير المعتمد
0.000	0.652	5.636	14.973	-5.994	3.571	مؤشر ملاءة رأس المال

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.V25

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:-

1- كان معامل انحدار التركيز المصرفي CR5 على مؤشر السيولة (-5.994) وهذا يعني أن مؤشر ملاءة رأس المال سيقبل بمقدار (5.994) اذا ازداد التركيز المصرفي بمقدار وحدة واحدة، علماً أن هذا التأثير كان معنوي عند مستوى (1%) وان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (5.636) وهي قيمة معنوية عند المستوى (1%).

2- بلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقيس معنوية انموذج الانحدار الخطي البسيط (14.973)، وهي قيمة معنوية عند مستوى (1%).

3- بلغت قيمة معامل التفسير (R²) (0.652) وهذا يعني أن التركيز المصرفي CR5 تفسر ما مقداره (0.652) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر ملاءة رأس المال ، أما المتبقي (0.348) فتعود إلى عوامل اخرى غير داخلية بالانموذج .

وعليه يستدل الباحث من التحليل اعلاه عدم رفض الفرضية البديلة (H 1) والتي تنص على وجود أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR₅ ملاءة رأس المال للمصارف التجارية.

2- الفرضية الرئيسية الثانية : وتنص على

H₀ : لا يوجد اثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR₅ والاستقرار المالي للمصارف التجارية

H₁ : يوجد اثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR₅ والاستقرار المالي للمصارف التجارية

ويبين الجدول (35) قيم معاملات معادلة الانحدار واختبار مدى معنويتها

جدول (35) نتائج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية الثانية

Sig.	معامل التفسير R2	قيمة (t)	قيمة (F)	مؤشر التركيز المصرفي CR5		المتغير المستقل
				B	α	المتغير المعتمد
0.003	0.550	4.225	9.765	-4.565	2.524	الاستقرار المالي للمصرف الأهلي
0.013	0.407	3.189	5.489	-3.253	1.811	الاستقرار المالي لمصرف التنمية الدولي
0.033	0.389	-1.672	5.095	5.655	1.713	الاستقرار المالي لمصرف المنصور
0.312	0.58	0.312	0.501	-3.772	2.330	الاستقرار المالي لمصرف الشمال
0.017	0.401	3.008	0.049	-3.873	2.059	الاستقرار المالي لمصرف الاقليم

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.V25

من الجدول (35) نلاحظ ما يلي :

أ- اما بالنسبة إلى المصرف الأهلي فقد كان معامل انحدار التركيز المصرفي CR5 على مؤشر الاستقرار المالي (-4.565) وهذا يعني أن مؤشر الاستقرار المالي سيقبل بمقدار (-4.565) اذا ازداد التركيز المصرفي بمقدار وحدة واحدة، علما أن هذا التأثير كان معنوي عند مستوى (1%) وذلك لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (4.225) وهي قيمة معنوية عند المستوى (1%). وبلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقيس معنوية نموذج الانحدار الخطي البسيط (9.765) وهي قيمة معنوية عند مستوى (1%) وبلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.550) وهذا يعني أن التركيز المصرفي CR5 تفسر ما مقداره (0.550) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر الاستقرار المالي، أما المتبقي فيعود إلى عوامل اخرى غير داخلية بالنموذج . وعليه يستدل الباحث عدم رفض الفرضية البديلة (H1) والتي تنص على وجود أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR5 ومؤشر الاستقرار المالي للمصارف التجارية .

ب- اما مصرف التنمية الدولي فقد كان معامل انحدار التركيز المصرفي CR5 على مؤشر الاستقرار المالي (-3.253) وهذا يعني أن مؤشر الاستقرار المالي سيقبل بمقدار (-3.253) اذا ازداد التركيز المصرفي بمقدار وحدة واحدة، علما أن هذا التأثير كان معنوي عند مستوى (1%) وذلك لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (3.189) وهي قيمة معنوية عند المستوى (1%). وبلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقيس معنوية انموذج الانحدار الخطي البسيط (5.489) وهي قيمة معنوية عند مستوى (1%) وبلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.407) وهذا يعني أن التركيز المصرفي CR5 تفسر ما مقداره (0.407) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر الاستقرار المالي، أما المتبقي فيعود إلى عوامل اخرى غير داخلة بالأنموذج . وعليه يستدل الباحث عدم رفض الفرضية البديلة (H1) والتي تنص على وجود أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR5 ومؤشر الاستقرار المالي للمصارف التجارية .

ج- بالنسبة إلى مصرف المنصور كان معامل انحدار التركيز المصرفي CR5 على مؤشر الاستقرار المالي (5.655) وهذا يعني أن مؤشر الاستقرار المالي سيزداد بمقدار (5.655) اذا ازداد التركيز المصرفي بمقدار وحدة واحدة، علما أن هذا التأثير كان معنوي عند مستوى (1%) وذلك لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-1.672) وهي قيمة معنوية عند المستوى (1%). وبلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقيس معنوية انموذج الانحدار الخطي البسيط (5.095) وهي قيمة معنوية عند مستوى (1%) وبلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.389) وهذا يعني أن التركيز المصرفي CR5 تفسر ما مقداره (0.389) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر الاستقرار المالي، أما المتبقي فتعود إلى عوامل اخرى غير داخلة بالأنموذج . وعليه يستدل الباحث عدم رفض الفرضية البديلة (H1) والتي تنص على وجود أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR5 ومؤشر الاستقرار المالي للمصارف التجارية .

د- اما بالنسبة إلى مصرف الشمال فقد كان معامل انحدار التركيز المصرفي CR5 على مؤشر الاستقرار المالي (-3.772) وهذا يعني أن مؤشر الاستقرار المالي سيقبل بمقدار (-3.772) اذا ازداد التركيز المصرفي بمقدار وحدة واحدة، علما أن هذا التأثير كان غير معنوي عند مستوى (1%) او مستوى (5%) وذلك لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (0.312) وهي قيمة غير معنوية، وبلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقيس معنوية انموذج الانحدار الخطي البسيط (0.501)

وهي قيمة غير معنوية ايضاً، وبلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.58) وهذا يعني أن التركيز المصرفي CR5 تفسر ما مقداره (0.58) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر الاستقرار المالي، أما المتبقي فيعود إلى عوامل أخرى غير داخلة بالأنموذج . وعليه يستدل الباحث عدم رفض فرضية العدم (H_0) والتي تنص على لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR5 ومؤشر الاستقرار المالي للمصارف التجارية .

٥- اما مصرف الاقليم فقد كان معامل انحدار التركيز المصرفي CR5 على مؤشر الاستقرار المالي (-3.873) وهذا يعني أن مؤشر الاستقرار المالي سيقبل بمقدار (-3.873) اذا ازداد التركيز المصرفي بمقدار وحدة واحدة، علماً أن هذا التأثير كان معنوي عند مستوى (1%) وذلك لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (3.008) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور، وبلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقيس معنوية انموذج الانحدار الخطي البسيط (0.049) وهي قيمة معنوية ايضاً، وبلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.401) وهذا يعني أن التركيز المصرفي CR5 تفسر ما مقداره (0.401) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر الاستقرار المالي، أما المتبقي فيعود إلى عوامل أخرى غير داخلة بالأنموذج . وعليه يستدل الباحث عدم رفض الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على يوجد أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR5 ومؤشر الاستقرار المالي للمصارف التجارية .

وبشكل عام نلاحظ أن اغلب المصارف كانت نتائجها معنوية باستثناء مصرف الشمال، وعليه يتم قبول الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على وجود اثر ذات دلالة احصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR5 ومؤشر الاستقرار المالي للمصارف التجارية .

3- الفرضية الرئيسية الثالثة : وتنص على

H_0 : لا يوجد اثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI والاداء المالي للمصارف التجارية

H_1 : يوجد اثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI والاداء المالي للمصارف التجارية

ولقد تفرع عنها مجموعة فرضيات وكالاتي :

أ- اختبار الفرضية الفرعية الاولى :

H_0 : لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI ومؤشر الربحية للمصارف التجارية .

H_1 : يوجد أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI ومؤشر الربحية للمصارف التجارية .

ويبين الجدول (36) قيم معاملات معادلة الانحدار واختبار مدى معنويتها

جدول(36) نتائج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الاولى

Sig.	معامل التفسير R2	قيمة (t)	قيمة (F)	مؤشر التركيز المصرفي HHI		المتغير المستقل
				B	A	المتغير المعتمد
0.021	0.237	2.870	2.487	-0.400	0.030	مؤشر الربحية

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.V25

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:-

1- كان معامل انحدار التركيز المصرفي CR5 على مؤشر الربحية (-0.400) وهذا يعني أن مؤشر الربحية سيقبل بمقدار (0.400) اذا ازداد التركيز المصرفي بمقدار وحدة واحدة، علما أن هذا التأثير كان معنوي عند مستوى (5%)، و أن قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.870) وهي قيمة معنوية عند المستوى (5%) .

2- بلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقيس معنوية انحدار الخطي البسيط (2.487)، وهي قيمة معنوية عند المستوى (5%) .

3- بلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.237) وهذا يعني أن التركيز المصرفي CR5 تفسر ما مقداره (0.237) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر الربحية، أما المتبقي (0.873) فتعود إلى عوامل اخرى غير داخلة بالأنموذج .

وعليه يستدل الباحث من التحليل اعلاه عدم رفض الفرضية البديلة (H1) والتي تنص على وجود أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي CR5 ومؤشر الربحية للمصارف التجارية.

ب- اختبار الفرضية الفرعية الثانية :

H_0 : لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI ومؤشر السيولة للمصارف التجارية .

H_1 : يوجد أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI ومؤشر السيولة للمصارف التجارية .

ويبين الجدول (37) قيم معاملات معادلة الانحدار واختبار مدى معنويتها

جدول (37) نتائج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية

Sig.	معامل التفسير R2	قيمة (t)	قيمة (F)	مؤشر التركيز المصرفي HHI		المتغير المستقل
				B	A	المتغير المعتمد
0.000	0.551	12.064	9.804	-6.151	0.978	مؤشر السيولة

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.V25

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:-

1- كان معامل انحدار التركيز المصرفي HHI على مؤشر السيولة (-6.151) وهذا يعني أن مؤشر السيولة سيقبل بمقدار (-6.151) اذا ازداد التركيز المصرفي بمقدار وحدة واحدة، علماً أن هذا التأثير كان معنوي عند مستوى (1%) وذلك لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (12.064) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

2- بلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقيس معنوية انحدار الخطي البسيط (9.804)، وهي قيمة معنوية عند مستوى (1%) .

3- بلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.551) وهذا يعني أن التركيز المصرفي HHI تفسر ما مقداره (0.551) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر السيولة، أما المتبقي (0.449) فتعود إلى عوامل أخرى غير داخلة بالأنموذج .

وعليه يستدل الباحث من التحليل اعلاه عدم رفض فرضية العدم (H_0) والتي تنص على لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI ومؤشر السيولة للمصارف التجارية.

ج- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة :

H_0 : لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI ومؤشر توظيف الاموال للمصارف التجارية .

H_1 : يوجد أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI ومؤشر توظيف الاموال للمصارف التجارية .

ويبين الجدول (38) قيم معاملات معادلة الانحدار واختبار مدى معنويتها

جدول (38) نتائج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة

Sig.	معامل التفسير R2	قيمة (t)	قيمة (F)	مؤشر التركيز المصرفي HHI		المتغير المستقل
				B	A	المتغير المعتمد
0.740	0.433	-0.343	6.114	13.622	0.078	مؤشر توظيف الاموال

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.V25

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:-

- 1- كان معامل انحدار التركيز المصرفي HHI على مؤشر توظيف الاموال (13.622) وهذا يعني أن مؤشر توظيف الاموال سيزداد بمقدار (13.622) اذا ازداد التركيز المصرفي بمقدار وحدة واحدة، علما أن هذا التأثير كان غير معنوي عند مستوى (1%) او المستوى (5%) وذلك لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-0.343) وهي قيمة غير معنوية عند المستويين المذكورين.
- 2- بلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقيس معنوية انموذج الانحدار الخطي البسيط (6.114)، وهي قيمة غير معنوية عند مستويين المذكورين .
- 3- بلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.433) وهذا يعني أن التركيز المصرفي HHI تفسر ما مقداره (0.433) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر توظيف الاموال، أما المتبقي (0.477) فتعود إلى عوامل اخرى غير داخلية بالأنموذج .

وعليه يستدل الباحث من التحليل اعلاه عدم رفض فرضية العدم (H_0) والتي تنص على لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI ومؤشر توظيف الاموال للمصارف التجارية.

ح- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة :

H_0 : لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI ومؤشر ملاءة رأس المال للمصارف التجارية .

H_1 : يوجد أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI ومؤشر ملاءة رأس المال للمصارف التجارية .

ويبين الجدول (39) قيم معاملات معادلة الانحدار واختبار مدى معنويتها

جدول (39) نتائج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الرابعة

Sig.	معامل التفسير R2	قيمة (t)	قيمة (F)	مؤشر التركيز المصرفي HHI		المتغير المستقل
				B	α	المتغير المعتمد
0.000	0.487	6.202	7.591	-21.432	1.990	مؤشر ملاءة رأس المال

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.V25

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:-

1- كان معامل انحدار التركيز المصرفي HHI على مؤشر السيولة (-22.432) وهذا يعني أن مؤشر ملاءة رأس المال سيقبل بمقدار (-22.432) اذا ازداد التركيز المصرفي بمقدار وحدة واحدة، علما أن هذا التأثير كان معنوي عند مستوى (1%) وان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (6.202) وهي قيمة معنوية عند المستوى (1%) .

2- بلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقيس معنوية انموذج الانحدار الخطي البسيط (7.591)، وهي قيمة معنوية عند مستوى (1%) .

3- بلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.487) وهذا يعني أن التركيز المصرفي HHI تفسر ما مقداره (0.487) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر ملاءة رأس المال ، أما المتبقي (0.513) فتعود إلى عوامل اخرى غير داخلة بالأنموذج .

وعليه يستدل الباحث من التحليل اعلاه عدم رفض الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على وجود أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI ملاءة رأس المال للمصارف التجارية

4- الفرضية الرئيسية الثالثة : وتنص على

H_0 : لا يوجد اثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI والاستقرار المالي للمصارف التجارية

H_1 : يوجد اثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI والاستقرار المالي للمصارف التجارية

ويبين الجدول (40) قيم معاملات معادلة الانحدار واختبار مدى معنويتها

جدول (40) نتائج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية الثانية

Sig.	معامل التفسير R2	قيمة (t)	قيمة (F)	مؤشر التركيز المصرفي HHI		المتغير المستقل
				B	α	المتغير المعتمد
0.000	0.620	6.418	13.038	-20.050	1.470	الاستقرار المالي للمصرف الأهلي
0.01	0.519	5.141	8.639	-1.097	1.097	الاستقرار المالي لمصرف التنمية الدولي
0.029	0.470	-1.110	7.091	25.706	0.442	الاستقرار المالي لمصرف المنصور
0.142	0.065	1.629	0.553	-16.197	1.464	الاستقرار المالي لمصرف الشمال
0.003	0.451	4.259	6.583	-17.000	1.164	الاستقرار المالي لمصرف الاقليم

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.V25

من الجدول (38) نلاحظ ما يلي :

أ- كان معامل انحدار مؤشر التركيز المصرفي (HHI) على مؤشر الاستقرار المالي المصرف الأهلي (-20.050) وهذا يعني أن مؤشر الاستقرار المالي سيقبل بمقدار (-20.050) اذا ازداد التركيز المصرفي بمقدار وحدة واحدة، علما أن هذا التأثير كان معنوي عند مستوى (1%) وذلك لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (6.418) وهي قيمة معنوية عند المستوى (1%). وبلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقيس معنوية انموذج الانحدار الخطي البسيط (13.038) وهي قيمة معنوية ، وبلغت قيمة معامل التفسير (R²) (0.620) وهذا يعني أن التركيز المصرفي HHI تفسر ما

مقداره (0.620) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر الاستقرار المالي، أما المتبقي فيعود إلى عوامل أخرى غير داخلة بالأنموذج . وعليه يستدل الباحث عدم رفض الفرضية البديلة (H1) والتي تنص على وجود أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI ومؤشر الاستقرار المالي للمصارف التجارية .

ب- اما مصرف التنمية الدولي فقد كان معامل انحدار التركيز المصرفي HHI على مؤشر الاستقرار المالي (-1.097) وهذا يعني أن مؤشر الاستقرار المالي سيقبل بمقدار (1.079 -) اذا ازداد التركيز المصرفي بمقدار وحدة واحدة، علماً أن هذا التأثير كان معنوي عند مستوى (1%) وذلك لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (5.141) وهي قيمة معنوية عند المستوى (1%). وبلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقيس معنوية انموذج الانحدار الخطي البسيط (8.639) وهي قيمة معنوية عند مستوى (1%) وبلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.519) وهذا يعني أن التركيز المصرفي HHI تفسر ما مقداره (0.519) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر الاستقرار المالي، والمتبقي فيعود إلى عوامل أخرى غير داخلة بالأنموذج . وعليه يستدل الباحث عدم رفض الفرضية البديلة (H1) والتي تنص على وجود أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI ومؤشر الاستقرار المالي للمصارف التجارية .

ج- بالنسبة إلى مصرف المنصور كان معامل انحدار التركيز المصرفي HHI على مؤشر الاستقرار المالي (25.706) وهذا يعني أن مؤشر الاستقرار المالي سيزداد بمقدار (25.706) اذا ازداد التركيز المصرفي بمقدار وحدة واحدة، علماً أن هذا التأثير كان معنوي عند مستوى (5%) وذلك لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-1.110) وهي قيمة معنوية عند المستوى (1%). وبلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقيس معنوية انموذج الانحدار الخطي البسيط (7.091) وهي قيمة معنوية عند مستوى (1%) وبلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.470) وهذا يعني أن التركيز المصرفي HHI تفسر ما مقداره (0.470) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر الاستقرار المالي، أما المتبقي فيعود إلى عوامل أخرى غير داخلة بالأنموذج . وعليه يستدل الباحث عدم رفض الفرضية البديلة (H1) والتي تنص على وجود أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI ومؤشر الاستقرار المالي للمصارف التجارية .

د- اما بالنسبة إلى مصرف الشمال فقد كان معامل انحدار التركيز المصرفي HHI على مؤشر الاستقرار المالي (-16.197) وهذا يعني أن مؤشر الاستقرار المالي سيقبل بمقدار (-16.197) اذا ازداد التركيز المصرفي بمقدار وحدة واحدة، علما أن هذا التأثير كان غير معنوي عند مستوى (1%) او مستوى (5%) وذلك لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (1.629) وهي قيمة غير معنوية، وبلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقيس معنوية نموذج الانحدار الخطي البسيط (0.553) وهي قيمة غير معنوية ايضا، وبلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.065) وهذا يعني أن التركيز المصرفي HHI تفسر ما مقداره (0.065) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر الاستقرار المالي، أما المتبقي فيعود إلى عوامل اخرى غير داخلية بالأنموذج . وعليه يستدل الباحث عدم رفض فرضية العدم (H_0) والتي تنص على لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI ومؤشر الاستقرار المالي للمصارف التجارية .

هـ- اما مصرف الاقليم فقد كان معامل انحدار التركيز المصرفي HHI على مؤشر الاستقرار المالي (-17.000) وهذا يعني أن مؤشر الاستقرار المالي سيقبل بمقدار (-17.000) اذا ازداد التركيز المصرفي بمقدار وحدة واحدة، علما أن هذا التأثير كان معنوي عند مستوى (1%) وذلك لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (4.259) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور، وبلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقيس معنوية انموذج الانحدار الخطي البسيط (6.583) وهي قيمة معنوية ايضا، وبلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.451) وهذا يعني أن التركيز المصرفي HHI تفسر ما مقداره (0.451) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر الاستقرار المالي، أما المتبقي فيعود إلى عوامل اخرى غير داخلية بالأنموذج . وعليه يستدل الباحث عدم رفض الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على يوجد أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI ومؤشر الاستقرار المالي للمصارف التجارية .

وبشكل عام نلاحظ أن اغلب المصارف كانت نتائجها معنوية باستثناء مصرف الشمال، وعليه يتم قبول الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على وجود اثر ذات دلالة احصائية ومعنوية بين مؤشر التركيز المصرفي HHI ومؤشر الاستقرار المالي للمصارف التجارية .

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول : الاستنتاجات

المبحث الثاني : التوصيات

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول : الاستنتاجات

هذا المبحث يتضمن تقديم ملخص لأهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها في الدراسة الحالية، بهدف تحليل التركيز المصرفي وتأثيره على الأداء والاستقرار المالي للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة، وفي ضوء نتائج عملية تحليل البيانات التي تم اجراؤها وفقا للأساليب الاحصائية والمالية التي تم اعتمادها بالدراسة الحالية للتأكد من صحة الفرضيات، وقد تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية :

- 1- عكست البيانات تفاوتاً في الحصة السوقية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة، وهذا الاستنتاج يظهر من خلال حيازة المصارف نسب متفاوتة من الموجودات في السوق .
- 2- تبين من البيانات أن التركيز المصرفي بمعيار إجمالي الموجودات لأكبر خمسة مصارف تجارية (CR5) من حيث الموجودات وهي (مصرف المنصور للاستثمار، مصرف الاقليم التجاري، مصرف التنمية الدولي، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الشمال للتمويل) .
- 3- تبين من خلال التحليل المالي أن هناك تفاوت بين المصارف عينة الدراسة في تحقيق معدل العائد على الموجودات (ROA)، إذ حققت المصارف بشكل عام معدلات عائد ايجابية لكنها منخفضة نسبياً، إذ حقق التنمية الدولي اعلى معدل، في حين سجل مصرف الاقليم التجاري ادنى نسبة بمتوسط بلغ (0.007) وهذا يشير إلى انه اقل المصارف كفاءة في استثمار موجوداته . اما بالنسبة إلى مؤشر نسبة الرصيد النقدي فقد كان اعلى مستوى له بمتوسط بلغ (0.91) لمصرف الاقليم التجاري، وادنى مستوى بلغ (0.33) لمصرف الاقليم التجاري وهذا يدل على ضعف المصرف في سداد التزاماته المالية قصيرة الأجل . اما مؤشر توظيف الاموال فكان اعلى مستوى له لمصرف الشمال للتمويل بمتوسط بلغ (0.71) وهذا يدل على قدرة المصرف بتوظيف الاموال بالشكل الصحيح، اما ادنى مستوى له بمتوسط بلغ (0.18) لمصرف المنصور . في حين حصل مصرف الاقليم التجاري متوسط نسبة ملاءة رأس المال بلغت (1.52) وهي اعلى نسبة خلال مدة الدراسة الحالية وهذا مؤشر جيد لتقييم المصرف لأنه يوفر الحماية الكافية للمودعين.

4- اظهرت نتائج التركيز المصرفي وفق معيار هيرفدال هيرشمان (HHI) أن جميع النتائج كانت ضمن المعيار الاول الذي يتراوح بين (0 - 1000) نقطة، وهذا يعني أن درجة المنافسة بين المصارف التجارية هي عالية وهو مؤشر جيد بين المصارف التجارية مما يدفعها إلى تقديم خدمات افضل للزبائن مما قد ينعكس بشكل ايجابي على كفاءة القطاع المصرفي .

5- تبين من خلال الادبيات السابقة والدراسة الحالية أن الانظمة و الاجراءات الصارمة التي تعزز التركيز المصرفي وتزيد الحصة السوقية ستعيق المنافسة مما يؤثر سلبا على الأداء والاستقرار المالي في القطاع المصرفي.

6- من خلال تحليل البيانات للمصارف التجارية الخاصة بالاستقرار المالي وتحديد مؤشر التمان Altman Z-Score تبين أن جميع المصارف كانت غير مستقرة وتقع ضمن المنطقة الحمراء، وهذا يعني أن درجة المخاطرة عالية ولديها تعثرات مالية قد تعود اسبابها إلى انخفاض اسعار اسهم المصرف او انخفاض الارباح قبل الضرائب او انخفاض السيولة او المبيعات وغيرها العديد من الاسباب .

7- تبين من خلال التحليل الاحصائي أن هناك علاقة عكسية وذات دلالة احصائية معنوية بين مؤشر التركيز المصرفي وفق مؤشر (CR5) و مؤشرات الأداء المالي (مؤشر السيولة ، مؤشر ملاءة رأس المال) بمعنى انه كلما ازداد معدل التركيز كلما قل الأداء المالي وبالعكس . وتبين ايضاً وجود علاقة موجبة ذات دلالة احصائية مع مؤشر توظيف الاموال ،بمعنى انه كلما ازداد معدل التركيز المصرفي كلما ازداد معدل توظيف الاموال من قبل المصارف التجارية .

8- تبين من خلال التحليل الاحصائي ايضاً أن هناك علاقة عكسية وذات دلالة احصائية معنوية بين مؤشر التركيز المصرفي وفق مؤشر (HHI) و مؤشرات الأداء المالي (مؤشر السيولة ، مؤشر ملاءة رأس المال) أي انه كلما زاد معدل التركيز المصرفي كلما قل الأداء المالي وبالعكس . كما تبين وجود علاقة موجبة ذات دلالة احصائية مع مؤشر توظيف الاموال ،بمعنى انه كلما ازداد معدل التركيز كلما ازداد معدل التوظيف للأموال من قبل المصارف التجارية مما سيحقق الارباح للمصرف .

9- فيما يخص متغير الاستقرار المالي فقد بينت النتائج الاحصائية أن العلاقة بين مؤشر التمان Altman Z-Score ومؤشر التركيز المصرفي (CR5) للمصارف التجارية عينة الدراسة كانت موجبة وذات دلالة احصائية معنوية لمصرف المنصور، وعلاقة سالبة ذات دلالة احصائية معنوية للمصارف (مصرف التنمية، المصرف الأهلي،

مصرف الشمال، مصرف الاقليم التجاري)، وهذا يعني انه كلما ازداد معدل التركيز المصرفي كلما انخفض الاستقرار المالي في القطاع المصرفي .

10- اما فيما يخص العلاقة بين مؤشر التركيز المصرفي (HHI) للمصارف التجارية عينة الدراسة ومتغير الاستقرار المالي فكانت ايضا موجبة ذات دلالة احصائية معنوية فقط لمصرف المنصور، وعلاقة سالبة ذات دلالة احصائية معنوية للمصارف (مصرف التنمية، المصرف الأهلي، مصرف الشمال، مصرف الاقليم التجاري) . بمعنى انه كلما يزداد التركيز المصرفي كلما تأثر الاستقرار المالي ما ينعكس بشكل سلبي على القطاع المصرفي.

المبحث الثاني : التوصيات

هذا المبحث يقدم ابرز التوصيات والمقترحات التي توصلت اليها الدراسة والتي ينبغي على المصارف التجارية اخذها بنظر الاعتبار من اجل الارتقاء بمستوى ادائها وكالاتي :

- 1- ضرورة زيادة الدراسات المماثلة في الدول العربية على القطاع المصرفي لمعرفة تأثير التركيز المصرفي وعلاقته بالأداء والاستقرار المالي .
- 2- ضرورة قيام المصارف التجارية العراقية بوضع آليات تسويقية مناسبة لخدماتها، وذلك من اجل زيادة موجوداتها وتقديم خدمات افضل مما سينعكس بشكل ايجابي على القطاع المصرفي .
- 3- ينبغي على ادارات المصارف التجارية ذات الحجم الصغير من الموجودات اتباع نهج الدمج المصرفي بشكل طوعي من اجل مواجهة التحديات خصوصا في ظل البيئة التنافسية الحالية، وذلك من اجل زيادة قاعدة رأسمالها وزيادة الحصة السوقية، فضلا عن تحسين كفاية رأس المال .
- 4- ضرورة قيام ادارات المصارف التجارية بالتوسع في توظيفات الاموال ويجاد فرص استثمارية ذات عائد مقبول ومخاطرة مقبولة، وذلك من اجل زيادة ربحية المصارف .
- 5- ضرورة قيام المصارف التجارية العراقية بزيادة حجم الاستثمار، فضلا عن زيادة الانفاق على تطوير مجالات التدريب لرفع كفاءة الموارد البشرية وتطوير انظمة العمل باستخدام الانظمة التكنولوجية الحديثة، مما سينعكس بشكل ايجابي على تحسين الأداء للمصارف الجارية .

- 6- على المصارف التجارية تطوير مستويات الأداء من خلال تطوير وتحديث الخدمات بشكل مستمر، والبحث عن حلول تنظيمية فعالة وتحسين طرق تقديم الخدمات المالية، فالمصارف التي تطبق كل ما هو جديد من الابتكارات والتكنولوجيا سوف تجني ارباحاً أعلى باستمرار.
- 7- يُفضل قيام البنك المركزي باتباع سياسات تشجيعية لدخول المصارف وخروجها من السوق
- 8- ضرورة الاهتمام من قبل السياسات المالية بدراسة طبيعة وتركيبية السوق للاستفادة بشكل أكبر وتطوير والخدمات والحفاظ على الحصة السوقية .

قائمة المصادر

References قائمة المصادر

أ - القرآن الكريم

ب-التقارير **Reports**:

1. البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي لعام 2021 ، للمزيد انظر <https://cbi.iq/news/view/2078>
2. البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، مخاطر التركيز وفقا للدعامة الثانية من مقررات لجنة بازل 2 .
3. صندوق النقد العربي ، اثر التركيز في القطاع المصرفي على الاستقرار المالي – تجربة المملكة الاردنية الهاشمية ، رقم 156 ، 2020 .
4. صندوق النقد العربي ، أثر التركيز في القطاع المصرفي على الاستقرار المالي – تجربة المملكة الاردنية الهاشمية ، فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية ، 2020.
5. عبيد ، رامي ، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، 2020

ج-الكتب

- 1- البديري ، حسن جميل ،البنوك مدخل وحسابي و اداري مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان – الاردن ، 2013 .
- 2- حماد , طارق عبد العال، تحليل القوائم المالية لأغراض الأستثمار ومنح الأئتمان ، نظرة حالية ومستقبلية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2006.
- 3- حنفي ، عبد الغفار وقرياقص ، رسمية ، اسواق المال ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ، 2000 .
- 4- الخطيب ، محمد محمود ، الاداء المالي واثره على عوائد اسهم الشركات ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان، الاردن ، 2010
- 5- الدوري ، عمر علي كامل ، تقييم الاداء المصرفي – الاطار المفاهيمي و التطبيقي ، دار الدكتور للعلوم ، بغداد – العراق، 2013 .
- 6- رمضان ، زياد، إدارة الاعمال المصرفية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 1997.

- 7- الزعبي ، محمد هيثم ، الإدارة والتحليل المالي ، ط 1 ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن، 2000
- 8- الزعبي ، هيثم محمد ، الإدارة والتحليل المالي ، دار الفكر للطباعة والنشر ، عمان ، 2000.
- 9- سعيد ، عبد السلام لفته ، خصوصية العمل المصرفي ، الطبعة الثانية ، دار الدكتور للعلوم الادارية و الاقتصادية ، بغداد ، 2012.
- 10- الشرش ، كمال ، القافة التنظيمية والاداء ، دار الايام لنشر والتوزيع ، الاردن ، 2015.
- 11- طالب والمشهداني ، علاء فرحان ، إيمان شيحان ، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2011.
- 12- العارضي ، جليل كاظم مدلول، الإدارة المالية المتقدمة، دار صفاء للنشر، عمان ، 2013.
- 13- الكرخي ، مجيد ، وازنة الاداء ، الطبعة الاولى ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2015.
- 14- النعيمي ، عدنان تايه و التميمي ، ارشد فؤاد ، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2008.

د- الرسائل والاطاريح

- 1- بنال ، احمد حسن و عثمان فلاح ، استخدم طرق السلاسل الزمنية للتنبؤ بمؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2005-2017) ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان ، اربيل ، العراق ، 2018.
- 2- بورقبة، شوقي ، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة فرحات عباس- سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر، 2011.
- 3- حسن ، ميساء عامر ، تأثير السيولة وهيكل راس المال على الاداء المالي – بحث تطبيقي في نشاط الصيرفة الشاملة للمصرف الصناعي العراقي ، رسالة ماجستير في جامعة بغداد ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، 2018.
- 4- خديجة ، طرفية و يسرى ، كرم ، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي ، رسالة ماجستير مقدمة الى المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة ، ، الجزائر ، 2021.
- 5- الخزعلي ، شوقي صادق رسن ، تقويم مؤشرات تقييم الأداء للمصارف المتخصصة، رسالة ماجستير مقدمه إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، 2018.

- 6- ربحة ،الهلة و هناء ، رحمانى ، دور التقارير المالية في تقييم وتحسين الاداء المالي – دراسة حالة المؤسسة الوطنية للقنوات بولاية غرداية ، رسالة ماجستير في قسم العلوم المالية والمحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة غرداية ، الجزائر ، 2022.
- 7- سالم ، الهام و بشيري إكرام ، استخدام الادوات الحديثة للتحليل المالي لتقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة الحضنة حليب – ولاية المسيلة ، رسالة ماجستير مقدمة الى قسم العلوم المالية والمحاسبية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بو ضياف ولاية المسيلة ، الجزائر ، 2021.
- 8- سميسم ، اثير نجاح كامل ، السياسة النقدية واثرها على مؤشرات الاستقرار المالي عبر مؤشرات سوق رأس المال ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، العراق ، 2022 .
- 9- الشماليه ، مثنى ، التركيز في قطاع البنوك التجارية الاردنية الاسباب والنتائج (1985-2004) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم اقتصاديات المال والاعمال ، جامعة مؤته – الاردن ، 2007.
- 10- الشمري ، سيماء حسن محمد علي ، تحليل المخاطرة المصرفية وانعكاسها على القابلية الائتمانية باستخدام نموذج التمان – دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الخاصة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2017) ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، العراق ، 2019
- 11- الضفيري ، مشعان سالم ، اثر التركيز المصرفي على ربحية البنوك التجارية الكويتية للفترة (1996-2011) ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعه آل البيت ، كلية المال والاعمال ، الاردن ، 2013.
- 12- ضو ، عامر خليفة : تحليل اثر الترك المصرفي والحصة السوقية على اداء المصارف التجارية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الاعمال ، جامعة عمان العربية ، الاردن ، 2012
- 13- الطائي، إسراء نظام الدين حسين، دور المصارف الاسلامية في تحقيق الاستقرار المالي، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، كربلاء، 2017.
- 14- عبد الكريم ، بن ناصر وامين ناصر ، تحليل القوائم المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الخدمية – دراسة حالة في مؤسسة سونلغاز – فرع قالمة ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، قسم علوم التسيير ، الجزائر ، 2018.
- 15- عبد الكريم، زروخي ، أهمية التحليل المالي في تقييم المؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة مطاحن الحضنة بالمسيلة، رسالة ماجستير منشورة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والادارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، الجزائر ، 2022.

- 16- عبد الله ، كنعان محمد ثابت ، اثر ادارة المخاطر على فاعليه اداء المصارف – دراسة حالة بنك الخليج في الفترة من 2016-2021 م ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الادارية ، جامعة افريقيا العالمية ، السودان ، 2021.
- 17- فتاح ، آمال ، استخدام نظريتي الالتقاط و التبادل في تحديد هيكل رأس المال ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد ، 2005.
- 18- كمال ، غانم ، الاتجاهات الحديثة لقياس وتقييم الاداء المالي ودورها في ترشيد القرارات المالية للمؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة مجمع صيدال ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجائر ، 2022.
- 19- محمود ، اية عادل ، اثر تطبيق الشمول المالي على المخاطر الائتمانية بالبنوك وانعكاس لك على ادائها المالي : دراسة تطبيقية ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، مصر ، 2021
- 20- ناصري، وهيبة، دور حوكمة البنوك في استقرار السوق المالي، رسالة ماجستير، جامعة باجي مختار عنابة ، الجزائر، 2009.
- 21- النعيمي، زهراء أحمد محمد ، تقييم الأداء المالي للمصارف الأهلية في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2005.
- 22- نوري ، مرهون وياسين ، براجح ، اثر ادوات مراقبة التسيير في تحسين مستوى الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، الجزائر ، 2022.
- 23- الياسري وآخرون، أكرم ، عواد الخالدي ، بشار عباس الحميري، انعكاس المقدرات الجوهرية على الاداء المصرفي في ضوء بطاقات العلامات المتوازنة: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة العراقية ، جامعة أهل البيت، 2014.

ح- المجالات :

- 1- السبعاوي ، مشتاق محمد ، الاستقرار المالي في النظام المالي والمصرفي الاسلامي دراسة تحليلية لعينه من المصارف الإسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للازمه المالية ، مجله جامعه كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية .المجلد 2 .العدد 2 .كلية العلوم الإدارية والاقتصادية . جامعه كركوك .2012

- 2- السبعواوي ، مشتاق محمود ، احمد ، سلام نوار و سليمان ، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الاسلامي – دراسة تحليلية لعينة من المصارف الاسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للازمة المالية ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 2 ، العدد 2 ، 2012
- 3- الشكرجي، بشار ذنون، دور المصارف الاسلامية في الاستقرار المالي و التحديات التي تواجهها، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35 ، العدد 114 ، 2013
- 4- شيناسي، غازي، الحفاظ على الاستقرار المالي، منشورات صندوق النقد الدولي، سلسلة قضايا اقتصادية ، العدد36، 2005 .
- 5- عبد الستار، رجاء رشيد ، تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 31 ، 2012.
- 6- علي كريم محمد كبة ، دراسة تحليلية لمخاطر الائتمان باستخدام كشف التدفقات النقدية وبيان أثرها على كفاية راس المال للمدة من 2010-2015 ، دراسة تطبيقية في المصرف الزراعي، مجلة المثني للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 8 ، العدد 3 ، 2018.
- 7- قنوع ، نزار ، الاندماج المصرفي وضرورته في العالم العربي ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد 31 ، العدد 1 ، 2009.
- 8- ملحم ، محمد فاضل ، مستويات التركيز في البنوك الاردنية ، مجلة البنوك في الاردن ، العدد 17 ، 1998.
- 9- الموسوي، امير علي خليل، الدهان ، جنان مهدي ، الجبوري ، هدير خيون ، استخدام نموذج camels كأداة لقياس السلامة المصرفية – دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لسنة 2017 ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، المجلد 14 ، العدد 58 ، 2020 .
- 10- النصراوي ، سلطان جاسم ، حمادي ، مرتضى جابر : تقييم الاداء المالي لمصرف التنمية والتمويل العراقي للمدة 2015-2018 ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، المجلد 9 ، العدد 33 ، 2020 .
- 11- يوسف ، رواء احمد ، قياس وتحليل العوامل المؤثرة في الاستقرار المالي للمصارف الاهلية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2013-2017 ، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية والقانونية ، المجلد 5 ، العدد 18 ، 30 سبتمبر 2021.

A-Book

- 1- .
- 2- Berger, Allen N., Leora F. Klapper, and Rima Turk-Ariss. "Bank competition and financial stability." Handbook of competition in banking and finance. Edward Elgar Publishing, 2017
- 3- Bodie, Zvi& Kane, Alex & Marcus, Alan J., " Investments ", 11th ed. , McGraw-Hill Education , New York , USA , 2018.
- 4- Davies ,Howard and Green, David , Banking on the Future: The Fall and Rise of Central Banking , 1 st ed , Princeton University Press, United States of America , 2010.
- 5- Donald R., Fraser& Benton E., Gup& James W., Kolari , (2001), Commercial Banking the Management of Risk , 2^{Ed} , South – Western College Publishing , U.S
- 6- Dullien, S., Goodwin, N., Harris, J., Nelson, J., Roach, B., & Torras, M. Macroeconomics in context: a European perspective. Routledge , 2017
- 7- Elliott, Jamie& Elliott, Barry, " Financial Accounting , Reporting and Analysis " , International Edition, 2nd Edition, Pearson Education Limited Edinburgh Gate,(2006).
- 8- Elton, Edwin J. & Gruber , Martin J. & Brown , Stephen J. & Goetzmann , William N. , " Modern portfolio theory and investment analysis " 9th ed. , John Wiley & Sons Inc. , USA , 2014.
- 9- Fridson , Martin& Alvarez, Fernando," Financial Statement Analysis : A Practitioner's Guide" ,4th Edition, John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey,(2011).
- 10- Goodwin, N., Harris, J.M., Nelson, J.A., Rajkarnikar, P.J., Roach, B., & Torras, M. Macroeconomics in Context (3rd ed.). Routledge. 2019

- 11- Granville B. & Malik S., Monetary and Financial Stability in the Eurozone: Cycle Versus Barter, International Financial Markets, Institutions, and Money, 2009.
- 12- Hempel George H. & Simonson Donald G., Bank Management: Text & Cases, 5th Ed., New York: John Wiley & Sons, Inc , 1999 .
- 13- Hubbard , Glenn , Donald Kohn, Laurie Goodman, Kathryn Judge, Ralph Koijen, Blythe Masters, Sandie O'Connor and Kara Stein, Task Force on Financial Stability ,1st ed, Hutchins Center at Brookings , USA, 2021.
- 14- Lee, Alice C., John C. Lee, and Cheng Few Lee. Financial analysis, planning and forecasting: Theory and application. 1st ed. , World Scientific Publishing Company, 2009
- 15- MacDonald, S. Scott and Koch, Timothy W., Management of Banking , Courier Westford, MA, Sixth Edition,USA, 2006.
- 16- Mishkin, Frederic S. The causes and propagation of financial instability: Lessons for policymakers. Federal Reserve Bank, 1997.
- 17- Piyu, Y., Data Envelopment Analysis & Commercial Bank Performance: A Primer with Application to Missouri Banks , Austin: IC2 Institute, University of Texas, 1992
- 18- Rama , Kavir D.," An Empirical Evaluation Of The Altman (1968) Failure Prediction Model On South African JSE Listed Companies", WITS: School Of Accounting, Gary Swartz , 2012.

B–Journals and Articles

- 19- Abadi ,Farzin A. N. ,Bany-Arifin Ryszard Kokoszczynski W.N.W , Azman-Saini , The impact of banking concentration on firm leverage in emerging markets", International Journal of Emerging Markets, Vol. 11 Iss 4 ,2016.

- 20- Ahmads Bamakhramah , " Measurement of Banking Structure in Saudi Arabia and Its on Bank Performance . The Journal of sa Administration . Volume 5 , 1992.
- 21- Alali, Musaed S.," The Application Of Altman's Z-Score Model In Determining The Financial Soundness Of Healthcare Companies Listed In Kuwait Stock Exchange",International Journal Of Economic Papers, Vol .3 ,No.1, April (2018)
- 22- Allen ,N Berger, Rebecca S Demsetz, Philip E Strahan, The consolidation of the financial services industry: Causes, consequences, and implications for the future, Journal of Banking & Finance, Volume 23, Issues 2, 1999.
- 23- Al-Maliki, Z., & Saeed, A. ,the role of banking capital adequacy standards according to Basel (1 and 2) in credit risk: acase study. Journal of Accounting and Financial Studies, Vol.8 , No:24. ,2013
- 24- Al-Manasee, Sufian Radwan&Al-Oshaibat, Suleiman Daood," Validity Of Altman Z-Score Model To Predict Financial Failure: Evidence From Jordan" , International Journal Of Economics And Finance; Vol. 10, No. 8,(2018).
- 25- Al-Manasee, Sufian Radwan&Al-Oshaibat, Suleiman Daood," Validity Of Altman Z-Score Model To Predict Financial Failure: Evidence From Jordan" , International Journal Of Economics And Finance; Vol. 10, No. 8,(2018).
- 26- Anjum, Sanobar," Business Bankruptcy Prediction Models: A Significant Study Of The Altman's Z-Score Model" , ASIAN Journal Of Management Research, Volume 3 Issue 1, (2012) .
- 27- Antony , Atellu & Muriu peter & Sule Odhiambo : The Role of Banking Concentration on Financial Stability , International Journal of Economics and Finance; Vol. 13, No. 6; 2021 .
- 28- Aspal , Parvesh Kumar , and Dhawan , Sanjeev , Camels Rating Model For Evaluating Financial Performance of Banking Sector: A Theoretical Perspective , International Journal of System Modeling and Simulation Vol. 1, 2016 .

- 29- Aswar, Khoirul. ' Financial performance of local governments in Indonesia , European Journal of Business and Management Research 4.6 ,2019 .
- 30- Babar S., Latief R., Ashraf S. & Nawaz S., Financial Stability Index for the Financial Sector, Faculty of Management and Social Science, Published by Elsevier, 2019.
- 31- Balout, Manar Basim M. The Impact of Social and Environmental Sustainability Disclosure on Banking Financial Performance: Analysis of the Banking Sector in Palestine and Jordan , degree of master of business administration, An-Najah National University, 2021.
- 32- Bamakhramah, " Measurement of Banking Structure in Saudi Arabia and Its on Bank Performance , The Journal of sa Administration , Volume 5 , 1992
- 33- Baral, Keshar J HealthCheck-up of Commercial Banks in the Framework of CAMEL: A Case Study of Joint Venture Banks in Nepal ,The Journal of Nepalese Business Studies Vol. II, No. 1, Dec , 2005.
- 34- Barruch , Ben - Zekry , Concentration in the Banking Industry , Good or Bad ?. EEP Spring, 2007.
- 35- Batuo, Michael, Kupukile Mlambo, and Simplice Asongu. "Linkages between financial development, financial instability, financial liberalisation and economic growth in Africa." Research in International Business and Finance ,2018.
- 36- Beaver, William H., Maria Correia, and Maureen F. McNichols. ,Financial statement analysis and the prediction of financial distress. , Foundations and Trends in Accounting 5.2 , 2011.
- 37- Beck, T., Demirguc-Kunt, A., & Levine, R. ,Bank Concentration, Competition and Crises: First results. Journal of Banking & Finance, Vol.30 , No.5, 2006.
- 38- Beck, Thorsten, Asli Demirgüç-Kunt, and Ross Levine. "Bank concentration, competition, and crises: First results." Journal of banking & finance , Vol.30 , No.5 , 2006

- 39- Bikker, Jacob A.. "Measures of competition and concentration in the banking industry: a review of the literature." *Economic & Financial Modelling* ,No .9 Vol .2, 2002.
- 40- Blaise, Gadanez and Kaushik, Jayaram, "Measures of financial stability – areview", Monetary and Economic Dept., Bank for International Settlements, IFC Bulletin No.31, Basle, 2010
- 41- Botsvadze, Ilia. "Banking Concentration Impact On Market Structure Of Post-Soviet And Eu Member Country–Estonia." *Globalization And Business* , NO.5.Vol. 9, 2020 .
- 42- Brown , Keith C. & Reilly , Frank K. , " Investment Analysis & Portfolio Management " , 10th ed. , South-Western, Cengage Learning , United States of America , 2012.
- 43- Burde, Gila, " Improved Methods For Predicting The Financial Vulnerability Of Nonprofit Organizations " , Department Of Management, Ben-Gurion University Of The Negev,(2018)
- 44- Cerasi, Vittoria, Barbara Chizzolini, and Marc Ivaldi. "The impact of mergers on the degree of competition in the banking industry." Available at SSRN 1536337 , 2010.
- 45- Channa, Faiza & Talpur, Arifa. Concentration Performance Analysis of Banking Sector: A Comparative Study of Islamic and Conventional Banks of Pakistan. *Global Economics Review*. VIII. 2023.
- 46- Chieng, Jasmine Rose," Verifying The Validity Of Altman’s Z” Score As A Predictor Of Bank Failures In The Case Of The Eurozone",Submitted To The National College Of Ireland, September (2013).
- 47- Cornett, Marcia Millon, McNutt, Jamie John, & Tehranian, Hassan. Performance changes around bank mergers: Revenue enhancements versus cost reductions. *journal of Money, Credit, and Banking*, vol.38, No 4, 2006.

- 48- Dargazani, Nasim. The Effect of Electronic Banking on the Degree Of Concentration of the Banking Industry of Iran. Diss. Allameh Tabataba'i University, 2017.
- 49- Davis, Kevin. "Banking concentration, financial stability and public policy." The Structure and Resilience of the Financial System , 2007.
- 50- Dechow, PM and Schrand, CM; ,Earnings Qualit ,the Research Foundation of CFA Institute, United States of America, 2004.
- 51- Deitiana, Tita, and Lionel Greg Habibuw. , Factors affecting the financial performance of property andreal estate companies listed at Indonesia stock exchange., Asian Business Review 5.2 ,2015
- 52- Doll, Maurice. "Bank concentration, competition and financial stability , master thesis International Economics and Finance " Tilburg University , 2010.
- 53- Douglas & David, Jackson ,Trecter, The Contribution of Financial Management Training and Knowledge to Dairy Farm Financial performance , Review of Agriculture Economics ,VOL-26, NO-1, 2003
- 54- Eidan , Faril Mushraf , the banking sector in iraq after 2003 between the problems of reality and reform efforts. World Economics and Finance Bulletin, 13, 2022.
- 55- European Central Bank (ECB), "Progress towards a framework for financial stability assessment, OECD World Forum on Statistics, knowledge and policy, Istanbul 28 June 2007 .
- 56- Evans O., Leone A. M., Gill Mahinder and Hilbers P., Macro prudential Indicators of Financial System Soundness, Occasional Paper 192, IMF, available at:www.imf.org/external/pubs/ft/op/192/op192.pdf. 2000.
- 57- Financial Stability Board, Financial Stability Implications From FinTech, 27 June. 2017.

- 58- Geng ,Jingjing & Liu Li . Financial Performance Evaluation of Core Enterprises in Business Ecosystem . Modernization of Management ,39 (03) ,2019
- 59- Gerrit S, Mohammad J and Abdolmohammadi , Monitoring Effects of the internal audit Function: Agency Theory versus other Explanatory Variables. International Journal of auditing. Blackwell Publishing Ltd, 2010.
- 60- Giorgi, Gabriele, et al. "Work-related stress in the banking sector: a review of incidence, correlated factors, and major consequences." Frontiers in psychology 8 , 2017.
- 61- Guidi ,Francesco : Concentration, competition and financial stability in the South-East Europe banking context, International Review of Economics & Finance, Volume 76, 2021.
- 62- Gyimah, Prince&Boachie, Williams Kwasi ," Portability Of Multiple Discriminant Analysis Prediction Model Of Listed Firms: An Emerging Market Perspective" , Research Journal Of Finance And Accounting, Vol.9, No.6,(2018).
- 63- Hamade, Hazar. The impact of banks' concentration on financial stability in the MENA region, Doctoral dissertation, Notre Dame University-Louaize , 2021.
- 64- Hameedi, karrar saleem, qayssar ali al-fatlawi, maher naji ali, akeel hamza almagtome ,journal of asian finance, economics and business vol 8 no 3 ,2021.
- 65- Hosseini, Shamsedin, and Nasim Dargazani. "The Effect of Electronic Banking on Deposit Attraction and Market Concentration in Iran's Banking Industry." Iranian Economic Review vol. 24, No: 2 ,2020.
- 66- Hourvouliades, Nikolas & Davcev , Ljupco, : Banking concentration and developments in FYROM: A country in transition, Cogent Economics & Finance, vol 2 , no :1 , 2014.

- 67- Huang ,Hong . Exploration of the Investment Value of China's Banking Industry Stocks Based on Factor Analysis . Modern Business , 2022 .
- 68- Hussain,Shah, &Sajjad, Khan, Factors effecting commercial banks profitability in Pakistan. , Journal of Business and Tourism, vol.3, No.1, 2017.
- 69- Kangarloe, Jabbarzadeh, & Motavassel, Morteza, & Arzanlu, Esmail, & Soleimani, Behzad, The Investigation of the Relationship between Economic Value Added (EVA) and Return on Assets (ROA) in Tehran Stock Exchange, Journal of Business Management , Vol.1 , No.11 , 2012.
- 70- Karadima, Maria, and Helen Louri. "Economic policy uncertainty and non-performing loans: The moderating role of bank concentration." Finance Research Letters 38 , 2021
- 71- Khalif, abdukkadir yasin. "internal controls and financial performance of selected commercial banks in bosaso, somalia." degree of master of business administration in finance and accounting of kampala international university , 2022.
- 72- Khotulev, I., & Styryn, K. "Optimal Monetary and Macroprudential Policies for Financial Stability in a Commodity-Exporting Economy, "Bank of Russia. Journal of International Money and Finance .2019
- 73- Khotulev, I., & Styryn, K. "Optimal Monetary and Macroprudential Policies for Financial Stability in a Commodity-Exporting Economy, "Bank of Russia. Journal of International Money and Finance , 2019
- 74- Kocisova K., Banking Stability Index: A Cross-Country Study, Proceedings of the 15th International Conference on Finance and Banking, Opava, Czech Republic, 2015.
- 75- Kozak, Sylwester, and Wierzbowska, Agata , "Banking market concentration and bank efficiency. Evidence from Southern, Eastern and Central Europe." The South East European Journal of Economics and Business , No.16, Vol.1 , 2021.

- 76- Lakada, Maharani Nadia, SLHV Joice Lapien, and Johan R. Tumiwa. "Analyzing The Financial Statement Using Horizontal–Vertical Analysis To Evaluating The Company Financial Performance Period 2012-2016 (Case Study at PT. Unilever Indonesia Tbk). Jurnal EMBA: Jurnal Riset Ekonomi, Manajemen, Bisnis dan Akuntansi 5.3 , 2017 .
- 77- Lassala, Carlos, Maria Orero-Blat, and Samuel Ribeiro-Navarrete. ,The financial performance of listed companies in pursuit of the Sustainable Development Goals (SDG)., Economic Research-Ekonomiska Istraživanja 34.1 ,2021.
- 78- Lind· Lars Hallvard, Financial Stability and Monetary Policy, University of Oslo, Published by Elsevier B.V, 2015.
- 79- Lupu, Iulia, The Indirect Relation between Corporate Governance and Financial Stability, Published by Elsevier B.V., 2015.
- 80- Makaew, Tanakorn, and Vojislav Maksimovic. ,Competition and operating volatilities around the world. , Journal of Financial and Quantitative Analysis, Vol.55, No:2 ,2020.
- 81- Mishra , P. , & Sahoo , D..Structure , conduct , and performance of the Indian Banking Sector . Review of Economic Perspectives , 12 (4) , 2012
- 82- Mohammed, Jamal Hadash, Lina Tariq Ali, and Luay Ali Mhmood. ,Measuring Financial Strength Using the Profitability Index and its Impact on Achieving Financial Soundness: An Analytical Study of Several Iraqi Private Commercial Banks., Journal of Business and Management Studies , Vo.4 , No :4 ,2022.
- 83- Mohammed, Shariq ," Bankruptcy Prediction By Using The Altman Zscore Model In Oman: A Case Study Of Raysut Cement Company SAOG And Its Subsidiaries" , Australasian Accounting, Business And Financ Journal, Volume 10,Issue 4,(2016).
- 84- Mohildin , [Mahmoud](#) , On Bank Market Structure and competition in Egypt Arab economi Arab Economic Journal , , Vol. 10, 2001.

- 85- Moynihan, Donald P., and Sanjay K. Pandey. The big question for performance management: Why do managers use performance information?., *Journal of public administration research and theory* , Vo.20, No: 4, 2010.
- 86- Nair, Aswathi R. & Anand B., *Monetary policy and financial stability: Should central bank lean against the wind*, Published by Elsevier B.V., 2020
- 87- Najarzadeh, Reza, Michael Reed, and Hadi Mirzanejad , "A Study of the Competitiveness of Iran's Banking System." *Journal of Economic Cooperation & Development* Vol.3 , No.1 , 2013.
- 88- Nana, Akosah, Francis, Loloh, Natalia, Lawson and Claudia, Kumah, *Measuring Financial Stability in Ghana: A New Index-Based Approach*, Wits Business School, University of the Witwatersrand and Bank of Ghana, Bank of Ghana, 2018.
- 89- Nier, Erlend W., *Financial Stability Frameworks and the Role of Central Banks: Lessons from the Crisis*, IMF Working Paper, 2009
- 90- Outecheva, Natalia, " Corporate Financial Distress: An Empirical Analysis Of Distress Risk " , *Dissertation The University Of St. Gallen, Graduate School Of Business Administration, Economics, Law And Social Sciences* ,(2007).
- 91- Owen, A. L., & Pereira, J. : *Bank Concentration, Competition, and Financial Inclusion* , *Journal of Financial Studies*, vol.42 , No.1. 2018.
- 92- Paul , J. , & Das , K.. *Efficiency of Commercial Banks in India : A non - parametric study using data envelopment analysis* . *Asian Journal of Research in Banking and Finance* , 5 (6) , 2015.
- 93- Pham, M. H., & Doan, T. L., *The impact of financial inclusion on financial stability in Asian countries*, *The Journal of Asian Finance, Economics, and Business*, Published by Elsevier B.V., 2020.

- 94- Phan, Dinh Hoang Bach, et al. "Economic policy uncertainty and financial stability–Is there a relation?." *Economic Modelling*, vol.(94) ,2021
- 95- Ramlall ,Indranarain "FinTech and the Financial Stability Board", *Understanding Financial Stability ,The Theory and Practice of Financial Stability*, Vol. 1, Emerald Publishing Limited, Bingley, 2018.
- 96- Rose, S., Asit, B., & Shajul , I. *Bynanics of Financial- Level Financial: Empirical Evidence From an Emerging Economy*. Retrieved from working paper , 2016.
- 97- Salerno Carlo S., ,on *The Technical and Allocative Efficiency of Research Intensive Higher Education Institutions* , unpublished PhD. thesis, The Pennsylvania State University, 2002.
- 98- Sanesh. C ," *The Analytical Study Of Altman Z Score On NIFTY 50 Companies*" , *IRA-International Journal Of Management & Social Sciences* , Vol.03, Issue 03 (2016).
- 99- Sangmi , MD and Nazir, T., , *Analyzing financial performance of commercial banks in India: Application of CAMEL model* , *Pakistan Journal of Commerce and Social Science*, vol. 4, no. 1, 2010.
- 100- Santoso, Wimboh & Batunanggar, Sukarela, *Effective Financial System Stability*, The South East Asian Central Banks, Research and Training Centre, Occasional Papers No. 45 ,2007.
- 101- Scherer F.M , " *Industrial Market Structure and Economic Performance* " , Second Eddition , Rand Mc Nally Chicago , USA, 2012.
- 102- Smith, A. Lee, and Victor J. Valcarcel. "The financial market effects of unwinding the federal reserve's balance sheet." *Journal of Economic Dynamics and Control* vol.146 ,2023.
- 103- ŠTANGOVÁ, Nora, and Agneša VÍGHOVÁ. ,*Information Sources for Financial Analyse in the Organisation.*, *Ecoforum Journal* 5.2 ,2016 .

- 104- Styrin, I., & K Khotulev , “Optimal Monetary and Macroprudential Policies for Financial Stability in a Commodity-Exporting Economy, ”Bank of Russia. Journal of International Money and Finance .2019
- 105- Szołno-Koguc, Jolanta, and Małgorzata Twarowska. ,taxation of the financial sector in the european union-an attempt to find the best solution. , Journal of Economics & Management 18 ,2014.
- 106- Tash , Shahiki, Mohammad Nabi, and Forough Jahantigh.. "The Effects of the Structural Variables of the Iranian Industries on the Social Cost: The SCP Approach." Iranian Journal of Economic Studies 3 (1). 2014
- 107- Taylor, Alan M., Credit, financial stability and macroeconomics, National Bureau of Economic Research, 2015.
- 108- Tian, Jinyu, and Sijia He. ,Financial Analysis: Current Situation and Development Trend—Review and Evaluation of Corporate Financial Analysis. , 2016 International Conference on Education, E-learning and Management Technology. Atlantis Press, 2016.
- 109- Tobal, M., & Menna, L., Monetary policy and financial stability in emerging market economies, Latin American Journal of Central Banking, 2020.
- 110- Tong, E., US monetary policy and global financial stability, Research in International Business and Finance, Published by Elsevier B.V, 2017.
- 111- Tran , T. T., An Empirical Study by Applying Multi Criteria Expertise Analytic Hierarchy Process Model in Evaluation . Advances in Management and Applied Economics , 9 (2) , 2019.
- 112- Troug, Haytem Ahmed, and Sbia, Rashid :The Relationship between Banking Competition and Stability in Developing Countries: The Case of Libya, Munich Personal Repec Archive Paper, No. 64932. ,2015.
- 113- Usman, Bahtiar, Henny Setyo Lestari, and Tiara Puspa. "Determinants of capital adequacy ratio on banking industry: Evidence in Indonesia Stock Exchange." Jurnal Keuangan dan Perbankan , vol 23 , no 3 ,2019 .

- 114- Verlis C. Morris, Measuring and Forecasting Financial Stability: The composition of an aggregate financial stability index for Jamaica, Financial Stability Department, Bank of Jamaica, Aug 2010.
- 115- Vinod ,Kumar, Accounting Education , concentration - banking - and - its - benefits , February. 2009.
- 116- Wang, Qiaoxia . Research on the Evaluation of Financial Performance of Listed Commercial Banks in China - An Empirical Analysis Based on Financial Data of 25 Listed Commercial Banks, Friends of Accounting , (10) , 2018
- 117- Wilde, Tom, The IRB approach explained. Risk Magazine ,Vol: 14, No :5 2001.
- 118- Wong, Jiachian & Ong, Tze San," A Revisited Of Altman Z- Score Model For Companies Listed In Bursa Malaysia",International Journal Of Business And Social Science Vol. 5, No. 12; November (2014)
- 119- Woodford, M., Inflation targeting and financial stability, Sveriges Riksbank: Econ, Rev. Published by Elsevier B.V, 2012
- 120- YAGLI, Ibrahim : bank competition, concentration and credit risk , Intellectual Economics , Vol. 14 , No. 2, 2020.
- 121- Yousefi, Hajiabad, Reza, and Farhad Khodadad Kashi. "Study of the Relation between Performance and Rate of Concentration and Innovation in Iran Industries by Using PVAR Regression Models." Economic Modeling , Vol.7, No: 24 ,2014.
- 122- Zaki, Noha Mohamed," The Relationship Between Audit Quality And Non-Fraudulent Financial Statements - An Empirical Study On Companies Listed In The Egyptian Stock Exchange" , International Journal Of Social Science And Economic Research, Volume:01, Issue:11, 2016.

Abstract

The current study aimed to measure the impact of banking concentration on the financial performance and financial stability of Iraqi commercial banks for the period (2013-2022). The independent variable, banking concentration, was measured by two main indicators, the first is the (CR5) index, which indicates the five largest banks in terms of total assets, and the second is (HHI), which refers to the Herfindahl-Hirschman index.

As for the dependent variables, financial performance and financial stability, we relied on four main indicators that are compatible with the current study. The first is the return on assets (ROA) indicator, and the second is the cash liquidity ratio. The third indicator is the ratio of total loans to total deposits, and finally the indicator of the ratio of ownership rights to total deposits. The second dependent variable is measuring the financial stability of commercial banks through the Altman Z-Score, which is one of the most famous measures for measuring financial failure or financial distress to which banks are exposed. The problem of the study dealt with the most important economic sectors in Iraq, which is the banking sector, specifically commercial banks. It focused on explaining the extent of the impact of banking concentration on the performance of commercial banks and financial stability. In order to know the extent of this impact, a main question was asked, which is (Does banking concentration affect performance? And the financial stability of the commercial banks (sample of the study?) A set of sub-questions branched out from it, namely: Does banking concentration affect the financial performance of Iraqi commercial banks? The other question is: Does banking concentration contribute to achieving financial stability for the Iraqi banking sector?

In this study, the researcher used the analytical and descriptive approach to reach the goal of the study. With regard to the theoretical aspect, many Arab and foreign sources related to the variables of the study were consulted. As for the practical framework, the data was analyzed using the statistical program SPSS.V25, and correlations were analyzed using Pearson correlation coefficient, and the effect between the study variables was analyzed using simple linear regression, in order to test the hypotheses of the current study.

Results of the study showed that there is a statistically significant correlation and impact between banking concentration with its indicators (CR5) and (HHI) and each of the financial performance indicators (liquidity index, funds employment index, capital adequacy index). It was also shown that there is a statistically significant correlation and impact between banking concentration (CR5) and the financial stability index for commercial banks (Al-Mansour Bank, International Development Bank, National Bank of Iraq, Regional Commercial Bank), and the existence of a statistically significant correlation and impact between banking concentration (HHI.)) and the financial stability index for commercial banks (Al-Mansour Bank, International Development Bank, National Bank of Iraq, North Bank, Commercial Region Bank) , The current study recommended the need for Iraqi commercial banks to develop appropriate marketing mechanisms for their services, in order to increase their assets and provide better services, which will reflect positively on the banking sector. The managements of commercial banks with a small size of assets should follow the banking merger approach voluntarily in order to confront Challenges, especially in light of the current competitive environment, in order to increase its capital base and increase market share, as well as improve capital adequacy.

MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH

COLLEGE OF KARBALA

MANAGEMENT AND ECONOMIC

DEPARTMENT OF FINANCIAL AND BANKING



**Banking Concentration and Its Impact on The Performance
and Financial Stability of Commercial Banks**

(An analytical study of Iraqi commercial banks for the period 2013-2022)

*Doctoral thesis submitted to the Console of Administration and Economics /
University of Karbala. as a part of the requirements for obtaining the degree of
Doctor of Philosophy in Financial and Banking Sciences.*

BY

Jihad Faisal Jihad

Supervised By

Ass. Prof. Dr. Ameer Ali Khalil Al-Moussawi

2023

1445